سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة

(1958 - 1957)

منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث
في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة
1957- 1958

رئيس المشروع: د. علي تابليت

الأعضاء : أ.سمير حشاني

أ.عبد العزيز بوكنة

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال و الشباب

منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث
في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954

العنوان الأصلي للكتاب

ALGERIA
Before the
UNITED NATIONS

بقلم: محمد علوان

السكرتير الأول في سفارة الجمهورية العراقية، واشنطن.

تقديم الدكتور: و . ويندل كللاند – W. Wendell Cleland

أستاذ الدراسات الشرقية بمعهد الخدمات الدولية،الجامعة الأمريكية، واشنطن،د.س.

– الناشرون:

Robert Speller and Sons Publisher, Inc. New York 36, 1959.

Copy right 1959 by Robert Speller and Sons, Publisher, Inc.

33 West 42 nd Street.
New York 36, New York.
Library of Congres Catalog Card. no.59-15327, First Edit

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين
السيد : محمد الشريف عباس

كثيرا ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روايته والتأريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الإستنتاج المشحون بغصّة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحمّلها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع المليء بالأسرار والمكنونات، والمليء أيضا بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخروا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها و علا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فينا من سلوك غالب لا يعير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها .

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الواعية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوت مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حث الهمم ونبّه إلى الآثار السيئة والثقوب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطاب التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامته بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني

الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي تجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتصدرون ولا يكونون تبعا لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلاصاته.

وقد تمّ الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأسس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والائتمان على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكونا بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وإنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات و احتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال .

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعى الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

محمد الشريف عباس

تقديم بقلم مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثين دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تأكيدا لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأنّ هذا المكنون التاريخي، مترابطة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشأته سنة 1995، فإن الهدف القريب و المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد **محمد الشريف عباس**، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نثني على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون ،وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحياوي

مقدمة

مقدمة المترجم:

يسرني أن أقدم إلى القراء، هذه الترجمة العربية للكتاب الذي ألفه الدبلوماسي العراقي علوان محمد، السكرتير الأول في سفارة الجمهورية العراقية الشقيقة بواشنطن. والكتاب هو أطروحة لدبلوم الدراسات المعمقة.

ولا أريد في هذه المقدمة السريعة أن أتعرض جملة أو تفصيلا للموضوعات التي عرضها،ولا المعلومات التي أوردها، و لا للملاحظات الظريفة التي أبرزها، وما مرد ذلك إلا للحرص على أن يتناوله القراء بأنفسهم، و يتنقلوا عبر فصوله و حدهم، دون تقديم خلفية أو لفت انتباه أو لإسباق حكم.

فيكفي أن أذكر هنا، أن الكتاب يتناول فترة حاسمة من تاريخ الثورة الجزائرية، وهي الفترة التي تبدأ بتسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة و تنتهي بتسجيلها في جدول أعمال الجمعية العامة. وقد وفق المؤلف من خلال منهجية إتبعها في إلقاء الأضواء على تلك الفترة، وما تميزت به من أحداث كبيرة وعلاقات عربية وإفريقية واشتراكية ودولية صاخبة وتحركات داخلية مثيرة، وقد قدم في الأصل كبحث لنيل درجة **M.A**.

وقد حاول المؤلف استقصاء مادة أطروحته من مختلف الأراشيف المتعلقة بموضوعه، وخاصة أرشيف الجمعية العامة للأمم المتحدة في عين المكان. وحاول المؤلف إلتزام الموضوعية العلمية و الإبتعاد عن الأحكام المطلقة مستخدما في كثير من الحالات أسلوب التشكيك والترجيح، مستدرجا القارىء للإشتراك معه في التفكير وتكوين الرأي، تاركا القطع والحسم لما قد تسمح به الظروف مستقبلا من الجديد من المعلومات والمزيد من الدراسات. ونظرا لأهمية هذا الكتاب و تعميما لفائدته قررت تعريبه، وحاولت أن أنقل محتواه نقلا أمينا.

و في النهاية فهذا الكتاب المعرب، إنما هو عمل متكامل لجهد المؤلف، أولا وأخيرا وجهد المعرب، فنرجوا أن نكون قد وفقنا في تقديم هذا العمل إلى الباحثين والدارسين معا.

والله ولي التوفيق.

د. علي تابليت : مدينة الجزائر، حي الأبيار في **24** سبتمبر **2004**

إعـتـراف

يعترف المؤلف بالمساعدة القيمة التي تلقاها من الأساتذة الآتية أسماؤهم:
Mary E. Bradshaw and W.Wedell Cleland وعبد الله السعيد من معهد الخدمات الدولية بالجامعة الأمريكية بواشنطن د.س، لإشرافهم القيم للمخطوطة في شكلها كأطروحة.

ويقر المؤلف بالجميل للمساعدة الهامة التي تلقاها من الآنسة Marie PANOS التي لم تنجز رقن وإعادة رقن المخطوطة، فحسب، بل لإقتراحاتها القيمة و العديدة التي تلقاها منها.

كما يخص بالشكر السيدة Cornelia RUSH لمساعدتها القيمة، ايضا، في رقن جزء من المخطوطة و إبداء ملاحظاتها العديدة في الافتتاحية.

إعتراف الناشر

يعود الفضل في إنجاز كتاب الجزائر امام الأمم المتحدة إلى الدكتورعبيد المرياتي، صاحب كتاب التاريخ الدبلوماسي للعراق الحديث الذي جلب إنتباهنا إلى هذا الموضوع وإلى جهوده المتواصلة في تسهيل نشر هذا الكتاب الهام و القيم في الوقت المحدد لمناقشة القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة.

J.P. Speller, editor
Robert Speller and Sons, Publishers, Inc.

تـقـديـم:

تعد القضية الجزائرية اليوم قضية خطيرة، فهي لا تعني فقط مصير تسعة ملايين نسمة من المسلمين، معظمهم من أصل عربي، ومليون فرنسي يقيمون منذ أمد بعيد في ذلك البلد، بل أيضا المجموعة الدولية.

وتختلف علاقة فرنسا بالجزائر عن علاقتها بالمغرب و تونس قبل 1956، لأن الجزائر قد اعتبرت كجزء لا يتجزأ من فرنسا منذ أكثر من قرن، وليست كمستعمرة أو محمية.

وقد ترسخ في أذهان الوطنيين الجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية، إيمان ثابت أنه لابد وأن تصبح الجزائر دولة مستقلة، خاصة بعد حرب خمس سنوات كاملة والتي لا تلوح في الأفق نهايتها.

لقد سعت دول الجامعة العربية و بعض الدول في آسيا منذ أربع سنوات أن تؤثر في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتساند استقلال الجزائر، غير أن هذه الجهود قد أحبطتها فرنسا التي رفضت الإذعان بدعوى أن القضية تعد أمرا داخليا محضا،وكان لهذا الموقف دعم كامل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمنع أي عمل آخر سوى تعبير عام لمشاعر الأمل عن تسوية قريبة وعادلة.

أثار بيان الرئيس ديغول المعلن عنه في 16 سبتمبر 1956، آمالا أن الحكومة الفرنسية ستقوم في النهاية بتنازلات كافية للوطنيين

الجزائريين "على سبيل التهدئة أو الوصول إلى إتفاق" - المترجم- لإنهاء الحرب في أقرب الآجال وتسوية مقبولة متبادلة للخلافات تسمح لشعب الجزائر اختيار أحد الأمرين، إما الإنفصال التام عن فرنسا وإما الإندماج أو الحكم الذاتي داخل المجموعة الفرنسية. و في هذا الإطار، هناك نقطة قد تثير عقبة إنها التضمين أي أن تبقى الرقابة الكاملة لنفط الجزائر في أيدي الفرنسيين.

وقد حدد السيد علوان كخريج من الجامعة الأمريكية بواشنطن، عندما كان يعد أطروحة الماجستير، هدفا ودراسة توثيقية دقيقة خاصة بالجهود التي بذلت أمام الأمم المتحدة للوصول إلى حل سلمي في الجزائر.

و أشار بإختصار إلى الخلفية التاريخية، ومواقف كلا الجانبين دون إجحاف، وكذلك الرجوع إلى الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة في دوراتها العاشرة، والحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر.

فهذا التاريخ الوجيز يجب أن تكون له قيمة كبرى، كأشخاص أو كقضايا، عرفت تطورا في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة، وخاصة على ضوء ما تقدم به مؤخرا الرئيس ديغول، أنه بلاشك سيكون كتاب مفيد.

و.ويندل كللاند، الجامعة الأمريكية، واشنطن، د.س.

مقدمة:

أثارت القضية الجزائرية إهتمام المجموعة الدولية على نطاق واسع منذ خمس سنوات مضت. وتعد هذه القضية جزءا من الكفاح الوطني للإستقلال في آسيا وإفريقيا ضد الإستعمار. وتأثر الكفاح الوطني الجزائري مباشرة بالحركتين الوطنيتين، في تونس والمغرب، واللتان توجتا بالإستقلال للبلدين المجاورين.

تعتبر الجزائر جزء من المغرب العربي لشمال إفريقيا، لها سكان يبلغ تعدادهم تسعة ملايين نسمة، وأقلية أوربية بمليون نسمة. لم تعتبرها فرنسا إطلاقا كمحمية مثلما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب، لكنها احتلت والحقت بمساحة فرنسا من جانب واحد، فهذا الوثاق القانوني عقد القضية بشكل كبير وقد أدى القلق الذي عبرت عنه البلدان الآسيوية والإفرقية، والذي ظهر أخيرا من خلال الظروف الإستعمارية إلى طرح الوضعية في الجزائر أمام الأمم المتحدة.

درست الجمعية العامة للأمم المتحدة القضية الجزائرية في أربع جلسات متعاقبة دون أن تتمكن من الوصول إلى حل و يعود سبب فشل الية الأمم المتحدة أساسا إلى عاملين أساسيين:

أولا: على نظام تصويت الكتلة القائم على المناطق الجغرافية والملاءمة السياسية.

ثانيا: إلى فشل فرنسا في التعاون مع المنتدى العالمي في البحث على حل بسبب بعض العوامل الوطنية و الوجدانية و الإقتصادية والسياسية المتضمنة.

يحاول هذا الكتاب أن يحلل القوى المسؤولة التي توجه الأمم المتحدة في الوصول إلى حل مرض للقضية فهي مقسمة إلى خمسة أجزاء مميزة، فالخلفية التاريخية تشير إلى أسباب التوتر الجزائري-الفرنسي الذي أفضى إلى النزاع الحالي. وخصص الثاني بكامله إلى المناقشات الإجرائية للجمعية العامة "1955" بمسألة أهلية الأمم المتحدة بدراسة القضية الجزائرية.

وجمعت آراء فرنسا و الولايات المتحدة و مختلف المجموعات و الكتل حول القضية خلال الدورات الثلاثة الأخيرة للجمعية العامة "1956- 1958" في الفصل الثالث. و تم تلخيص أعمال الأمم المتحدة مع تحليل لنظام تصويت الكتلة لمختلف القرارات. وفي النهاية، ضمن المؤلف رأيه في الخاتمة، بالإشارة إلى توقع حل للقضية من خلال وساطة الأمم المتحدة.

محمد علوان، واشنطن ، د.س

أوت **1959**

الخلفية التاريخية
للنزاع الحالي

كانت الجزائر تتمتع بوضع مستقل قبل الغزو الفرنسي في 1830، وحافظت على علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من الدول، بما في ذلك فرنسا. كانت ملحقة اسميا بسلطان الإمبراطورية العثمانية من خلال الدايات، ممثلي الباب العالي. فاحتلال فرنسا للجزائر،وضع حدا للعلاقات الدبلوماسية المضطربة التي كانت موجودة بين الداي وفرنسا منذ مارس 1619 [1].

الاحتلال الفرنسي

في 14 جوان 1830، نزلت قوة الحملة الفرنسية المقدرة بـ 37.000 شخص في سيدي فرج إستسلمت المدينة بعد ثلاثة أسابيع فيما بعد، وبموجب معاهدة الجزائر تم ضمان حقوق حرية الأهالي.

نظمت حركة مقاومة منظمة في أجزاء أخرى من الجزائر، ومع نهاية سنة 1832، نادى زعماء قبائل جنوب وهران الأمير عبد القادر زعيم الجزائر بإستعادة السيادة الإسلامية. إندلع عنف متقطع في مناسبات عديدة، غير أن عبد القادر أجبر سنة 1847 أن يسلم و ينفى.

فهذه المرحلة من التاريخ الفرنسي بالجزائر مرت من غير معاهدة لتسجل النهاية. فاستمرار المقاومة المسلحة للبربر في القبائل، وقسنطينة ووهران، أجبرت هي الأخرى على الإستسلام أوالابتعاد إلى المغرب في 1881 [2].

وعليه، فإن احتلال الجزائر في 1830 يشير إلى السيطرة السياسية الأوربية الأولى في بلد عربي. فهذه العملية كان سببها المباشر حاجة الحكومة الفرنسية لشارل العاشر، أن تحول اهتمام مصاعبها الداخلية. فالهدف المعلن للحملة الفرنسية وما تلاها في احتلال الجزائر، كان الهدف الأوربي التقليدي لحماية المصالح التجارية ووضع حد للهجمات الجزائرية على سفن الشحن الأوربية [3]. برغم من أن نشاطات القرصنة الجزائرية قد انخفضت بسرعة بعد التهدئة العامة التي تلت الحروب النابوليونية في 1815 [4].

أعلن بيان أن القوات الغازية أنها جاءت لتحرير السكان الجزائريين من الظالمين المستبدين وإبعاد الأتراك، وهكذا يمكن للعرب أن يكونوا أسيادا مرة أخرى في وطنهم الأم [5].

سياسة التماثل و الإندماج

وبعد أن وطدت السلطة العسكرية الفرنسية وجودها في الأرض المحتلة، اتخذت خطوات في كل من الجزائر و فرنسا لتماثل و إدماج الجزائريين.

شرع في مسار التماثل بإصدار مجموعة من المراسيم و القوانين التي صادقت عليها كلا من الغرفتين الفرنسيتين.

و تم إختيار بعض القوانين لتضمن تماثل و إندماج الجزائر و فرنسا ، هي:

1. مرسوم 12 جوان 1834، يعلن أن تصبح الجزائر جزءا من الممتلكات الفرنسية.
2. مرسوم 4 مارس 1848 ، يعلن أن الجزائر "جزء كامل من فرنسا".
3. أن السيناتوس – كونسلت يشير أن "المسلمين الجزائريين هم مواطنون فرنسيون" فالإجراء كان مطابقا لمرسوم صادق عليه مجلس الدولة.
4. مرسوم 24 أكتوبر 1870، الذي يعلن أن الجزائر تتكون من "ثلاث مقاطعات فرنسية".
5. مرسوم 29 مارس 1871، الذي يعين واليا عاما مدنيا تحت وصاية وزارةالداخلية الفرنسية.[6] ونتيجة لهذه السياسة،

توقفت الأعياد الإسلامية، كعطل رسمية، وغلبت اللغة والثقافة الفرنسية على اللغة والثقافة العربية. و في نفس الوقت، اكتسب وجود المستوطنين الأوربيين الذين يشكلون حوالي 10 % من مجموع سكان الجزائر سلطة أكثر في الوضع الأصلي للسكان المسلمين الذي أصبح أمرا معقدا. فالجماهير الإسلامية كانت غير متطورة،لا تشتغل واجورعمال الفلاحة والصناعة ضئيلة،وهناك مدارس قليلة أما الجامعات فتنعدم، ومن جهة أخرى بإمكان الطبقة الأرستقراطية من المسلمين الإنتماء إلى المدارس الفرنسية و الجامعات.

ونتيجة لذلك، فإنه من الصعب تمييزهم عن الفرنسيين أنفسهم، و في ظل هذه الظروف، فإن جزءا كبيرا من السكان إزداد فقرا و ترك من غير تعليم سواء بالفرنسية أو بالعربية. وقد تفطن عدد قليل من المثقفين الجزائريين المندمجين، لحالة الأغلبية من إخوانهم في الدين الغير المندمجين، وتمنوا أن يندمجوا مثلهم.

و قفت عدة صعوبات يصعب التغلب عليها في طريق تماثلهم:

أولا، أن الجماهير فقدت أمل التمسك في تقاليدها العربية من حيث اللغة و الدين، و أصبح من الصعب جدا التغلب على هذه الرابطة القوية.

ثانيا، فأي مسار للتماثل يتطلب طبعا نفقات أكبر لتوفير المدارس والمعلمين، والتي كانت و لازالت عبئا غير مقبول للسلطات الفرنسية.

ثالثا، وحتى إذا افترضنا أن الحكومة الفرنسية مستعدة لتخصيص مبلغ مالي للتماثل، فإن هذه الحركة سيفشلها المستوطنون فورا،والذين يخشون أنهم سيغرقون بتحرير المسلمين، وعليه، فإن التماثل الثقافي والإجتماعي لا يقدم أي تطور حقيقي وسط السكان الجزائريين.

ومع ذلك، ومن ناحية أخرى فإن تأثير الحرب العالمية الثانية على المستعمرات الفرنسية، وظهور الوطنية ونجاحها وسط العرب، وقيام الشيوعية ضد الإستعمارية الغربية، وفشل سياسة التماثل، كانت كلها مسؤولة إلى حد كبير في إدخال الإصلاحات الفرنسية أثناء وبعد الحرب، وهذه الإصلاحات كانت تعني الجواب لمطالب الوطنيين الجزائريين، كنتيجة لسياسة الإندماج وليس لسياسة التماثل المجربة.

أصدرت فرنسا الحرة بقيادة الجنرال شارل ديغول مرسوما في 07 مارس 1944، يعطي المسلمين الحق في التصويت من غير تنازل عن قانون أحوالهم الشخصية، و الذي كان شرطا في السابق.

فالمرسوم يوفر قاعدة لنظام الهيئتين الإنتخابيتين، فالهيئة الإنتخابية الأولى كانت خاصة بالأوربيين واليهود الجزائريين وبعض المسلمين الذين اختاروا القانون الفرنسي على الشريعة الإسلامية. والهيئة

الإنتخابية الثانية خاصة بالأغلبية الكبرى للمسلمين الذين حافظوا على الشريعة الإسلامية [7].

أدمجت كل هذه الإصلاحات في القانون الأساسي لسنة 1947، والذي بموجبه سيرت فرنسا الجزائر حتى أكتوبر 1958[8]. فهذا القانون الأساسي" أقام مجموعة مقاطعات منحت لها الشخصية المدنية، والإستقلال المالي، والإصلاحات المدنية الخاصة بها " [9]

ولو أن القانون الأساسي أعتبر خطوة بعيدة عن التماثل والتصالح بين الوطنيين الجزائريين والمستوطين، فإنه لم يقبل بكامله عند الوطنيين على أساس عدم المساواة في تمثيل مليون أوربي وتسع ملايين من الجزائريين،وفي غضون ذلك، ازدادت هيمنة المستوطنين من الناحية القانونية. ولم تكن الإصلاحات المقننة بعيدة عن هيمنة النظام الأوربي في الجزائر [10]، وليس بعيدا عن الحقيقة، وصف القانون الأساسي بـ:" تشريع جبان ".

الحركة الوطنية الجزائرية

إن غياب أي مقاومة منظمة على المدى البعيد بداية من 1871 إلى الوقت الراهن شجع السلطات الفرنسية على تعزيز سياستها الإستعمارية في الجزائر. ومهما يكن، فإن تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية المعاصر، يعود إلى الوراء وبالضبط إلى سنوات قليلة قبل الحرب العالمية الأولى. فقد قدم الحلفاء للعرب وعود خاصة باستقلال

الجزائر، وكان لظهور الحركات الوطنية في الشرق الأوسط، والنقاط الأربعة عشر للرئيس ويلسون تأثير مباشر على تطور الوعي الوطني في الجزائر، إضافة إلى ذلك، وجود مجموعة أولى من الجزائريين المتعلمين الذين تخرجوا من مختلف المؤسسات التربوية الفرنسية المختلفة دعموا قضية الحرية والمساواة للشعب الجزائري، وهو عامل آخر لتطور النهضة السياسية.أما العامل الثالث الذي ساهم في ظهور الوطنية هو عودة 94.300 جندي جزائري، الذين قاتلوا تحت الراية الفرنسية في نهاية الحرب العالمية الأولى وكذلك 78.500 من العمال الجزائريين الكادحين الذين عملوا في المصانع الفرنسية لمساعدة عملية إنتاج الأسلحة.

عاد هؤلاء الجنود والعمال الجزائريون إلى الجزائر وطالبوا بنفس الحقوق والإمتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون، غير أن هذه المطالب الجديدة من المساواة والحرية، أبرزت الطموحات الوطنية، وبينت نفسها أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، و التي لم تجد جوابا مرضيا من السلطات الفرنسية.

في الواقع، فإن رد الفعل الفرنسي تجاه الطموحات الوطنية الجزائرية كان اختيار سياسة (فرق تسد) بإثارة الشقاق وسط مختلف الجماعات الدينية و العرقية. و نتيجة لهذه السياسة في التفرقة، فإنه تشكل وفد من الموظفين الجزائريين تحت قيادة الأمير خالد. و قدم

الوفد طلب إلى الرئيس و.ودور ويلسون،بباريس،يطالب فيه بتطبيق النقاط الأربعة عشرة على الشعب الجزائري [13]

بدأت الحركة الوطنية الجزائرية تظهر إرادة قوية بداية من 1924، وذلك بإنشاء منظمة عرفت باسم: نجم شمال افريقيا، بقيادة مصالي الحاج، و كانت أهداف المنظمة إغاثة المحتاجين من المغاربة، و تحقيق حقوقهم الوطنية،غير أن فرنسا قامت بقمع هذه المنظمة على أساس أنها تنتمي إلى الشيوعية.

و في سنة 1933، عقد النجم مؤتمرا و تبنى القرارات التالية:

1. الإصلاحات العاجلة.
2. حرية الصحافة و الإجتماع و التجمع.

استبدال المندوبية المالية بمجلس نيابي وطني جزائري منتخب في اقتراع عام.

3. قبول الجزائريين في جميع الوظائف العمومية.
4. إلزامية التعليم باللغة العربية.
5. جلاء قوات الإحتلال و تكوين جيش قوي.
6. استقلال تام للجزائر و تأميم وسائل الإنتاج، و إعادة الممتلكات الكبرى التي في أيدي المستوطنين إلى أصحابها الشرعيين.

أخيرا، حل النجم بمرسوم أصدره ليون بلوم في 1937،عندما تجمعت العناصر الوطنية بقوة حول مصالي الحاج في الجزائر، وبرغم ذلك،

ظهرت المنظمة من جديد وباسم آخر " اتحادية أحباب الأمة "، ثم تغير اسمها في الأخير ليصبح الإسم حزب الشعب الجزائري واستمر الشعب الجزائري في مطالبه بالإستقلال.هنا، قامت السلطة الفرنسية بحله في عام 1939، تحت ذريعة أنه يشكل خطرا على السيادة الفرنسية، واستمر الخطر على الأحزاب السياسية على مدى الحرب العالمية الثانية.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، استعادت الأحزاب السياسية نشاطاتها، بإثارة الوجدان الوطني و طالبت بحقوقها الوطنية. لذلك، ظهر حزب الشعب الجزائري من جديد عند إطلاق سراح مصالي الحاج و اتخذ اسم: الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية « MTLD» و قد نال هذا الحزب خمس مقاعد في انتخابات 1946 في الجمعية الوطنية الفرنسية، غير أنه فقدها في انتخابات 1951. و يأتي في المرتبة الثانية من الأحزاب: الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري (UDM)، بزعامة فرحات عباس، وكان من بين الأعمال الأكثر أهمية لفرحات عباس، خطاب 1942 الذي طالب فيه من السلطات الرسمية الحكم الذاتي والإصلاحات السياسية والإجتماعية والإقتصادية. بعدها طالب الإعتراف بمبدأ تقرير المصير للجزائر، عرف ببيان الشعب الجزائري.

وقد استقطبت حركته العديد من مناصري حزب الشعب وجمعية العلماء، والتي أدت إلى تكوين منظمة جديدة عرفت باسم: أحباب البيان، وقد وحدت هذه المنظمة جميع الحركات المختلفة وجعلتها في قالب واحد.

و قبيل 1954، حصلت بعض النزاعات داخل MTLD مثل جماعة لحول التي تحولت إلى UDMA، واخرون الذين تبرأوا من مصالي الحاج وانضموا مع أحزاب أخرى من UDMA والعلماء مشكلين بذلك مجموعة جديدة في 01 نوفمبر 1954.

ظهرت المنظمة الجديدة باسم جبهة التحرير الوطني، وأصبحت الحزب الوطني الفاعل منذ تأسيسها، ولجبهة التحرير الوطني ما يناظرها عسكريا، إنه جيش التحرير الوطني الذي تكون في 01 أكتوبر 1955، بقيادة بن بلة، ويتكون هذا الجيش من التونسيين، والمغاربة والجزائريين الذين قاتلوا من أجل فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، وأخيرا في الهند الصينية [16].

شكلت جبهة التحرير الوطني مجلسها الوطني للثورة الجزائرية في 20 أوت 1956، والذي يعتبر أعلى سلطة للثورة، ويرجع القرار النهائي لمستقبل الجزائر لهذه المنظمة [17].

في 19 سبتمبر 1958، أعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس[18]. وتكمن أهمية تكوين الحكومة

المؤقتة، في الواقع، إلى تصميم جبهة التحرير الوطني على نيل الحقوق الوطنية الجزائرية.

اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن تكوين الحكومة المؤقتة، يعد خطوة أساسية في قيادة شعب الجزائر نحو الإستقلال، ويدل الإعلان في حد ذاته على أن الجزائريين هم أناس يحبون السلم، وأن الإستعمار الفرنسي هو الذي أرغمهم على خوض حرب، بعد أن استنفدوا كل الوسائل السلمية الممكنة لإستعادة حريتهم، وعبرت الحكومة المؤقتة عن رغبتها في الدخول في مفاوضات مباشرة مع ممثلي الحكومة الفرنسية حول مستقبل الجزائر السياسي،غير أن فرنسا كانت ولازالت غير مستعدة للدخول في مفاوضات سياسية بسبب سياستها الخاصة بالجزائر.

إندلاع عنف

تبقى أسباب الإستياء في الجزائر كما كانت في السابق، خاصة الأسباب الإجتماعية، والإقتصادية والسياسية والدينية. فعناصر الإستياء ناجمة أساسا عن الواقع، وهي أن السلطة الفرنسية لا تعامل الجزائريين على أساس التساوي مع المستوطنين الفرنسيين، فهم يعتبرون الجزائر جزء تام من فرنسا . و من الناحية الإجتماعية، فالفرد الجزائري قد أفرغ من كل شيء يخصه، بدون ماض، وبدون شعور وإحساس وطني، بدون مستقبل...إنه شعور يوحي بجماعة لا وطن لها

ولا أصل لها وهذا ما يفسر بقدر كاف العنف الثوري الحالي والتعصب... [19]

العنصر الثاني للإستياء هو التفاوت الإقتصادي المتطرف بين مستوى معيشة الجزائريين و المستوطنين، فالتفاوت ناتج عن الإدارة الفرنسية المالية و التقنية غير الملائمة. إذ أنه طبقا لتقرير Maspétiol سنة 1955 الذي أعده الموظف المدني الفرنسي السامي Maspétiol، بناء على توجيهات من الحكومة الفرنسية، فإن 90 % من ثروات البلاد كانت في أيدي 10 % من السكان الفرنسيين. فمعدل الدخل السنوي للفرد 19 دولارا، فمن مجموع 2.300.000 عامل مسلم، منهم 820.000 كانوا بطالين بشكل دائم أو لا يعملون إلا مدة شهرين أو ثلاثة أشهر في السنة و 80 % من أبناء المسلمين الجزائريين لايعرفون المدرسة لعدم وجود مدارس لهم.

السبب الثالث للثورة هو سيطرة الأقلية من المستوطنين على السياسة الداخلية للجزائر،وهي نتيجة لتفاوت الفرص السياسية بين الجماهير الجزائرية والمستوطنين الأوربيين، فصورة السياسة المحلية هي السائدة من قبل كبار ملاكي الأراضي الفرنسيين الأثرياء. فقد دخلوا ميدان السياسة " ليس عن قناعة سياسية متأصلة،و لكن لغرض تقوية وزيادة نفوذهم " [20] لذلك، فإن " الروح الحقيقية للسياسة أصبح

مهملا وصار النظام فاسدا "[21] من خلال تحكم المستوطنين في المؤسسات السياسية.

بالإضافة إلى سبب اخر، ساهم في شؤون الدولة حاليا، هو الإختلاف أو الإحتكاك بين الفرنسيين والجزائريين، فهذا الكفاح قد تضاعف بعد نجاح حركتي التحرير التونسية والمغربية[22]. ففرنسا تجاهلت العديد من الإنتفاضات و تشبثت بنظرية الجزائر جزء من فرنسا، فنقص هذا التقييم للوعي الوطني المتنامي في الجزائر ساهم في اعتقاد الفرنسيين أن " الوطنية الجزائرية لم تؤخذ في الحسبان على أنها تهدد وضع فرنسا كما حصل مع مثيلتيها في تونس والمغرب " ومن ثم يجب ملاحظة مايلي:

...فرد فعل المسلمين على مواطنتهم من الدرجة الثانية كان متوقعا، فزعماء المسلمين قد تعلموا في فرنسا وعرفوا الكثير عن الحرية، والمساواة والتآخي والحق في ثورة كما فعل معلميهم[23].

Chapter 1 :

1- Algeria ; Subcontractors's monograph, New Haven, (Human Relations Area Files, Inc., 1956), p. 359.
2- Ibid., p.360.
3- Neville Barbour, "Algeria Today," Middle Eastern Forum, Vol. XXXI, No.10, December, 1956,p. 8.
4- Algeria, Human Relations Area Files, Inc., op.cit., p. 359.
5- Neville Barbour, op. cit., p. 8.
6- Muhaammad H. el-Ferrah, Algeria and the United Nations, New York, The Arab Information Center, September 15, 1956, pp.8-9.
7- International Conciliation, Issues before the Thirteenth General Assembly, Carnegie Endowment for International Peace, No. 519, September, 1958, p.46.
8- The Algerian-French Conflict, New York, (International Review Service, Vol. IV, No. 43,June,1958),p.10; Ordinances,Nos. 58-964 and 58-965 of October, 1958, Ambassade de France, Service de Presse et d'Information, New York, October,1958.
9- George Oudard, Union Française (Paris, Julliard 1953),p.89.
10- Algerian-French Conflict,op.cit., pp.10-11.
11- Algeria, Human Relations Area Files, Inc., op. cit., p.378.
12- Ibid., p. 398.
13- Alal al-Fasi, The Independence Movement in Arab North Africa, Ann Arbor,Edwards Brothers, Inc., 1954, p.17.
14- Algeria, Human Relations Area Files, Inc., op. cit., pp.404-405.
15- Ibid., pp.426-433.
16- Ibid., p. 434.
17- Algerian-French Conflict, op.cit., p.8.
18- Communiqué, Front of National Liberation Delegation, New York, September 19,1958.
19- Edward Behr, "The Algerian Dilemma," International Affairs, Vol. 34, No. 3, July, 1958,p.280.

20- Ibid., p.282.
21- Ibid.,
22- Lorna H. Hahn, "Algeria: The End of an era," Middle Eastern Affairs, Vol. VII, No. 8-9, p.286.
23- Richard Fryklund, ""Algérie Française, France is Stuck with a Slogan," Evening Star, Feruary 23, 1958.

مسألة أهلية الأمم المتحدة
لمناقشة القضية الجزائرية

علاوة على البراهين العديدة التي قدمت أثناء مناقشة الدورة العاشرة للجمعية العامة المؤيدة و الرافضة لأهلية الأمم المتحدة للشروع في دراسة القضية الجزائرية، فإن الحجة الأساسية تبقى " القانون المحلي " فهذه الحجة تعتمد أساسا على مبدأ القانون المحلي وعلاقته بالأهلية الدولية.

لقد توصل مؤتمر سان فرانسيسكو إلى صيغة تضع حدودا لسلطة الأمم المتحدة في التدخل في القضايا التي تعد من اختصاص القانون المحلي للدول الأعضاء. فقد وردت هذه الصيغة في المادة الثانية، الفقرة السابعة، والتي تقرأ كمايلي:

" ليس هناك شيء في الميثاق الحالي يخول الأمم المتحدة التدخل في القضايا التي تعد من اختصاص القانون المحلي لأي دولة أو يطلب من الأعضاء أو وضع مثل هذه القضايا للتسوية في إطار الميثاق الحالي، غير أن هذا المبدأ لا يجب أن يلحق ضررا بتطبيق الإجراءات التنفيذية بموجب الفصل VI"

وقد تم التأكيد خلال المناقشة في سان فرانسيسكو، على أن الصيغة لا تعني أنها ستكون شرطا تقنيا و لا قانونيا [1].

فصيغة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقانون الداخلي، تختلف عما ورد في ميثاق العصبة وكذا مقترحات Dumbarton Oaks باستبعاد أية إشارة إلى القانون الدولي كمصدر للتغيير. فقد برر الإسقاط عن طريق المدى الوظيفي أو العملي الواسع للأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا غير السياسية.

فالمظاهر الوظيفية للأمم المتحدة، كانت ترمي إلى تغطية مجال واسع للمظاهر الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية. فالإسقاط كان يعني إقامة تجاه عام بدلا من صيغة قانونية [2]. ومهما يكن، فإن أي تفسير متطرف "للتدخل" و " القانون المحلي" سيجعل من "الشرط" صيغة لا معنى لها، و قد اعتبر اختيار المادة (2) كنوع من التسوية للإنقسام الحاد في الرأي في ذلك الزمن.

و يبدو واضحا في الميدان العملي قلة اتفاق الدول الأعضاء.

و في الميدان العملي، يبدوعدم اتفاق الدول الأعضاء فيما بينها بأن تعتبر مبدأ القانون الداخلي كحد قانوني أو مبدأ سياسي.

و بصفة عامة، يبدو أن تفسير المادة (2) من طرف العديد من الدول الأعضاء يعتمد أساسا على المبدأ السياسي، ذلك أن الإتجاه التقليدي بين بنفسه فيما يخص المسائل القانونية بإسنادها إلى الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، وذلك من غير الإشارة إلى محكمة العدل

الدولية لاستشارة رأيها. فالمصلحة الوطنية لدولة أو لكتلة ما، لعبت دورا حاسما في تغيير المسائل الدستورية إلى قضايا سياسية [4].

فممارسة الأمم المتحدة لم تعط دلالة مقنعة للمعنى الدقيق للمادة (2) (7). وفي نفس الوقت، فإن هذه المادة لم تشكل خطرا على عمل ونشاطات المنظمة الدولية، وتبقى بعض أجهزة الأمم المتحدة، خاصة، الجمعية العامة والمجلس الإجتماعي والإقتصادي محل تساؤل لأهليتها فيما يتعلق بالقانون المحلي، والتي باستطاعتها اتخاذ قرار عن طريق التصويت، كحالة الجزائر هذه. في حين تبقى عملية إجراء التصويت من اختصاص مجلس الأمن الذي يقوم أعضاؤه الدائمون باستعمال حق النقض عندما يتعارض الأمر ضد مصالح بلادهم.

طلب التسجيل

في يوم 29 جويلية، من سنة 1955، وجهت رسالة إلى الأمين العام من ممثلي أفغانستان، وبورما، ومصر، والهند، وأندونسيا، وإيران، والعراق، ولبنان، وليبيريا، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، و تايلندة و اليمن(حسب الحروف الأبجدية اللاتينية) وتشير هذه الرسالة أنه بناء على توجيه من حكوماتهم، فإن الممثلين الأربعة عشر، يطلبون من الأمين العام بأن يسجل موضوع " قضية الجزائر" في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة [5].

ويشير القسم الأول من المذكرة التوضيحية الملحقة برسالة الممثلين لمجموعة الآفرو- آسيوية إلى أهمية مبدأ تقرير المصير في هيكل الأمم المتحدة وميثاقها.

و تؤكد المذكرة على قرار 637 (VII) الذي تبنته الأغلبية الساحقة، و الذي يؤكد على الحق في تقرير المصير" بشرط مسبق و أساسي للتمتع بجميع الحقوق الأساسية ". و يتطرق أيضا، إلى الوضع المتدهور في الجزائر نتيجة قيام فرنسا بالقمع بالوسائل العسكرية و يذكر الأمم المتحدة أن استمرار هذا الوضع الخطر سيؤدي إلى خلق تهديد للأمن و ربما يؤدي ذلك إلى خلاف دولي.

و يحث الأمم المتحدة أن تعمل على إيجاد قنوات مواصلة إجراءات المفاوضات بين فرنسا والممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري. بعدها، يشير القرار إلى مؤتمر باندونغ و قراره النهائي حول الجزائر و شمال إفريقيا و الذي يدعم حق الشعب الجزائري في تقرير المصير.

وأخيرا، تنهى المذكرة بالإشارة إلى الوضع الجزائري، والإستدلال بشرط المادة (14) في الميثاق الذي يعطي صلاحيات للجمعية العامة أن توصى بإجراءات لأغراض سلمية، و بالإضافة إلى ذلك، فإن المذكرة تشير إلى الفقرة (2) المادة (11) من الميثاق التي تعطي للجمعية العامة الحق في مناقشة أية قضية ذات علاقة بالسلم و الأمن الدوليين [6].

لقد أحال الأمين العام، طبقا للقاعدة (40) من القواعد الإجرائية للجمعية العامة، القضية مع مسائل أخرى لمعالجتها في الدورة العاشرة للجمعية العامة في مذكرة إلى اللجنة العامة لدراستها [7]. وسمح لثلاث ممثلين من الدول المؤيدة للقضية بالإشتراك في مناقشة الموضوع في اللجنة العامة و ذلك بناء على طلبهم، والممثلون هم: (الهند، و العراق، و باكستان) و من غير تصويت للقاعدة 43 من قواعد الأجراء للجمعية العامة.

درست اللجنة العامة القضية في إجتماعها (103) الذي انعقد في 22 سبتمبر 1955، وقررت بثمانية أصوات مقابل خمسة مع امتناع اثنين، أن توصى أن القضية الجزائرية لا يمكن إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة [8]. أما الممثلين الذين شاركوا في المناقشة في اللجنة العامة، فهم من مصر، اثيوبيا، فرنسا، هايتي، الهند، العراق، زيلندة الجديدة، المكسيك، باكستان، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي27 سبتمبر من عام 1955، قامت الجمعية العامة من تصعيد المناقشة الإجرائية قصد إبعاد القضية الجزائرية من جدول الأعمال، الذي أوصت به اللجنة العامة..

ـ البراهين المضادة لتدخل الجمعية العامة

شاركت العديد من الوفود رأي ممثل فرنسا، المعارض لإدراج موضوع الجزائر في جدول الأعمال. وهذه أسماء الوفود التي شاركت في قسم من المناقشة الإجرائية وكذا أولئك الذين لهم نفس الطرح الفرنسي: النرويج، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تركزت آراؤهم حول العديد من البراهين المؤيدة لتوجهاتهم والمتمثلة في:البرهان القانوني، حق الإحتلال، التحدي لحقوق الجزائريين في تقرير المصير والحجة المضادة لقاعدة الأغلبية.

البرهان القانوني

يعتقد أصحاب هذا الرأي أن الجمعية العامة لا يحق لها أن تتدخل، على أساس أن الجزائر، وحسب الدستور الفرنسي، هي جزء لا يتجزء من فرنسا الأم. فرأي الجمعية العامة في هذه المسألة هو أنها لا تستطيع بحكم القانون المحلي لفرنسا. تاريخيا، ويدعون، أن الجزائر قد ألحقت و وجدت مع فرنسا الأم بأمر ملكي صدر في 1834و عوملت على قدم المساواة مع أجزاء أخرى من فرنسا كبروطاني Brittany أوافيرن Auvergne. وأن أهالي الجزائر سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، هم مواطنون فرنسيون، وناخبون في سن 21 سنة. و أن المقاطعات الجزائرية، هي ممثلة في كل من المجلس الوطني ومجلس الجمهورية بطريقة مماثلة مع ما يجري في فرنسا القارية.

ومن ثم، فإنه يمنع على الأمم المتحدة وحسب ميثاقها التدخل في هذه القضية طبقا للمادة 2 (7). وهذا جواب لأولئك الذين يؤمنون بأهلية الجمعية العامة في التدخل، بالرجوع إلى المادة 1 (7).

و تدعيما لحجتهم يقول الممثل الفرنسي ما يلي:

" من وجهة نظر الأهلية فقط، فالمادة I،ما هي إلا بيان عام للهدف،فهي لم تحدد أية طريقة خاصة للحصول على أغراض الأمم المتحدة، كما أنها لم تحدد أي أجهزة من أجهزة الأمم المتحدة المؤهل للحصول على هذه الأهداف "[9]

الحق في الإحتلال

قدمت هذه الحجة بالخصوص من قبل ممثلي فرنسا في مناقشة اللجنة العامة. كما يمكن الإشارة إلى بعض الحجج الأخرى التي قدمها الوفد الفرنسي، بأن الجزائر قد احتلت، فهذه واقعة لا محالة، فهذا لا يهم لأنها كانت حقيقة مع أجزاء فرنسية أخرى مثل Flanders أو Burgandy و من ثم، فإنه إذا كانت السلطة المنوطة للأمم المتحدة أن تدرس جميع القضايا الخاصة بالحدود والناجمة عن الحرب، فإن ما يتلو ذلك هو أمن الدول الأعضاء التي تطالب بمثل هذه الحدود التي ستزول.

أما فيما يخص الزمن،فإن إلحاق الجزائر بفرنسا والذي اعترفت به الإمبراطورية العثمانية وجميع القوى في ذلك الوقت، سبق الإلحاق الفرنسي لمناطق Savoy و مقاطعة نيس.

وقد أكد وفد المملكة المتحدة هذه الوقائع التاريخية و السياسية بقوله:

" نرى الآن بعض أعضاء الأمم المتحدة قد لا يحبذون الوقائع التاريخية والسياسية،بأن الجزائر هي جزء لا يتجزء من فرنسا و أنهم لربما غير قادرين أن يعترفوا بأن الوضعية في الجزائر هي قضية تخص القانون المحلي لفرنسا، و من ثم فإن الجمعية العامة غير مؤهلة " [10]

حق الجزائر في تقرير المصير يجد اعتراضا

" هذه حجة أخرى تقدم بها بعض الممثلين الذين يعارضون تدخل الأمم المتحدة في هذه القضية"هل أنه من خلال الشعب الجزائري يوجد اختلاف في العرق والدين عن أولئك المتواجدين في فرنسا القارية. فهذا لم يطرح في حق تقرير المصير،لأن أعضاء الأمم المتحدة لهم نفس الوضعية. ومن ثم، فإن الأمم المتحدة لا تستطيع التدخل في الشؤون الداخلية بحجة أن سكانها غير متجانسين، أو أن البعض منهم يطالب بالإستقلال.

وعند العودة إلى المادة (1) من الميثاق،و فيما يخص المصير، صرح ممثل فرنسا بأن الجمعية العامة غير مؤهلة أن تتدخل لأن:

" مبدأ تقرير مصير الشعب " المعلن عنه في المادة (1)، لم يظهر لا في الفقرة (1) ولا في الفقرة (3) من تلك المادة، بل في الفقرة (2) و بدا واضحا أنه ليس هناك شرط محدد يمنح أهلية الجمعية في ذلك المجال. فهذا الإسقاط الذي كان متعمدا من دون شك، كان هاما في حد ذاته" (11)

حجة ضد قاعدة الأغلبية

أقترب بعض الممثلين المعارضين لأهلية الجمعية العامة، في التدخل « حكمة قاعدة الأغلبية »، و صرح ممثل فرنسا في هذا السياق قائلا:

" إذا كانت الجمعية العامة غير جديرة بثقة واعتماد الأغلبية،التي تصطاد الفرص للتدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء، فإن ذلك يعني نهاية الهدوء للجميع، والأمن للكثير،والحياة في حد ذاتها للضعفاء،ويعني أيضا نهاية الأمم المتحدة " [12]

وتحدث ممثل بلجيكا عن نفس الموضوع وبإنفعال وتجاهل العديد من الخطباء الذين أبدوا رأيا معارضا ، و قال الممثل:

" أن ما نشاهده هنا استوقفني كشيء شاذ. إذ يعتبر بعض الخطباء والممثلين حمقاء جدا...أخبركم بصراحة أنني لا أومن أن أغلبية الأمم المتحدة تصوت دائما بعقلانية في كل قضية... " [13]

الحجج المؤيدة لتدخل الجمعية العامة

تبنت وفود مجموعة الآفرو- آسيوية الرأي المعارض، مساندة إدراج الموضوع الجزائري، في جدول أعمال الجمعية. وآمنت أن الوضع من اختصاص أهلية الجمعية العامة لدراسة القضية و اعتمد هذا الرأي على العديد من الحجج التي يشترك فيها ممثلي أفغانستان،وأندونسيا،والعراق،وليبريا، ولبنان، و باكستان، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وتايلندة، واتحاد الجمهوريات الإشتراكية الروسية (سابقا) و اليمن، الذين شاركوا في المناقشـــــة

الإجرائية في الجمعية العامة. والحجج المقدمة من هؤلاء الممثلين هي:الحجة القانونية، تهديد السلم والأمن العالميين،الجزائر ليست جزءا من فرنسا الأم، الجزائر وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

الحجة القانونية

أعلنت الوفود التي تتقاسم الرأي في أهلية الجمعية العامة التعامل مع القضية الجزائرية، رغبتها في تطبيق المادة (2) والفقرة (7) بشكل ملائم، و ألحت على تسجيل الموضوع الذي قد يؤدي إلى توصية لكلا الطرفين التوصل إلى تسوية سلمية. و هذا لا يؤدي إلى تدخل في شؤون دولة وليس كعمل عقابي .علاوة على ذلك، فسرت المادة (2) الفقرة (7) تفسيرا قيديا، فهذا التقييد مو جود في نص الفقرة ذاتها. و بكلمات أخرى، فإن مبدأ عدم التدخل في مسائل القانون المحلي وردت في نص الفقرة التي نحن بصددها. و حددت بالتعبير التالي:

" لن تلحق ضررا بتطبيق الإجراءات التنفيذية بموجب الفصل VII أما إذا كان فيه نضال و إراقة دماء في الجزائر فلا يمكن لأي شخص أن يتجاهل تهديدا حقيقيا للسلم و الأمن العالمي" .

و حتى الآن، فإن المادة (2)، الفقرة (7) ليست هي الأمل الأسمى، إذ لم يسبق الحديث عن تقرير المصير، فواضعي الميثاق لم يفكروا إطلاقا أن المادة (2) الفقرة (7) تنال تفسيرا تحرريا من طرف فرنسا بهذه الطريقة، أي أن مبادىء الميثاق ستقضي على هدفهم الخاص بعدها،

ستعالج الجمعية العامة القضية، سواءا كان ذلك خاصا بالقانون المحلي أولا، و قد جسدت هذه الفكرة في كتاب معنون: بقانون الأمم المتحدة.

و هذه فقرات من هذا الكتاب:

" إذا... كانت القضية تخص القانون المحلي لدولة ما يمكن أن يبت فيها جهاز الأمم المتحدة، بالنقاش والتقصي لمسألة يجب اعتبارها نشاط لا تمنعه المادة (2) الفقرة (7)، خاصة التقصي الذي قد يصبح ضروريا لتحديد ما إذا كانت القضية تخص القانون المحلي لدولة ما "(14)

وفضلا عن ذلك، تحدث عدة وفود في مجموعة الآفرو – أسيوية عن الأطروحات الفرنسية للقانون المحلي التي تعتمد عليها فرنسا استنادا إلى المادة (2)الفقرة السابعة والقائمة على حجة أخرى.وتركز التحدي حول كلمة (أساسيا) الواردة في المادة (2) الفقرة (7)، التي تبرر تغيير كلمة الفقرة في حد ذاتها. فهذا التغيير تقدم به الوفد الباكستاني عندما قال:

" ليست كل القضايا الخاصة بالقانون المحلي لدولة، ما، محددة بوضوح، ماعدا تلك القضايا الأساسية، الخاصة بالتشريع" فالمعلقون الذين درسوا النص

لم يستطيعوا الوصول إلى أي تحديد لمصطلح " القانون المحلي"، فهو يعتبر مبدأ أساسيا في التشريع الأنجلو – ساكسون الذي تصبح فيه الممارسة قانونا، عند غياب قاعدة قانونية محددة بشكل واضح.

إذن، ففي مثل هذه الحالة،لابد من دراسة السوابق والتي سبق للجمعية العامة وأن درستها في قرارها رقم 39 (1) المتعلق بالنظام الفاشي لفرانكو في إسبانيا، كذلك ناقش مجلس الأمن سنة 1948 مسألة خرق الاستقلال السياسي لتشيكوسلوفاكيا، وكذا قرار الجمعية العامة رقم 44 (1) الخاص بمعاملة الهنود في اتحاد جنوب افريقيا.

وإذا كانت فكرة " القانون المحلي" تترجم على ضوء إقامة ممارسة وسابقة، فإن المادة (7)، لا تطبق على القضية الجزائرية [15].

و الآن نرى أن ما تريده الوفود الآفرو – آسيوية، هو أن الجمعية العامة مؤهلة أن تتعامل مع قضية الجزائر طبقا للمادة 10 من الميثاق، والتي تقرأ:

" يمكن للجمعية العامة أن تناقش أية قضية أو مسألة ضمن الميثاق الحالي أو له علاقة بسلطات ووظائف أية هيأة تنهض بأعباء الميثاق الحالي، باستثناء ما ورد في المادة **12**، التي تستلزم تقديم اقتراحات لإعضاء الأمم المتحدة أو لمجلس الأمن أو لكلاهما حول مثل أي قضايا أو مسائل » و ألحت الوفود أيضا على وجود خلاف في الجزائر،

الذي لا ينكره أحد، وأن الميثاق واضح جدا ومحدد في هذا المجال، وعليه فإن المادة 11، الفقرة 2، و المادة 35، الفقرة 1، جميعها قابلة للتطبيق في هذه القضية.

تهديد السلم و الأمن الدوليين

تقدم مؤيدي فكرة أهلية الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية، بحجة أخرى تعتمد على السلطة المخولة للجمعية العامة لمناقشة أية قضية تتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

و قد طالبت مجموعة الآفرو- آسيوية بوضع القضية في جدول أعمال الجمعية عندما تدهورت الحالة في الجزائر.

إذ واجهت السلطات الفرنسية في 01 نوفمبر 1954 انتفاضة خطرة و اندلاع ثورة و أجبرت الحكومة الفرنسية على إرسال قوة عسكرية، كانت ضمن قوات الحلف الأطلسي إلى الجزائر مع أجهزتها وعتادها الحربي، ويعني هذا في الواقع، أن البلدان الأعضاء في منظمة الحلف الأطلسي يشتركون جميعا في الحفاظ على النظام الإستعماري، وهذا ما أقلق البلدان الآفرو – آسيوية التي برزت مؤخرا من الأوضاع الإستعمارية.

و قد حذر أعضاء الأمم المتحدة بما سيحدث في الجزائر، وهذا ما أظهرت في الواقع حكومة المملكة العربية السعودية عندما نبهت مجلس الأمن في 05 جانفي 1955، بالوضع الخطر في الجزائر[16] إضافة

إلى ذلك، أشارت الوفود الآفرو- آسيوية بأن 29 دولة شاركت في مؤتمر باندونغ في شهر أفريل 1955، ثم أن هذه الوفود التي تمثل ثلثي سكان العالم، أبدت إهتماما بالغا بالقضية الجزائرية.

وأكدت نتائج مناقشة مؤتمر باندونغ حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وأوصت الوفود بـ :

" نظرا إلى الوضعية غير المستقرة في شمال إفريقيا و استمرار نكران حق شعوب شمال إفريقيا في تقرير المصير، فإن المؤتمر الآفرو- آسيوي يعلن مساندته لحقوق الشعب الجزائري،والمغربي والتونسي في تقرير المصير والاستقلال، ويحث الحكومة الفرنسية أن تعمل على تسوية سلمية للقضية ومن غير تأخير "[17].

و هكذا، يبدو أن الإهتمام الدولي بالوضع في الجزائرالذي اعتبر تهديدا للسلم و الأمن الدوليين يبرر تسجيل الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة.

الجزائر ليست جزءا من فرنسا الأم

لقد فندت مجموع بلدان الآفرو- آسيوية الأطروحات الفرنسية القائلة في مناسبات عديدة، أن الجزائر جزء من فرنسا الأم.

و قد أشار الوفد الهندي في هذا المجال إلى مايلي:

" أريد أن أثبت بأن اتفاقية الإستسلام ليست بمعاهدة نظرا لإنعدام إرادة حرة من الطرفين.وعليه،فإنه في حالة وجود اتفاقية استسلام،

فالميثاق لا يعترف بأي حال بأن وثيقة شرط، وثيقة استسلام، هي جزء من معاهدة " [18]

و استمر الوفد الهندي في الإحتجاج على الحق في الإحتلال، و قال:

" الإحتلال لا يعني إقامة حق، الإحتلال لا يعني إعطاء حقوق،الإحتلال بالنسبة للشعب المحتل معناه مأساة... فالميثاق لا يعترف بأي حال بأن أعضاءه يجب أن يتمسكوا بما امتلكوه عن طريق الإحتلال " [19]

و تعرض وفود الآفرو- آسيوية إلىفكرة " فرنسا الأم" والتي لم يدعمها حتى الدستور الفرنسي (الجمهورية الرابعة) و لقد جاء في المادة 60 مايلي:

" سيتكون الإتحاد الفرنسي،من جهة، من الجمهورية الفرنسية، التي تتضمن ضمن فرنسا الأم، و مقاطعات و مناطق ما وراء البحار من جهة أخرى..."

فالجزائر تشمل في النهاية ثلاث مقاطعات، ومن ثم فإن الجزائر وطبقا للدستور الفرنسي ليست جزءا من فرنسا الأم. وأكثر من ذلك، فإن الموقف الفرنسي إزاء جزائري، هو مواطن فرنسي، وهذا غير صحيح، فالجزائري ليس بمواطن فرنسي، وهذا ما سيفنده الوفد الباكستاني بقوله:

" لكن التشابه الذي أورده الوفد الفرنسي بين الجزائر وبقية فرنسا الأم يحتاج إلى فحص دقيق... " فسكان (**Savoy**) الذين أشار إليهم الوفد الفرنسي بأنهم جزء من فرنسا منذ فترة قصيرة أقل من الجزائر، فهم يتقاسمون مع بقية شعب فرنسا ثقافة مشتركة و طريقة حياة، فصافوي تعتبر طرفا و جزءا من الأمة الفرنسية، و لم تظهر رغبة في انفصال من الوطن الأم " [20]

و من هنا طلب من فرنسا أن تثبت صحتها فيما إذا كانت الجزائر طرفاو جزءا من فرنسا مثل صافوي، وإذا كان كذلك،فلما لا توجد مساواة سياسية واجتماعية، واقتصادية، وتربوية للجزائريين مع مواطني فرنسا الأم أو المستوطنين؟

و مهما ادعت فرنسا، فإن الجزائريين رعايا فرنسيين وليسوا بمواطنين فرنسيين، و علق مندوب الهند في هذا الموضوع بقوله:

" لقد أطلق علينا في وقت ما رعايا بريطانيا، وكان ذلك إساء كافية، لكن لم يتجرأ أحد على تسميتنا بالإنجليز... وعليه فإنه بالنسبة لجزائري أو أي شخص ليس بفرنسا، كونه يطلق عليه فرنسي، فهذا ليس بشرف كبير " [21]

الجزائريون و حقوق الإنسان .

اقتنعت الوفود الآفرو – آسيوية بأن الجمعية العامة لها الحق في المناقشة والمصادقة على بعض التوصيات الخاصة بمبادىء حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد وجهت النداءات إلى الأمم المتحدة بحجة المبادىء الإخلاقية لميثاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ أن هدف وغاية الميثاق هو احترام كرامة الإنسان، و قد تبنى الميثاق المبدا السياسي الوارد في الفقرة الثانية من المقدمة و التي تقرأ على الشكل التالي:

" نحن شعوب الأمم المتحدة قد قررنا...إعادة تاكيد ثقتنا في حقوق الإنسان الأساسية، في الكرامة، وقيمة الإنسان، وفي الحقوق المساوية بين الرجل والمرأة والدول الكبيرة والصغيرة ".

كما أعيد تكرار حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المادة 55 (c) من الميثاق والتي تشير إلى: " الإحترام العالمي،والحفاظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من غير تمييز للعرق والجنس واللغة أو الدين"

وأصبح من الواجبات الأساسية، وإلزام دولي على ضوء الميثاق و كذا بموجب القانون الدولي، على الدول الأعضاء أن تتعامل مع كل الأشخاص الواقعين في ظل قانونها المحلي بكامل الإحترام والحفاظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، دون تمييز في العرق،

والجنس واللغة أو الدين. وبتوقيع فرنسا على ميثاق الأمم المتحدة، قبلت واجبا دوليا، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولايمكن أن تعتبر ذلك أنه داخل في اختصاص قانونها المحلي.

و في هذه الحالة، فإن احترام مبدأ حقوق الإنسان و الحريات الأساسية ينتقل من منطقة القانون المحلي ليوضع في عالم القانون الدولي.

و ضمن هذا الإطار، تحركت مجموعة من الدول الأعضاء استجابة لروح و مضمون الميثاق، عندما رفضت قبول حق اتحاد جنوب افريقيا المصادقة على التشريع التمييزي ضد أناس من أصل هندي وعرقيات أخرى.

وقف الممثل اللبناني، تدعيما منه لهذا الطرح، خاصة، أن ما ورد في فقرات المادة 2، الفقرة 7، لا يمكن إثارته ضد مسائل حقوق الإنسان. وقد أشار الممثل اللبناني إلى الوفد الفرنسي خلال مناقشة صيغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الدورة الثالثة للجمعية العامة، اجتماع 92 للجنة الثالثة، و قال:

" وفي رأي بلده، فإن أهلية الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تعتبر حقيقة قائمة وأن فقرات المادة 2، الفقرة 7 من الميثاق الخاصة بالقضايا التي لها علاقة بالقانون المحلي للدول الأعضاء، لا يمكن أن

تثار ضد هذه الأهلية عندما تتم المصادقة على البيان، فمسألة حقوق الإنسان هي قضية لم تعد قضية محلية، بل هي من اهتمام العالم "[22] وإذن طالما لا توجد مساواة في الحقوق بين الجزائريين والمواطنين الفرنسيين في فرنسا الأم قانونيا وعمليا، من خلال تبني إجراءات تمييزية من فرنسا تطبق على كامل مظاهر الحياة،عندها نقول أن هناك فرق لحقوق الإنسان التي لم تصبح بعد في اهتمام القانون المحلي، ومن ثم فإنه لا يمكن الإستشهاد والرجوع إلى المادة (2)، الفقرة 7.

الحق في تقرير المصير

سبق و أن ذكرنا موقف البلدان الآفرو – آسيوية، ونعيد موقفها هنا فقد طالبت بجعل قضية الجزائر من اختصاص شرعية الأمم لدراسة القضية على أساس مبدأ تقرير المصير. وهو روح العصر، ويعني ذلك الحرية وتقرير المصير اللذان انبثقا عن الحربين، فقد ناضلت هذه الحروب على وضع حد لاسترقاق الشعوب على الأسس العرقية والتفوق الوطني.

وبسبب ذلك، اعترف الميثاق وأعلن مبدأ تقرير المصير كأعلى سلطة، فهذا الحق في تقرير المصير اعتبر كمبدأ مجسد في المادة الأولى، الفقرة الثانية في الميثاق و التي تقرأ كمايلي:

" يعتمد تطوير العلاقات الودية بين الأمم على احترام مبدأ الحقوق المتساوية و تقرير مصير الشعوب،واتخاذ إجراءات ملائمة لتعزيز السلم العالمي"

فالميثاق لم يعترف فقط بحق التقرير، بل اعتبره تعهد و إلتزام من طرف الدول الأعضاء، ينظر إليه بأنه حق يجب حمايته والعمل في تناسق بين الشعوب نفسها لتحقيقه. والمادة 73، الفقرة (ب) من الميثاق تشجع هذا الهدف، و تذكر:

" لتطوير الحكم الذاتي، والأخذ بعين الإعتبار الطموحات السياسية للشعوب،ومساعدتهم في التنمية المتطورة لمؤسساتهم السياسية الحرة، طبقا لظروف خاصة لكل إقليم وشعبه ومراحل تطورهم المختلفة »

علاوة على ذلك وبطريقة مماثلة، فإن المادة 55 تحث على احترام مبدأ تقرير المصير كشرط مسبق لظروف الإستقرار والحياة، وإلى العلاقات الودية الموجودة بين الشعوب.

وقد قيل، بأن الجزائريين قاموا بمحاولات عديدة وحاولوا إقناع فرنسا أن تعترف بحقوقهم والتي هي واردة في الميثاق، غير أن فرنسا فشلت في الإعتراف بالهوية الجزائرية. ومن جهة أخرى، فإن فرنسا قامت بكل إجراءات الأحباط في حق الجزائريين في تقرير المصير.

وساعدت بل عملت فرنسا على خلق العنف الذي كان نتيجة القمع الفرنسي للجزائريين لأنهم طالبوا بما يعتبرونه حق لهم، كما ورد ذلك في الميثاق.

نتيجة المناقشة الإجرائية

درست الجمعية العامة تقرير اللجنة العامة في (6) لقاءات، وقد شارك 29 مندوبا في المناقشة الإجرائية، وتحدث القليل في أكثر من مناسبة لقد أوصت اللجنة العامة في 30 سبتمبر 1955، عدم إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال للتصويت عليها. ورفضت بأغلبية بسيطة 28 مقابل 27، وامتناع 5 عن طريق التصويت.

فدراسة سجلات التصويت في القضية، تظهر بأن 60 من الدول الأعضاء في سنة 1955، كانت منقسمة بالتساوي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه وبلغة تصويت الكتلة، فإننا نرى أن البلدان الغربية تساند توصية اللجنة العامة،

(بما في ذلك تركيا وهذا شيء ليس بالغريب علينا منذ سنة 1847 ، وهي السنة التي اعترفت فيها بالإحتلال الفرنسي للجزائر المترجم) إلى جانب إسرائيل التي تعتبر كجزء من المجموعة الغربية عند التصويت [24]. أما فيما يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية، فإن أكثر من نصفها، أو بالتدقيق 60 % منها، ساند أيضا توصية اللجنة العامة.

وعن بقية المجموعات المصوتة ضد توصية اللجنة العامة، فإنها تتشكل من مجموعة الآفرو – آسيوية، والكتلة الأوربية الشرقية، بالإضافة إلى 30 % من مجموعة أمريكا اللاتينية، وعليه، فإن الصورة العامة لهذا التصويت تبين أن 94,25 % من مجموعة الآفرو – آسيوية تصوت معا و 83,34 % من مجموع أوربا الغربية، فإنها تصوت معا هي الأخرى، في حين نجد أن كتلة أوربا الشرقية بكاملها تصوت ضد التوصية.

إذن، يلاحظ أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية هي المنقسمة على نفسها كما يظهر ذلك في الجدول I و II:

الجدول I

إقتراع الكتلة على توصية اللجنة العامة الخاصة بالقضية الجزائرية في 30 سبتمبر 1955 [25]

مجموعات	عدد الدول	نعم	لا	الممتنعة عن التصويت
اسيا و إفريقيا	16	–	15	1
أوربا الشرقية	6	–	6	–
أمريكا اللاتينية	20	12	6	2
أوربا الغربية	18	15	1	2
	60	**27**	**28**	**5**

الجدول II

نسبة إقتراع الكتلة على توصية اللجنة العامة الخاصة بالقضية الجزائرية في 30 سبتمبر 1955

مجموعات	نعم	لا	المتنعة عن التصويت	المجموع
آسيا وافريقيا	-	94.25	5.75	100
أوربا الشرقية	-	100.00	-	100
أميريكا اللاتينية	60.00	30.00	10.00	100
أوربا الغربيةالغربية	83.34	5.56	11.10	100

و مباشرة وبعد عملية التصويت، قررت الجمعية العامة إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال وهدد ممثل فرنسا، الجمعية العامة ا لا تتخذ أي عمل لأن ذلك يؤدي حسب رأيه إلى:

" إحداث هجمات ديماغوجية وعاطفية " ورأت الجمعية العامة أنه من الأفضل تجاهل توصية لجنتها العامة فحكومتي ترفض قبول أي تدخل للأمم المتحدة..ويعتبر ذلك باطلا ولاغيا لما قد توصى به الجمعية العامة في هذه القضية [26].

و كانت النتيجة المباشرة للوفد الفرنسي، هي الإنسحاب من الجمعية العامة في 01 أكتوبر 1955، و فشل في العودة إلى غاية 25 نوفمبر 1955، عندما أجلت مناقشة القضية الجزائرية.

Chapter II

1- Leland M. Goodrich and Edvard Hambro, Charter of the United Nations Commentary and Documents, Boston, World Peace Foundation, 1949, p.113.
2- Ibid., p. 113.
3- Inis L. Claude, Jr., Swords into Plowsbares, New York, Random House, 1955, p.184.
4- Ibid., p. 185.
5- United Nations, General Assembly, Tenth Session Agenda Item 64: The Question of Algeria, Official Records, Document A/2924 and Add.I., p.1.
6- Ibid., p. 2.
7- United Nations, Official Records, General Assembly, Agenda Item 8: Adoption of the Agenda, Document A/2915, A/BUR/141, pp.4-8.
8- Ibid., First Report of the General Committee, Document A/2980, Paragraph 5, p.9.
9- United Nations, Official Records, Tenth Session, General Committee, 103rd Meeting, September 22, 1955, p.7.
10- United Nations, Official Records, Tenth Session 529th Plenary Meeting, September 30, 1955,p. 175.
11- United Nations, op. cit., 103rd General Committee Meeting, p.7.
12- Ibid., p. 8.
13- United Nations, op. cit., 530th Plenary Meeting, September 30, 1955, p. 182.
14- Hans Kelson, The Law of the United Nations, London Stevens and Sons, Ltd., 1950, p. 772.
15- United Nations, op. cit., 103rd General Committee Meeting, p. 10.

16- Yearbook of the United Nations, 1955, department of Public Information, New York, 1956, p. 65.
17- Homer A. Jack, Bandung: Asian-African Conference, Chicago, Cooperative Publishing Association, 1955, p. 25.
18- United Nations, op. cit., General Assembly, 530th Plenary Meeting, September 30, 1955, p. 188.
19- Ibid., p. 189.
20- Ibid., 525th Plenary Meeting, September 27, 1955, p. 114.
21- Ibid., 530th Plenary Meeting, September 30, 1955, p. 188.
22- Ibid., 529th Plenary Meeting, September 30, 1955, p. 177.
23- See below, Appendix A, p.77. .
24- "" The Major Groupings at the U.N. and how They Have Divided on Key votes," The New York Times, September 28, 1958.
25- United nations, op. cit., 530th Plenary Meeting, September 30, 1955, p. 196.Ibid.,.

مداولات الجمعية العامة
للقضية الجزائرية

باشرت الجمعية العامة خلال دورتها العاشرة مناقشتها الإجرائية، المتعلقة بمسألة أهلية الأمم المتحدة في دراسة القضية الجزائرية، وقررت الجمعية العامة عند نهاية المناقشة، بإقتراع الأغلبية أن تسجل القضية الجزائرية في جدول أعمالها العاشر.وعليه، أحيلت القضية، بالطبع إلى اللجنة الأولى (السياسية والأمنية) للدراسة. و برغم ذلك، فإن مجموعة الآفرو – اسيوية قررت عدم دفع القضية أكثر من ذلك في هذه الدورة، وذلك بسبب التوترات المتزايدة وسط مختلف الكتل من جهة، وعلى أمل إعطاء الحكومة الفرنسية فرصة كافية لإيجاد حل عرضي لهذه القضية المعقدة من جهة أخرى.

و من ثم، تقدم ممثل الهند بإقتراح إجرائي إلى الجمعية العامة التي طلب منها ألا تنظر في القضية الجزائرية في الدورة العاشرة. و وجد الإقتراح إجماع عام في 25 نوفمبر 1955، وبسبب ذلك، نوقشت القضية الجزائرية في مداولات الجمعية العامة،في الدورة الحادية عشر.

موقف فرنسا

شاركت فرنسا بفعالية في مناقشة الدورة الحادية عشر للجمعية العامة، وبتحفظ جدي، قدم في بداية المناقشة، يجعل فرنسا عدم قبولها لأي نشاط وعمل تقوية الأمم المتحدة. وقدم هذا التحفظ في إطار

قانوني، لأن فرنسا تعتقد أن المسألة الجزائرية هي من اختصاص قانونها المحلي،وعليه،فإن الموقف الفرنسي فيما يتعلق بالجزائر وفقا لذلك كان قائما على فكرة قانونية أي أن الجزائر جزء من فرنسا.وبهذا التحفظ في المذكرة، فإن الوفد الفرنسي أشار أن الحكومة الفرنسية قد بدأت مؤخرا ببرنامج واسع للإصلاحات في كامل الميادين الإجتماعية، والسياسية والإقتصادية. وبدأ حديثا نشاط في ميدان التربية منذ 05 مارس 1949،و ألغيت جميع العوامل التمييزية، ثم أن زيادة سكان الجزائر اعتبرت بمثابة علامة للتقدم الإقتصادي والإجتماعي،وذلك نتيجة للمهمة " الحضارية" لفرنسا.

وقد تمتع الجزائريون بكل أنواع الحرية التي يتمتع بها مواطن في أي مكان، و أكثر من هذا، ذكر الوفد الفرنسي أن تنظيم الإرهاب، ظهر جليا باسم جبهة التحرير الوطني التي عرضت الحياة والممتلكات في الجزائر إلى خطر كبير. فهذا التمثيل لا يمثل إلا جزءا بسيطا من الرأي العام الجزائري و يعمل بشكل استبدادي و بطرق شيوعية، و يحاول الوصول إلى السلطة.

وأضاف الوفد الفرنسي قائلا، أن فرنسا بإمكانها أن تضع حدا لنشاطات جبهة التحرير الوطني بسرعة، ولكن السبب الوحيد الذي منع الحكومة الفرنسية من القيام بذلك، يعود إلى خوفها من الخسارة

التي تلحق بالسكان و الممتلكات. لذلك، لجأت فرنسا إلى سياسة "التهدئة" التي حددها ممثل فرنسا:

" ... خاصة تحرير الجزائريين من الإرهاب الذي يعيشون فيه،ثم جمع الجماعتين الإسلامية والفرنسية للعيش معا، وزيادة ثقتهم المشتركة في فرنسا الأم "[2] فعملية التهدئة هذه ستحقق غرضها، إذا ما توقف التدخل الأجنبي والمساعدة للمتمردين.

وادعى أن الإتحاد السوفياتي والبلدان العربية يتدخلون في الشؤون الداخلية لفرنسا، وأن هذه المساعدة تأخذ أشكالا عديدة في الدعم المادي الأساسي، بما في ذلك الأسلحة وتدريب الجماعات الإرهابية في البلدان العربية الذي بدأ في عام 1953 تحت إشراف مصر، وتخصيص مساعدات مالية من طرف حكومات الجامعة العربية والمحطات الإذاعية العربية التي استمرت في حث الشعب الجزائري من خلال حملة عدائية. وأكد أن هذه الأعمال الهدامة كانت بلا ريب وعلى نحو واضح تتعارض مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

و قد نوقش حق تقرير المصير، وأظهر أنه لا يمكن تطبيقه، حسب رأي الوفد الفرنسي لأن الحق الجماعي في استقلال الأقلية و حقوق الأفراد، سيؤدي بلا شك إلى مزيد من الاستبداد أما الصعوبة الكبرى في تطبيق حق تقرير المصير سيؤدي إلى تجنب خضوع الأقلية لحكم الأغلبية.

وعليه لابد أن ينظر إلى تقرير المصير، إذن، كحق فردي سيمارس بكامل الحرية عن طريق كل عضو لمجموعة جمعوية، ولا يؤخذ على أساس وجود نظري ولكن كخلاصة إجمالية للأفراد.

من هنا، فإن المعنى الدقيق للديموقراطية مضمون و مكفول.

وأكثر من ذلك، قال إن فرنسا عازمة على أساس التعايش و البقاء في الجزائر بشكل دائم ولا يمكنها أن تتخلى عن الجماعة الإسلامية للتعصب والاغتيال.ومنطقيا، فإن حل هذه المشكلة لا يأتي عن طريق الإستقلال، بل بالأحرى عن طريق التوافق المتبادل بعدها أكد الوفد الفرنسي بقوله:

" لم تكن الوطنية في يوم ما علاقة تقدم، و أحسن دليل على ذلك هو ان الوطنية ليس لها مستقبل و في الواقع فإن معظم البلدان تسعى إلى طرق تمكنها من أن تصبح موحدة مع المجموعات الكبرى " [3]

و في ظل هذه الظروف، فإن الحل الأساسي هو العرض الفرنسي بوقف إطلاق النار من غير شرط، وتوقيف الحرب على أن يتبع حل سياسي بوسائل ديموقراطية عن طريق إجراء إنتخاب، و يجب ضمان حرية الإنتخاب التي تخضع إلى إشراف الملاحظين من بلدان أخرى رغم معارضة الأمم المتحدة .[4]

و بلا شك، فإن هذه الممارسة تعني ضمان المساواة والتعايش بين الجماعتين الإسلامية و الفرنسية، و تمكن فرنسا من إيجاد جماعة

إفريقية – فرنسية، وأن هذه الجماعة ستقوم أساسا على المصالح المشتركة، الأورو- الأفريقية التي بواسطتها ستقدم أوربا رأس مال وخبرة، لتمكين إفرقيا على تحسين ظروفها المعيشية.

و في الوقت الذي بدأت فيه عملية التصويت عند نهاية المناقشة في الدورة الحادية عشر و في اللجنة الأولى، أشار الممثل الفرنسي بان وفده لن يشارك في مناقشة مختلف مشاريع القرارات و أنه لن يشارك في التصويت نظرا للتحفظ الذي تقدم به في البداية. و من ثم، فإن الموقف الفرنسي في الدورة الحادية عشر للجمعية العامة سيكون واضحا بعد البرنامج الذي سيقدمه الوزير الأول "غي موللى Guy Mollet " عند توليه السلطة في جانفي 1956، ويقوم البرنامج على فكرة الجزائر جزء من فرنسا الأم؛

و لكن:

"... باعتراف واحترام الشخصية الجزائرية و تحقيق المساواة السياسية لجميع السكان...، وإجراء استفتاء شعب في أقرب الآجال عن طريق انتخابات حرة للهيئة الإنتخابية الأولى...،والقيام بإطلاق سراح المساجين السياسيين" [5] رفضت جبهة التحرير الوطني المصطلح الغامض لـ: الشخصية الجزائرية واستمرت فرنسا في عملية التهدئة بالجزائر.

وعلى أي حال، فقد أقرت الجمعية العامة بالإجماع قرارا معتدلا، يعبر عن إيجاد " حل ديموقراطي و عادل".

لكن، وقبل بداية الدورة الثانية عشر للجمعية العامة، واجهت فرنسا العديد من الصعوبات في الداخل و الخارج، إذ أنه في 30 مارس 1957، وقعت كلا من تونس و المغرب معاهدة في الرباط، تعهدتا فيها بدعم لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية. هذا في الخارج، أما في الداخل فإن ميزانية الحرب الفرنسية ارتفعت إلى ثلاثة ملايين دولار في اليوم و هذا ما سيؤثر على الإقتصاد الفرنسي بالإضافة إلى هنا و هناك، فإن الحكومة الفرنسية واجهت انتقادات متزايدة في الداخل لأعمالها الوحشية التي تنفذها السلطات العسكرية ضد السكان الجزائريين.

وقد ساهمت جميع هذه الصعوبات في إسقاط حكومة غي موللى في 01 ماي 1957، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة موريس بورجيس مونوري، وقد أقرت الحكومة الجديدة سياسة الحكومة السابقة، وطالبت في الحين برفع الضريبة لمواصلة الحرب، وفي نفس الوقت استمرت المقاومة الجزائية بكل ثبات و عزم، و فشل الفرنسيون في منع دخول المقاتلين الجزائريين عبر الحدود التي غرست فيها الموت للإنسان والحيوان.

وباكتشاف النفط في صحراء الجزائر، تعقدت الأمور واستثمرت مئات الملايين من الدولارات في استغلال النفط، وخابت آمال عدد من رجال الأعمال الفرنسيين الذين يرون في استقلال الجزائر تأمين حتمي لآبار النفط، ومن ثم يحرمون من رأس المال و فوائد المستقبل.

كما برز شعور من جهة الدوائر التجارية بأن الحل الممكن و الوحيد للقضية الجزائرية هو الإستقلال والتعاون الوثيق مع فرنسا، وظهر هذا الإتجاه في كتاب معنون بـ: المأساة الجزائرية.

" في الواقع لا يمكن تجنب اتفاق مع الوطنيين المغاربة والتونسيين والجزائريين. يستطيع شخص ما أن يتصور استثمار ملايير الفرنكات في خطوط أنابيب وحرب العصابات قائمة ؟ فأضمن طريق لفقدان كامل نفط الصحراء هو أن نحاول و نحافظ عليه لوحدنا فقط "[6]

علم في صائفة 1957، أن المفاوضات بين فرنسا والممثلين الجزائريين قد بدأت وأكدت ذلك فيما بعد جبهة التحرير الوطني[7].وقد فشلت المفاوضات، ونتيجة لذلك، تقدم إثنان وعشرون بلدا من البلدان الآفرو – آسيوية بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثانية عشر في 16 جويلية 1957، والحق الطلب بمذكرة تفسيرية تتهم الجيش الفرنسي بالإبادة الجماعية ضد الشعب الجزائري. وفي 27 نوفمبر 1957، افتتح بينو Pineau ، وزير خارجية فرنسا،

المناقشة في اللجنة الأولى حيث أشار إلى جميع الجهود التي بذلتها الحكومة الفرنسية لحل القضية الجزائرية بقوله:

" لقد فعلت الحكومة الفرنسية ما تستطيع القيام به في الدخول في محادثات غير رسمية مع بعض من أعدائها، غير أن قادة التمرد كانوا متصلبين تماما و رفضوا التفاوض ما لم يعترف باستقلال الجزائر أولا " (8)

بعدها عرض على اللجنة الإصلاحات الجديدة المجسدة في" القانون الأساسي" Loi cadre فالقانون الأساسي طلب المساواة الكاملة لجميع المواطنين، وحدد الحكم الذاتي المحلي،وتطوير المؤسسات الجزائرية،وتهدف الآلية العملية للقانون الأساسي الوصول إلى سلام واستقرار في عرض ثلاثي:

" توقيف إطلاق النار، الإنتخابات والمفاوضات ". وأكد الممثل الفرنسي " أن الوضعية في الجزائر أصبحت أكثر بساطة، فالمتمردون خسروا عسكريا، وسياسيا، و نفسيا " (10)

ومهما قال الممثل الفرنسي، فإن بدء العمل بالقانون الأساسي سبب في سقوط حكومة الوزير بورجيس مونوري، في شهر سبتمبر 1957. وقد صوت أعضاء المجلس الوطني من الحزب الشيوعي الفرنسي ضد الحكومة،وظنوا أن الإصلاحات الواردة في القانون الأساسي تافهة، في حين ظن أصحاب اليمين أنهم أكثر سخاء.

جاءت حكومة فيليكس قايار Félix Gaillard لتنتهج سياسة أقل ليبرالية عن سابقتها واختارت حلا وسطا لتوفق بين مخاوف وجهات النظر للأحزاب السياسية الفرنسية. و في الجزائر، لم يجد القانون الأساسي قبولا لامن الوطنيين الجزائريين و لامن المستوطنين.
و أصبح في طي النسيان إثر الأزمة التونسية – الفرنسية بعد قنبلة فرنسا لساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958. وبعد نجاح أولى في حل الأزمة التونسية – الفرنسية، أطيح بحكومة قايار في 16 أفريل 1958.وأخيرا أعطيت فرصة لـ Pflimlin لتشكيل حكومة جديدة في 08 ماي 1958 ، غير أن العناصر اليمينية في كل من فرنسا والجزائر عارضوا حكومته على أساس اعتباره ليبيراليا، وأطلق عليه إسم « المصفي الرديئ السمعة Notorious Liquidator للممتلكات ما وراء البحار.وفي 13 ماي 1958، قاد الجنرال ماسو Massu إنقلابا في الجزائر وشكل " لجنة الخلاص العام Committee Public Safety "و طالب الجنرال ماسو باستقالة الوزيرالأول Pflimlin، و في 16 ماي، تولى الجنرال ديغول سلطة الجمهورية الفرنسية.انسحبت فرنسا من الدورة الثالثة عشر بعد مشاركتها في مناقشات الدورتين الحادية والثانية عشر للجمعية العامة، ولم تعط توضيحات عن هذه المقاطعة.

موقف الدول الآفرو- آسيوية

إنه من المفيد، في البداية توضيح نقطة،أي أن البلدان الآفرو- آسيوية لم تشكل كتلة ولم توافق على موقف موحد فيما يتعلق بكل القضايا. ومع ذلك، فإنها كانت جد حساسة لكل القضايا ذات الطابع الإستعماري، لأن معظم هذه البلدان خرجت من العبودية الإستعمارية. و من ثم،فإنها توافق بصفة عامة على سياسة موحدة أكثر أو أقل حول المسائل الإستعمارية. فالبلدان الأكثر مقاومة للإستعمار في هذه المجموعة هي البلدان العربية،و البلدان الأخرى التي تقر مبدأ عدم الإنحياز مثل الهند، وسيلان، وغانا، وغينيا، وافغانستان، وأندونيسيا، وبورما.

و من جهة أخرى، تتخذ بعض بلدان هذه المجموعة موقفا مخالفا بسبب تبعيتها مع بعض البلدان الأوربية، مثل اللاووس،إذ يصوت عادة في نفس المجموعة، نجد دولا تسلك موقف اللامبالاة أو تتبع سياسة " إرفع يدك عن" مثل كمبوديا، والفليبين واليابان.

لقد ارتفع عدد بلدان الآفرو – آسيوية من 16 سنة 1955 إلى 29 في الدورة الثالثة عشر سنة 1959. فهذه الزيادة أملت في العديد من الحالات الميزان لصالحها. وحافظت هذه المجموعة المعادية للإستعمار على فكرتها بأن موضوع

الجزائر يجب تدويله باعتباره مقاومة وطنية، وقد أصبحت الجزائر محل إهتمام واضح للمجموعة الدولية للأمم المتحدة وأقرت أهلية الأمم المتحدة واقعيا، إن لم يكن قانونيا. وهكذا، أعفيت الأمم المتحدة من واجباتها كآلية يسهل تعقيد مسألة خضوع الشعوب بطريقة منظمة نحو الإستقلال.

ونشأ عن ذلك أنه، على كل دولة عضو أن تبذل قصارى جهدها في تسهيل وتشجيع المهمة الخيرة للأمم المتحدة في عصر الحرية. وبسبب ذلك، أعلن أنه إذا ما أرادت فرنسا أن تتجاهل أية توصية خاصة بهذه القضية، كما سبق وأن أشار إلى ذلك الوفد الفرنسي، عندها يفسر عملها بأنه مداولة لخرق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي [12].

كما تم التأكيد على أن الجزائر ليست جزءا من فرنسا مادامت السيادة لم تنقل إلى فرنسا إلا من خلال العمل العسكري (الإحتلال). فممارسة السيادة قد أخمد بالقوة. ولكن هذه السيادة بقيت حية في نفوس الجزائريين، ولو كان العمل سياسيا و بموافقة الشعب الجزائري، فإنه في مثل هذه الحالة تنقل السيادة.غير أن فرنسا عملت دائما بشكل أحادي،بغزو الجزائر في القرن التاسع عشر واعتبارها جزءا من مساحتها القارية.

اعتبرت السياسة الفرنسية في الجزائر،أنها مركزية من طرائق ومناورات مختلفة أو سياسة التهدئة التي يمكن ترجمتها بلغة الشعب الذي يناضل ضد القوى الإستعمارية كسياسة حرب و قمع. و قد تم اختيار هذه السياسة لتسهيل تحقيق سياسات استعمارية أخرى في الجزائر و لصالح فرنسا كلية.

و قد اتسعت سياسة التهدئة بشكل واسع تجاه المقاومة الجزائرية، حيث رمت فرنسا بأكثر من نصف مليون جندي في الميدان، وقد قدمت منظمة شمال الحلف الأطلسي مساعدات عسكرية، التي حولت إلى آلة تدمير للحرية بدلا من أن تصبح هذه المنظمة، منظمة دفاع عن الحرية وتقف ضد فرنسا.

ثانيا، سياسة التماثل Assimilation التي طبقت بشكل استثنائي من طرف فرنسا و التي ليس لها ما يماثلها في أي سياسة استعمارية أخرى. فهذه السياسة، التي كانت تعني إيجاد فرنسيين من الجزائريين قد فشلت.

ثالثا، سياسة الإستغلال الإقتصادي، فاحتلال الجزائر كان قائما على عامل اقتصادي أي، تزويد اليد العاملة الرخيصة لفرنسا وتوفير الأراضي الخصبة المجانية للمستوطنين الأوربيين عن طريق امتيازات قانونية.

رابعا، سياسة خلق الطبقة الحاكمة، و من أجل ضمان استمرارية الحكم الفرنسي فهذه الطبقة محظوظة جدا، إذ أنه بواسطة تشريع تمييزي تحصلت على سلطة سياسية رهيبة، وأصبحت جماعة ضاغطة منظمة، لها جماعتها الضاغطة في باريس يسيطرون على جزء من الصحافة الفرنسية و عدد من النواب.

ويبدو أن الوضع القائم في الجزائر، لا تتحكم فيه الحكومة الفرنسية بشكل فعال، ذلك أن جزءا محررا منه تديره جبهة التحرير الوطني، في حين يدير المستوطنون الجزء الآخر.

خامسا، سياسة تغريب الجزائر عن البلدان العربية، باتهام هذه البلدان بـ: "الإمبراطورية العربية" وإقرار سياسات مماثلة لـ يورو – افريكا " Euro Africa" الفاشلة، و لطالما عرفت هذه السياسة بحرب و قمع.

وعن تصريح الوفد الفرنسي الذي ذكر فيه أن الجزائر تتلقى مساعدة من البلدان العربية، فإن الوفد السوري رد عليه بقوله:

" دعمت سوريا الجزائر ولا مجال للإعتناء في هذا الميدان، وإنما لم تساعد الجزائر بقدر كاف و كما يجب ".(15)

وعن الإنتخابات الفرنسية المقترحة، فإن بلدان الآفرو – آسيوية تدرك من خبرة سابقة، بأن لها الحق في عدم الثقة بهذه الإنتخابات؛ فالإنتخابات ما هي إلا تعبير ديموقراطي و لا يمكن الحصول عليها إلا

في إطار دستور من الحرية، ولا يمكن إجراء هذه الإنتخابات إلا بوجود حرية وطنية، و لا يمكن بأي حال من الأحوال إجراؤها تحت قمع نصف مليون جندي يحاولون الهيمنة وإعلان حرب من غير قضية فالاستعمار، إذن، يتعارض مع مبادىء الديموقراطية.

فالفرضية الفرنسية الخاصة بالتواقف " Interdépendance" قد تم دحضها من طرف مجموعة هذه البلدان، على أساس أن مبادىء التواقف والتعايش، يمكنها أن تعمل عندما تكون قائمة على الحرية الفردية والإستقلال.

ولا يحصل تقدم فعلي من خلال الإندماج عند غياب حرية الإختيار.

لذلك، فإن مشروع التواقف لابد أن يسبق باستقلال لنيل نوعية التعاون.

استنتج الوفد الكوبي (حكومة باتيستا) عند دعمه للفرضية الفرنسية، تشابه بين الحالة في الجزائر والمجر، والتي (الفرضية) وجدت نقدا حادا و شديدا من وفود إفريقيا وآسيا، وهذه مقتطفات من جواب وفد سيلان:

" في الواقع، عندما يناضل الشعب في المجر من أجل الحرية يطلقون عليهم أبطال، في حين عندما يتصل الأمر بالجزائر فيصفون الشعب بالإرهابيين والقتلة. وعندما يعدم المجريون مستبديهم، يصفقون ويهتفون، ولكن عندما يفعل الجزائريون نفس الشيء، يسمونهم

بالمجرمين، وهنا يكمن نظام مزدوج، ولا يمكن القول بأن المجزرة كانت شنيعة في المجر بينما عدد القتلى بالتأكيد أكثر في الجزائر" [16]

لقد انتقدت الوفود الآفرو – آسيوية بشدة خلال الدورة الثانية عشر للجمعية العامة، القانون الأساسي (Loi Cadre)، واعتبرت بأنه أعد لتعزيز وتقوية رغبة الهيمنة بواسطة المستوطنين، وهو ضد طموح الشعب الجزائري، إذ تؤكد المادة الأولى مرة أخرى من القانون، الفكرة بأن الجزائر جزء من فرنسا الأم، وبمبادرة من هذا القانون، تأكد من أن فرنسا تريد أن تتهرب من المفاوضات المباشرة على أساس استقلال الجزائر.

وقد انتقدت فرنسا لأنها لم تنفذ قرار الدورة الحادية عشر للجمعية العامة الذي عبرت فيه عن أملها " أنه بروح من التعاون، يمكن الوصول إلى قرار سلمي وديموقراطي وعادل "و ضمن هذا الإطار دائما، صرح وفد من بورما في مقدمة مشروع القرارات التي اعترفت بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، قائلا: " أن مشروع القرار المقدم إلى اللجنة، كان محاولة لمساعدة فرنسا لتكتشف ثانية ذاتيتها الحقيقية، ولتتصرف وفقا لمثلها و تتجنب الخطأ الذي وقعت فيه في الهند الصينية،والأهم من ذلك كله أن تساعد الشعب الجزائري ليعيش في سلم وحرية " [17]

أعربت وفود هذه المجموعة خلال الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة عن عميق أسفها لرفض فرنسا المشاركة في المناقشة، وتحدث واحد من هذه الوفود، وهو وفد غانا وقال: " وفيما يخص وجهة نظر وفد غانا،فإن المقاطعة...ليست بظاهرة مؤثرة بالخصوص و إنما هي عدم احترام هذه المنظمة، و لاهي اعتبار للعضو الذي أطلق العنان لهذه الأعمال الوقحة "[18]

وقد ساهمت معظم الوفود المشاركة بقسط في المناقشة العامة حول القضية الجزائرية في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة من آسيا، وإفرقيا، وأوربا الشرقية، وغابت فرنسا وساد الصمت مؤيدها.

وكان المتحدث الرئيسي لمجموعة الآفرو – آسيوية ممثل تونس، الذي تحدث في 08 ديسمبر 1958، فدرس جميع تطورات القضية الجزائرية، وأعرب عن عميق أسفه للموقف اللاتعاوني للحكومة الفرنسية الذي لم يستجب لقرار الدورة الثانية عشر للجمعية العامة والذي يدعو فرنسا أن تستفيد نفسها من المساعي الحميدة المغربية – التونسية.كما تأسف أيضا لفشل فرنسا الدخول في مفاوضات مرغوبة من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

بعدها، تساءل عن حكمة الإجراءات الجديدة المعلنة من طرف فرنسا والمتعلقة بالإستفتاء على دستور فرنسي جديد، وانتخابات خريف

1958، على أساس أن الشروط المسبقة الضرورية للإستقلال والحرية غير موجودة في الجزائر.

فالإستفتاء والإنتخابات في الجزائر، لا قيمة لهما في رأي الوفد التونسي، مادام تحضيرهما يتم في ظل الإدارة الفرنسية وتراقبهما السلطات العسكرية. فهذه الإنتخابات تم تحضيرها، وتنظيمها، ومراقبتها في ظروف حربية.

موقف الولايات المتحدة

لقد ساندت الولايات المتحدة بكل حزم فرنسا سنتي 55 – 1956، ودعمت الجدل الفرنسي بأن النزاع الجزائري ليس أمر دولي،بل أمر داخلي. ومن ثم، عارضت الولايات المتحدة منذ بداية البدايات إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة.وكان الإعتراض قائما على الفرضية الفرنسية لا أكثر ولا أقل، وهكذا أبدى ممثل الولايات المتحدة وتدعيما لحجته رأيه: " ... الجزائر في ظل القانون الفرنسي، وإداريا هي جزء من الجمهورية الفرنسية... وتعتقد الولايات المتحدة أن الموضوع المقترح، ينظر إليه في سياق هذا العمل والذي يقترح أن يدرج في الجمعية العامة ويدرس في إطار المادة (2) الفقرة (7) من ميثاق الأمم المتحدة...هناك خطر كبير لمستقبل الأمم المتحدة عندما تعالج قضية يتعرض بحثها مع شروط المادة (2) الفقرة (7) "[19].

بناء على ذلك، صوتت الولايات المتحدة ضد إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال سواء على مستوى اللجنة العامة أو الجمعية العامة. ويبدو واضحا وجليا من وجهة نظر الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، أن الجزائر لم تعتبر مستعمرة، بل جزء لا يتجزأ من فرنسا الأم.

و على أي حال، فإن التقرير الرسمي للولايات المتحدة الخاص بالدورة العاشرة للجمعية العامة والمقدم إلى لجنة الشؤون الخارجية، تحت عنوان فرعي: المسائل السياسية،و الإقتصادية والإجتماعية، يقرأ:

إن القضايا التي جمعناها في عنواننا الثاني تتضمن بالخصوص ظهور الوطنية،و معاداة الإستعمار، والتنمية الإقتصادية..."

1 – الإستعمار:

هناك خمس قضايا خاصة تخص مظاهر مختلفة من الإستعمار قدمت لدراستها في الدورة العاشرة للجمعية العامة وهي: قضية الجزائر، والمغرب، وقبرص وغينيا الجديدة الغربية.[20]

و يبدو هذا واضحا أن الولايات المتحدة وافقت على الفرضية الفرنسية في هيئة الأمم المتحدة لأسباب سياسية، خاصة إذا ما علمنا أن فرنسا هي العمود الفقري للدفاع عن أوربا و مقر منظمة الحلف الأطلسي اتخذت الولايات المتحدة موقفا مماثلا لفرنسا في الدورة الحادية عشر، فقد صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع قرار تقدمت به 18 دولة من

مجموعة الآفرو – آسيوية التي تطالب فرنسا الإستجابة لحق الجزائريين في تقرير المصير، و دعت فرنسا والشعب الجزائري أن يدخلا في مفاوضات مباشرة. وأوضح ممثل الولايات المتحدة أن تصويته فيما يتعلق بمشروع القرار هو بعيد الإحتمال للقيام بمساهمة في تسوية النزاع الجزائري.

بعدها، تقدمت الفليبين، واليابان وتايلندة بمشروع معتدل، يعبرون فيه عن أملهم في وضع حد لإراقة الدماء من خلال مفاوضات نحو تسوية سلمية، غير أن ممثل الولايات المتحدة صوت سلبا ضد المشروع.

أستاءت الوفود العربية من موقف الولايات المتحدة نحو الجزائر.و من ثم، دعى رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في واشنطن، في 24 ماي 1957، كاتب الدولة للخارجية في مسعى جماعي باسم حكوماتهم، وأعلن رؤساء البعثات العربية بأن الأعمال الفرنسية في الجزائر تشكل جريمة الإبادة الجماعية، ويطلبون من الولايات المتحدة أن تتخذ موقفا علنيا في معارضة هذه الأعمال، و فسرت الوفود العربية هذا الموقف الذي اتخذته، انه من أجل حماية حقوق الإنسان في الجزائر وفتح طريق نحو التسوية السلمية.

وقد تحركت الوفود العربية للقيام بهذا المسعى بسبب مسؤوليتهم الدولية و كذا من أجل تقوية وتعزيز العلاقات الطيبة بين الولايات المتحدة والحكومات العربية. وفي ظل هذه الظروف.

يرون أنه من الضرورة الإشارة إلى بعض الوقائع الخاصة التي لها أهمية خاصة في التأثير على العلاقات العربية – الأمريكية.

فالولايات المتحدة قدمت مساعدة مالية، وعسكرية وسياسية لفرنسا وخولت فرنسا هذه المساعدة لتقوية سياستها الإستعمارية. وعليه، يتضح أن المساعدة الأمريكية، قد مكنت فرنسا من مواصلة سياستها الحربية ضد عرب الجزائر،وهي بذلك تهدد السلم في كامل المنطقة. ولأنه كان يعتقد ان استمرار المساعدة الأمريكية لفرنسا لا تخدم قضية السلم والحرية، ولم يكن منسجما مع المبادىء الأمريكية في وثيقة إعلان الإستقلال والمتعلقة بممارسة حق تقرير المصير.وأكثر من ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة الخاصة بمساعدة فرنسا لم تعتبر مبدأ لخدمة تعزيز العلاقات الودية بين الولايات المتحدة و جميع الدول المناهضة للإستعمار [21] وعلى أي حال، فإن نتيجة المسعى الجماعي لم يعتبره العرب ناجحا، وقد صرح الممثل السوري بعد تلخيصه أهداف المسعى بقوله: " على العموم، لم يكن رد فعل الولايات المتحدة مرضيا"

أما الدوائر الرسمية الأمريكية، فلم تكن راضية فيما يخص موقف الولايات المتحدة حول الجزائر، خاصة بعد القرصنة التي تعرض لها الزعماء الجزائريون من طرف الفرنسيين و هم في طريقهم جوا بين الرباط و تونس في مهمة سلمية للتفاوض. فقد انتقد السيناتور جون

كينيدي، بشدة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في خطاب له أمام مجلس الشيوخ في 02جويلية 1957،ومما قاله: "أنني مقتنع اليوم بأننا فشلنا في مواجهة تحدي الأمبريالية... »

لقد حث ممثل الولايات المتحدة الجمعية العامة، أثناء دورتها الثانية عشر على تجنب أي خطوة قد تعوق التقدم نحو حل سلمي. وذكر أن القانون الأساسي الذي تقدمت به فرنسا، يعد خطوة إلى الأمام نحو تطور سياسي في الجزائر. وتغير موقف الولايات المتحدة بشكل واضح في الإعتراف بالمسؤولية الدولية، و ذلك عندما أشار ممثل الولايات المتحدة بالموافقة على المساعي الحميدة التي قدمتها كلا من تونس و المغرب في محاولة سلمية لحل القضية الجزائرية.

وتأكد موقف الولايات المتحدة المعتدل في دعم تونس بكمية قليلة من الأسلحة سنة 1957. ومهما قيل عن موقف الولايات المتحدة حول الجزائر إلى غاية الدورة الثانية عشر للجمعية العامة، فإنه كان غير مرض للجانبين. فالجانب الفرنسي ينظر إليه أنه دعم غير صريح، أما العرب فيرون أن موقف الولايات المتحدة هو تخل التكريس الأمريكي لمبادئ تقرير المصير.

فالعرب يريدون من الولايات المتحدة أن تدعم الحق الجزائري في الإستقلال، بالرغم من عدم مشاركة الولايات المتحدة في المناقشة العامة حول الجزائر في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة. فإنها

صوتت على القرار الذي تقدمت به 17 دولة إفريقية – آسيوية، والذي صادقت عليه اللجنة الأولى في13 ديسمبر 1958.

فقد اعترف هذا القرار " بحق الجزائر في الإستقلال" ودرس " الحالة في الجزائر واعتبرها تهديد للسلم والأمن العالميين" ولاحظ القرار " استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الدخول في مفاوضات مع حكومة فرنسا" ودعت الفقرة الأخيرة النافذة المفعول في القرار إلى " مفاوضات بين الطرفين مع الأخذ بعين الإعتبار الوصول إلى حل يتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة"

و في الجلسة العامة من نفس اليوم، بذلت الدول الراعية لهذا الإقتراح جهودا لرفع عدد المؤيدين، وعدلت القرار باسقاط الفقرة الخاصة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و قد سبب ذكر الحكومة المؤقتة بعض الصعوبات لوفود معينة ومع ذلك لم يصادق على القرار عند تقديمه للتصويت وفشل في الحصول على الأغلبية بصوت واحد فقط مع العلم أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت، بدلا من التصويت ضده، كما هو الحال في اللجنة الأولى.

و يبدو، إذن، أن موقف الولايات المتحدة خلال السنوات الأربعة الأخيرة قد تحول تدريجيا من الدعم الصريح لفرنسا إلى موقف أكثر أو أقل برفع اليد.

واعتبر عدم دعم الولايات المتحدة لفرنسا، خاصة في الدورة الثالثة عشر، نصر للجزائريين لأن ذلك سيؤثر على فرنسا بطريقة غير مباشرة و يجعلها تتفاوض من أجل حل سلمي.

لقد حاول صانعو القرار السياسي الأمريكي، ان يوفقوا في توازن دقيق بين الحلفاء الذين يعد أغلبهم من القوى الإستعمارية والمجموعة المناهضة للإستعمار وهي البلدان الآفرو- آسيوية. فهذه الرغبة في دعم قوى الحلف الأطلسي، وفي نفس الوقت، إيجاد علاقات حسنة مع دول الآفرو – آسيوية قد سببت صعوبات خطيرة للولايات المتحدة.

فالعلاقات الأمريكية – الفرنسية قد توترت منذ وصول ديغول إلى السلطة. فغضب ديغول، لم يكن سببه امتناع الولايات المتحدة في ديسمبر 1958 حول القرار الآفرو – آسيوي في الجمعية العامة، ولكن يعود أساسا إلى قلة التشجيع في سياسته الكبرى العامة. فكان ديغول يحلم باستعادة وإحياء مكانة فرنسا كقوة كبرى، غير أن ذلك لم يتحقق بسبب تبنيه لسياسة غير واقعية والهادفة أساسا إلى إلحاق ضرر بمثل الثورة الفرنسية.

ففرنسا تطلب من الولايات المتحدة أن تساعدها لتصبح قوة نووية، وتمنحها صوتا أكبر في نظام الحلف الأطلسي و هذا لم يتحقق نتيجة سياسة الأخذ بالثأر وبنفس الصفة، أدى الكبرياء الفرنسي المفرط إلى إنكماش وتقلص للإمبراطورية الفرنسية لتصعيدها الحرب

الإستعمارية في السنة الخامسة من الثورة الجزائرية بدلا من مفاوضات سياسية.

وقبل بداية الدورة الرابعة عشر للجمعية، قامت بنشر حملة دعائية فرنسية جديدة في الولايات المتحدة، والتي لخصت القضية الجزائرية كما يلي:

" الجزائر بعيدة بأن تكون مصدر ثروة لفائدة فرنسا، وهي تابعة اقتصاديا لكل ما في الكلمة من معنى لفرنسا. ومع ذلك، فهي تحتفظ بها فرنسا لنفس السبب و تلح على الإحتفاظ بألاسكا **Alaska** في الإتحاد ... لكن الجيش الفرنسي قد ضرب مسمارا منذ أمد بعيد في الجزائر. غير ان الفرنسيين يظنون أن هذه الجيوش هي في خدمة المصلحة المشتركة لمصلحة الدفاع الغربي... و يعتقد الفرنسيون انهم سيقضون على الثورة الجزائرية معا عند نهاية هذه السنة " (24)

و لم تلق هذه الدعائية الجديدة تعاطفا في الولايات المتحدة، خاصة بعد إرسال فرنسا لقوات عسكرية هجومية إلى الجزائر، يفوق عددها 40.000 جندي ضد المقاتلين الجزائريين في منطقة الأوراس. و بعد أسابيع قليلة أثبت هذا الهجوم فشله، و لا زال الفرنسيون غير قادرين القضاء على الثورة.

و بينما كان وزراء خارجية الدول الإفريقية المستقلة مجتمعين في منروفيا، ليبريا، يقيمون أولا ما يمكن تقديمه للحكومة المؤقتة

الجزائرية، و إذا بستة عشر عضو من الكونجرس الأمريكي يصدرون بيانا مشتركا في 03 أوت 1959 يعرضون فيه عن عميق اهتمامهم بالحالة في الجزائر، و هذه مقتطفات من البيان:

" نحن الموقعون أدناه أعضاء مجلس النواب و الشيوخ نتابع باهتمام شديد الحرب في الجزائر التي ستدخل عامها السادس، نذكر بالقرارين الذين نطقت بهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورات المتعاقبة لسنة **1957**، بأنه لا بد من إيجاد حل سلمي وديموقراطي وعادل لإنهاء النزاع طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة تعترف بحق الشعب الجزائري ككل الشعوب في حق تقرير المصير والإستقلال، ولتحقيق هذا الحق لآلاف من الجزائريين الذين يموتون شهريا وآلاف أخرى من اللاجئين في أجزاء أخرى من شمال إفريقيا و أماكن أخرى. و يبقى الوضع الراهن في الجزائر يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين. وعليه، نقترح على حكومتنا الأمريكية أن تتولى المبادرة وتعمل على إنهاء النزاع بطريقة عادلة وليس ذلك من أجل أسباب سياسية وخيرية فقط، بل من أجل إقامة علاقات طيبة بين الجزائر الحرة والشعب الأمريكي وحكومتيهما في السنوات القادمة.نوصي بلدنا أن يستعجل حليفتنا، فرنسا، أن تدخل في مفوضات لإيقاف النزاع.

نحث بلدنا ألا يمتنع مرة أجرى عن التصويت في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، مثلما فعل في الدورة الثالثة عشر، عن

قرار مسؤول يحث على مواصلة المفاوضات للوصول إلى حل ينهي النزاع.

نوصي بلدنا ان يقوم بتوفير بعض المواد الغذائية الفائضة للاجئين الجزائريين، ويقدم بعض المنح للطلبة الجزائريين، ونحث حكومتنا ووكالاتها الخاصة ومواطنيها أن يستمروا في مساعدة هؤلاء اللاجئين.

و هكذا،لا نبقى صامتين حول هذه الحرب المأساوية في الجزائر ونطالب علانية على إجراء مفاوضات سلمية الآن بين الطرفين المعنيين " [25]

في يوم 16 أوت 1959، ألقى الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري حديثا مشحونا بالمغالاة العاطفية، وربما كان ذلك سببا لبيان أعضاء الكونجرس الأمريكي الذي قال فيه:

أنه من أجل فرنسا الجديدة، وانه على حلفاء فرنسا الجديدة التي لها الحق في طلب الجميع فصار الدعم الكامل لقضية تفوق حدود شعب وجيل واحد ... فمصير فرنسا مرتبط بمصير الجزائر... وقدراتنا في الإقتصاد المستقل ومصلحتنا الجديدة جميعا في خطر" [26] وردا على خطاب ميشال دوبري و طلبه (فصار الدعم الكامل) من الولايات المتحدة، جاء الرد عليه بعد أيام قليلة في عمود لـ: Walter

Lippmann والذي ذكر فيه أن الولايات المتحدة لا تستطيع و لن تستطع تقديم مساعدتها الكاملة إلى:

"...حرب تدار من غير استشارة معنا من حكومة دوبري والتي لها علاقات مضطربة و سرية مع المتطرفين في الجزائر"

لأن هذه الحرب قابلة أن تتوسع إلى تونس و المغرب يتعذر توقفها وتسبب حربا بين الغرب و الأصدقاء المهيمنين على مسلمي شمال إفريقيا، فنحن ملتزمون بالإحتفاظ بموقفنا المستقل و اجتناب التورط في سياسة سياسية وإستراتيجية عسكرية التي تبدو بأنها أمر نتيجة ضغط على الحكومة بباريس... و لا نظن أن فرنسا يمكنها أن تهدئ وتحتفظ بالجزائر بواسطة سياسة الطريقة الأبوية العسكرية ... و أكثر ما تتوقعه فرنسا منا، هو موقف الحياد الخيري و الامتناع الحذر.[27]

ويستجيب موقف ليب مان Lippmann لما تتوقعه مجموعة الآفرو – اسيوية من الولايات المتحدة في الدورة العاشرة للجمعية العامة.

فهذا الموقف "الحيادي الخير والإمتناع الحذر" من تقاليد السياسة الأمريكية التي تساند حرية الإنسان وحق تقرير مصير الشعوب المضطهدة.

موقف حكومات أوربا الغربية

تتكون هذه المجموعة من أربعة عشر دولة، بما في ذلك حكومات أوربا الغربية،والكومنوالث،وأمريكا،وإسرائيل واليونان،وتركيا.فهذه البلدان تصوت عامة معا في مسائل هامة غربية– شرقية، في حين تصوت أغلبية هذه المجموعة معا على القضايا الإستعمارية.

فموقف البلدان الغربية حول القضية الجزائرية هو نفس موقف فرنسا في الدورة العاشرة، بإستثناء بعض المواقف المعتدلة لبعض من الدول مثل تركيا والولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، فقد ساندت اليونان وإيرلندا في العديد من المناسبات فرضية الآفرو – آسيوية، وصوتت لصالح القرارات المقدمة من هذه المجموعة.

كما نددت إيرلندا على نطاق واسع بموقف فرنسا، على لسان ممثلها بقوله:

" كثير من الدول الأوربية التي تمتعت أجيالها العديدة بالحرية، كانت عرضة للعبء المفرط للقومية الغربية. وتناست هذه الدول أن الوطنية كانت في أصلها، مبدأ أوربي وانفجرت بقوة فضيعة... فالثورة الفرنسية نفسها قدمت دلالة سياسية لكلمة (إرهاب) والتاريخ الأوربي لا يفتقر إلى العنف أو التعصب."

و تدخل ممثل اليونان حول القضية الجزائرية،وأدان الإستعمار في هذا الشأن:

" لا شيء يمكن انقاذ الإستعمار في العالم ولابد من إدانته.فصيغة الإستعمار تعود للماضي، لهذا السبب يندد الوفد اليوناني بالدمار الشامل بسفك الدماء والخسارة المالية من أجل استمرار النظام الإستعماري ولو لفترة قصيرة " [29]

حقا، تلقت فرنسا دعما عمليا من بعض البلدان الأوربية التي لها قضايا استعمارية خاصة بها،وبلدان أخرى تقر سياسات مضادة للروح الليبيرالية للعصر،و تأتي مساعدة هذه الدول خاصة من: استراليا، وبلجيكا، وكندا، واسرائيل، وايطاليا، واللكسمبورغ، وزيلندة الجديدة، وهولوندا، والبرتغال، واتحاد جنوب افريقيا والمملكة المتحدة.

و بناء عليه، وافقت نصف المجموعة على الأفكار الفرنسية، في حين اتخذ ثلث المجموعة موقف حيادي، وهذه البلدان هي:النمسا، الدنمارك، فيلندة، إسلندة، النرويج، اسبانيا، السويد، و تركيا.

أما البلدان التي صوتت مع مجموعة الآفرو- آسيوية فهي: اليونان، ايرلندة، و تركيا في مناسبات قليلة جدا.

موقف دول أوربا الشرقية

فمجموعة بلدان أوروربا الشرقية هي الكتلة الوحيدة المنسجمة والموحدة، و تتكون من عشر بلدان تصوت دائما معا. و بقدر ما كان النزاع الجزائري معني،فإن موقف الكتلة كان شبيها بالموقف الآفرو – آسيوي غير أن الطريقة كانت تختلف نوعا ما.فالكتلة تنتقد بشدة

فرنسا، أما الحجج المقدمة فهي تختلف نوعا ما عن حجج المجموعات الأخرى، فالحجج الأساسية في دعمها لوجهة نظرها وإدانة السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر كانت مركزة حول الإستغلال الإقتصادي، والإحتفاظ بالقواعد العسكرية والإستراتيجية في شمال افريقيا والتمييز العنصري. و تشير أن السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة في البلدان المستعمرة بما فيها الجزائر، كان بسبب التبعية الإقتصادية الخاضعة لتحقيق الإستقلال السياسي.ومن بين مظاهر الحكم الإستعماري، مظهر الإحتفاظ بالهيمنة الإقتصادية لصالح السلطة الإستعمارية.

فهذا المظهر قد تكثف أكثر باكتشاف النفط و المستودعات المادية مثل اليورانيوم في الصحراء الخالية والتي جذبت المحتكرين والإستغلاليين الأمريكيين و الفرنسيين،وأصبح واضحا أنه من أجل ضمان الدخول إلى هذه المواد الإستراتيجية فهم يحافظون على الوضع الإستعماري في الجزائر.

ونفس النقد يوجه ضد الحلف الأطلسي المدعم للحكومة الفرنسية، بصفتها عضوا في الحلف- بالعتاد العسكري ليستعمل ضد الحركة الوطنية في الجزائر. فسحب القوات الفرنسية والإمدادات العسكرية، تم بالطبع، بترخيص من القيادة العليا للحلف الأطلسي، و بمعرفة جميع أعضاء المنظمة.

ولهذا السبب، و بدون أدنى شك، فإن أعضاء المنظمة اثبتوا أن طبيعة المنظمة كانت عدوانية، بدلا من دفاعية و ذلك عندما وجهت كل جهودها لقمع الحركات التحررية التي تنشد الإستقلال.

علاوة على ذلك، فهم يطالبون من القوى الإستعمارية في افريقيا أن تحافظ على القواعد الإستراتيجية والتسهيلات، وهذا في حد ذاته لا علاقة له بالمصالح الوطنية لشعب افريقيا.واحتفظ بالجزائر تحت نير الإستعمار بسبب المصالح المشتركة للقوى الإستعمارية، وبلغة الإقتراع، صوتت بلدان أوربا الشرقية لصالح مشاريع قرار مجموعة الأفرو – آسيوية في مختلف الدورات.وبطريقة مماثلة، رفضت كل مشاريع القرارات التي لا تقبلها البلدان الأفرو – آسيوية.

موقف بلدان أمريكا اللاتينية

تتكون هذه المجموعة من (22) بلدا، التي تصوت بشكل اعتيادي مع الغرب وقضايا الغرب والشرق، في حين تنقسم بحدة في القضايا الإستعمارية إلى ثلاث مجموعات فرعية.

فالمجموعة الفرعية الأولى، تساند القوى الإستعمارية، والثانية تأخذ عادة موقفا حياديا، والثالثة، وهي أصغرهم،تعتمد سياستها أساسا على من في السلطة، وتعارض القوى الإستعمارية.

و فيما يتعلق بموضوع الجزائر، ليس هناك موقف موحد، و لو كان من بلد واحد و في مختلف الدورات و ذلك بسبب العوامل السياسية المتضمنة.

و فيما يخص مسألة أهلية الأمم المتحدة في معالجة النزاع الجزائري، فإنه عارضت (12) بلدا من هذه المجموعة إدراج القضية في جدول الأعمال، و أبدت ستة، وامتنعت اثنتان، بل لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ طالبت بعض الحكومات الأمريكية رسميا حذف موضوع الجزائر المسجل في جدول الأعمال.

فقد وجه ممثلي حكومات: الشيلي، و كولومبيا، و كوبا (باتيستا) والإكوادور، رسالة مؤرخة في 23 نوفمبر 1955، إلى رئيس الجمعية العامة، يقترحون فيها إلغاء موضوع التسجيل من جدول أعمال الجمعية العامة [30].

فهذا الإقتراح في حد ذاته كان واحدا من العوامل التي استوجبت مجموعة الآفرو – آسيوية أن تعمل على تأجيل مناقشة الموضوع في الدورة العاشرة.

اتخذ عدد كبير من هذه المجموعة، منذ بداية المناقشة إلى آخر دورة في عام 1958،موقفا صريحا لدعم فرنسا،وهذه البلدان هي: الأرجنتين والبرازيل، والشيلي،و كوبا، وجمهورية الدومينكان، و نيكاراغوا، و البراقواي. أما الحجج المقدمة لدعم الموقف الفرنسي، فكانت مماثلة

لحجج فرنسا و تتكرر في كل دورة على أساس إدعاء فرنسا بأن الجزائر جزء من فرنسا، وفي هذا الإطار يصرح وفد كوبا (حكومة باتيستا) بقوله:

" الجزائر جزء من فرنسا، هذا لانزاع فيه وليس هناك مبدأ في القانون الدولي ولا مادة في الميثاق يسمحان بأي تغيير في الجغرافيا السياسية لدولة ما، فالأمم المتحدة ليست مؤهلة لدراسة الدعوى الحالية" (31)

و أيد وفد الشيلي حجة دعم بلاده لفرنسا، وقال بأن حق تقرير المصير يتناقض في هذه القضية مع مبدأ السيادة:

"أنه يجعل مبدأ السيادة تابع " لحق الشعوب في تقرير المصير، فإن ذلك يمكن ان يشجع التدخل الأجنبي و يقوي زعماء الأنصار المجردين من المبادىء الخلقية (32) فالحجج المثيرة المقدمة من طرف سبعة وفود من أمريكا اللاتينية في دعمها لفرنسا، لا تنسجم مع أي وفد آخر، وفي أي هذه المجموعة، فإن قضايا الإستقلال يجب ألا تناقش في الجمعيات الدولية، بل يجب أن تكسب في ميادين المعركة.وأصر جميع أعضاء هذه المجموعة على أن فرنسا ليست بقوة استعمارية، وأشار إلى ذلك وفد كوبا (حكومة باتيستا):"أنه من الحماقة اتهام فرنسا بالصفة الإستعمارية." (33)

أما بقية بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى فقد حافظت على موقف معتدل أثناء المداولة في مختلف الدورات و امتنعت عن التصويت في أكثر مشاريع قرار في الإجتماعات: الحادية عشر، و الثانية عشر، و الثالثة عشر، باستثناء واحد في 6 ديسمبر 1957، صوتت هايتي مع مجموعة الآفرو – آسيوية.

أعمال الأمم المتحدة

اقتصرت المناقشة في الدورة العاشرة للجمعية العامة على الوجه الإجرائي للمسألة، و كان الهدف من وراء ذلك إصدار قرار أهلية أو عدم أهلية الأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية.

وقع انقسام شديد في الرأي وسط وفود المناقشة، و قد نوقشت القضية في ستة اجتماعات.

و في 30 سبتمبر 1955، قررت الجمعية بأغلبية الأصوات إدراج القضية في جدول أعمالها، و مع ذلك، فإن الموضوع لم يدرس في اللجنة الأولى، و أجل إلى الدورة الحادية عشر باقتراح عام. من هنا، حددت عمليا، الدورة العاشرة للجمعية العامة على قرار مسألة الأهلية لإدراج القضية الجزائرية.

الدورة الحادية عشر للجمعية العامة

انعقدت اللجنة الأولى لبحث القضية الجزائرية في17 اجتماعا، بين 4 و 13 فيفري 1957.

قدم مشروع القرار " وثيقة A/C. I/L 165 " في 5 فيفري 1957، تحت رعاية 18 دولة إفريقية و آسيوية.وطلبت من فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، و التفاوض من أجل تسوية سلمية مع الوطنيين الجزائريين، كما طالبت من الأمين العام أن يساعد في إجراء المفاوضات.

و عند التصويت على الفقرات، فشلت اللجنة في إقرار الفقرتين الأوليتين، بتصويت 34 مقابل 33، و امتناع 10، أي 34 – 33 – 9 على التوالي.

وبالتالي، لم يقدم القرار للتصويت كاملا وتبدو مدونة التصويت بلغة المجموعات المختلفة في الجدول III ،أدناه.

الجدول III

اقتراع الكتلة الخاصة بقرار 18 دولة في 321 فيفري 1957.

المجموعة	نعم	لا	امتناع	المجموع
الآفرو – أسيوية	21	1	4	26
أوربا الشرقية	09	–	–	09
أمريكا اللاتينية	01	14	5	20
أوربا الغربية	02	19	1	22
المجموع	**33**	**34**	**10**	**77**

الجدول IV

اقتراع الكتلة على قرار ثلاث دول في 13 فيفري 1957.

المجموعة	نعم	لا	امتناع	المجموع
الآفرو- أسيوية	25	1	–	26
أوربا الشرقية	09	–	–	09
امريكا اللاتينية	01	15	4	20
أوربا الغربية	02	11	9	22
المجموع	**37**	**27**	**13**	**77**

تبنت ثلاث دول مشروع قرار ثالث (A/C. I/L 167) قدمته: الأرجنتين، و البرازيل، و كوبا، و جمهورية الدومينيكان، و ايطاليا، والبيرو في12 فيفري1957، وعبرت عن الأمل في التوصل إلى حل

الدورة الحادية عشر للجمعية العامة

انعقدت اللجنة الأولى لبحث القضية الجزائرية في17 اجتماعا، بين 4 و 13 فيفري 1957.

قدم مشروع القرار " وثيقة A/C. I/L 165 " في 5 فيفري 1957، تحت رعاية 18 دولة إفريقية و آسيوية.وطلبت من فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، و التفاوض من أجل تسوية سلمية مع الوطنيين الجزائريين، كما طالبت من الأمين العام أن يساعد في إجراء المفاوضات.

و عند التصويت على الفقرات، فشلت اللجنة في إقرار الفقرتين الأوليتين، بتصويت 34 مقابل 33، و امتناع 10، أي 34 – 33 – 9 على التوالي.

وبالتالي، لم يقدم القرار للتصويت كاملا وتبدو مدونة التصويت بلغة المجموعات المختلفة في الجدول III ،أدناه.

الجدول III

افتراع الكتلة الخاصة بقرار 18 دولة في 321 فيفري 1957.

المجموعة	نعم	لا	امتناع	المجموع
الآفرو – آسيوية	21	1	4	26
أوربا الشرقية	09	–	–	09
أمريكا اللاتينية	01	14	5	20
أوربا الغربية	02	19	1	22
المجموع	**33**	**34**	**10**	**77**

الجدول IV

افتراع الكتلة على قرار ثلاث دول في 13 فيفري 1957.

المجموعة	نعم	لا	امتناع	المجموع
الآفرو- آسيوية	25	1	–	26
أوربا الشرقية	09	–	–	09
أمريكا اللاتينية	01	15	4	20
أوربا الغربية	02	11	9	22
المجموع	**37**	**27**	**13**	**77**

تبنت ثلاث دول مشروع قرار ثالث (A/C. I/L 167) قدمته: الأرجنتين، و البرازيل، و كوبا، و جمهورية الدومينيكان، و ايطاليا، والبيرو في12 فيفري1957، وعبرت عن الأمل في التوصل إلى حل

سلمي وديموقراطي وعادل، وقد تمت الموافقة على هذا القرار بتصويت 41 مقابل 33، وامتناع 03.

اتخذ اقتراع الكتلة نموذجا مختلفا، نوعا ما، عن القرارين السابقين كما يبدو في الجدول V، أدناه.

الجدول V

اقتراع الكتلة على قرار تقدمت به ستة (06) دول في 13 فيفري 1957.

المجموعة	نعم	لا	امتناع	المجموع
الآفرو – آسيوية	02	23	1	26
أوربا الشرقية	–	09	–	09
أمريكا اللاتينية	19	–	1	20
أوربا الغربية	20	01	1	22
المجموع	**41**	**33**	**33**	**77**

وبسبب ذلك، أوصت اللجنة الأولى للجمعية العامة بالقرارين اللذين أقرتهما مادام القرارين لم يحصلا على أغلبية الثلثين، وانضم مقدمو الإقتراحين إلى بعضهما البعض ليشكلوا اقتراح تسوية معتدلة،وعبرت الفقرة النافذة المفعول عن الأمل في التوصل إلى" حل سلمي وديموقراطي وعادل". وتم إقرار القرار الإسترضائي الجديد بالإجماع بـ 77 مقابل صفر (وغابت كل من اتحاد جنوب افريقيا والمجر) ولم يشارك الوفد الفرنسي في الإقتراع للإحتفاظ بموقفه فيما يتعلق بالأهلية،ورحبت جميع الوفود بأنه معتدل وعمل متزن.

عمل الدورة الثانية عشر

عولج موضوع الجزائر مرة أخرى من طرف اللجنة الأولى و درس في اللقاء الرابع عشر، و قدم مشروع القرار الأول حول القضية من قبل (17) حكومة إفريقية – آسيوية في 15 ديسمبر 1957، (أنظر وثيقة A/C I/L .194) التي قدمها ممثل أندونسيا باسم هذه الحكومات.

أشارت الفقرات الثلاث الأولى إلى قرار الدورة الحادية عشر للجمعية العامة، في حين اعترف بالشروط الملزمة بقابلية تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري، و يدعوه إلى المفاوضات، و في 6 ديسمبر 1957، اقترحت إيرلندة و النرويج تعديلين (وثيقة A/C 196 I/L.) لمشروع قرار 17 دولة، فالتعديلان هما بديل للاعتراف بمبدأ تقرير المصير، أي أن الشعب الجزائري مؤهل أن يرسم مستقبله الخاص بطريقة ديمقراطية، يقترحان "مناقشة حقيقية بدلا من مفاوضات".

والهدف من تقديم هذين التعديلين هو الحصول على الموافقة العامة للجنة، وأملا للوصول إلى قرار من نوع جماعي، غير أن التعديلين وجدا اعتراضات من مقترحي مشروع القرار الأصلي، و خاصة فيما يتعلق بحذف حق تقرير المصير، و مهما يكن، فإن التعديلين قد تم إقرارهما في 6 ديسمبر 1957، بأغلبية ضئيلة 37 مقابل 36،

وامتناع 7. كما أن رأي اللجنة كان منقسما بالتساوي تقريبا، و كان مدونة الإقتراع كما تبدو في الجدول VI، أدناه.

الجدول VI

كتلة الاقتراع الخاص بالتعديلين في 6 ديسمبر 1957

المجموعة	نعم	لا	امتناع	المجموع
الآفرو- اسيوية	01	24	3	28
أوربا الشرقية	-	10	-	10
أمريكا اللاتينية	20	01	-	20
أوربا الغربية	37	01	1	22
المجموع	**37**	**36**	**7**	**80**

لذلك، قدم مشروع قرار الدول 17 الدول المعدل للتصويت، و تعادل بـ 37 مقابل 37 و امتناع 6 ، و كان الصوت الوحيد الذي اعترض نص التعديل عن الموافقة هو صوت ليبيريا بدلا من الإمتناع.

اقترح مشروع ليبيريا قرار ثان من الأرجنتين، و البرازيل، وكوبا،وجمهورية الدومينيكان، وايطاليا والبيرو وإسبانيا (وثيقة 195 A/C I/L) في 5 ديسمبر 1957، وكان نص المشروع نفسه المقدم في الدورة الحادية عشرة.

أعرب المشروع عن الأمل من أجل حل سلمي و ديموقراطي و عادل، ومهما يكن، فإنه بعد هزيمة مشروع تعديل الدول 17، فإن مقترحي

هذا القرار أعلنوا أنهم لا يدفعون بممثليهم للتصويت. لذلك، السبب، لم توصي اللجنة بشيء للجمعية العامة الموافقة عليه.

و في نفس الوقت، جرت مفاوضات خاصة بين الوفود، وهكذا، أحيل مشروع قرار مشترك مباشرة من الأرجنتين، و البرازيل، وكندا، وكوبا، وجمهورية الدومينيكان، والهند، وإيران، وإيرلندة، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، والنرويج، والبيرو، وإسبانيا وتايلندة إلى الجمعية العامة.

وبموجب هذا القرار لاحظت الجمعية مبادرة المساعي الحميدة لرئيسي حكومتي المغرب وتونس، وعبرت الجمعية عن رغبتها في إيجاد حل من خلال محادثات تمهيدية، وتم الإتفاق جماعيا عن طريق الجمعية العامة.

عمل الدورة الثالثة عشر

نوقشت القضية الجزائرية في عشرة اجتماعات متتالية في اللجنة الأولى في ديسمبر 1958، و لم يشارك الوفد الفرنسي في المناقشة، وفقا لتصريح أدلى به الوفد في فرنسا في 17 ديسمبر 1958، في اللجنة العامة. و قد تم مشروع قرار واحد حول القضية، تقدمت به 17 دولة من إفريقيا وآسيا (وثيقة A/C I/L 232) في 12 ديسمبر 1958، و جاء في المقدمة إشارة إلى القرارت التي تمت المصادقة عليها في الدورتين السابقتين، وتعترف الفقرات الملزمة الأخرى بحق الشعب

الجزائري في الإستقلال، وأنها معنية بمواصلة الحرب،ولاحظ استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على التفاوض.

و أشار مشروع القرار هذا أنه لأول مرة تطلب فيها مجموعة البلدان الآفرو – آسيوية باستقلال الجزائر صراحة بدلا من السعي نحو مبدا تقرير المصير.

و في 13 ديسمبر 1958، أدخلت هايتي تعديلين على قراري الدول 17، فالتعديل الأول يستبدل الإشارة إلى الحق في الإستقلال، والحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، والملاحظة الثانية هي رغبة قادة الحركة الوطنية الجزائرية في التفاوض، لكن مقترحي هذا التعديل اعلنوا بأنفسهم أنه لا يمكن قبولهم للتعديلين، و هكذا أصر وفد هايتي على أن يقدم التعديلين للتصويت.

صوتت اللجنة على التعديل الأول الذي رفض بـ 48 مقابل 13 صوتا، و امتناع 19، و لم يدفع وفد هايتي التعديل الثاني للتصويت.

لذلك السبب، عملت اللجنة على مشروع قرار 17 دولة، الذي نجح بـ 32 صوتا مقابل 18، و امتناع 30 كما يبدو في الجدول VII، أدناه.

الجدول VII

كتلة الإقتراع على قرار 17 دولة في 13 ديسمبر 1958.

المجموعة	نعم	لا	امتناع	المجموع
الأفرو – آسيوية	22	1	5	28
أوربا الشرقية	10	–	–	10
أمريكا اللاتينية	–	6	14	20
أوربا الغربية	–	11	11	22
المجموع	**32**	**18**	**30**	**80**

هكذا أوصت اللجنة الأولى للجمعية العامة قرار الدول 17، و طالب وفد الملايا في الجمعية العامة حذف الفقرة الإلزامية "يلاحظ استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية".

طالب بهذا الحذف حتى يمكن وفده ووفود أخرى التي امتنعت عن التصويت في اللجنة الأولى لصالح مشروع القرار وبالتالي حذفت الجمعية العامة الفقرة الإلزامية، ومن ثم صوتت الملايا،واليونان، وإيرلندة لصالح القرار بدلا من الإمتناع ، وامتناع الولايات المتحدة بدل التصويت ضد القرار،وكانت نتيجة التصويت في الجمعية العامة 35 مقابل 18 وامتناع 28. رفض مشروع القرار لأنه لم يحصل

على ثلثي الأغلبية بسبب صوت واحد.لذلك، تركت القضية الجزائرية بدون نشاط في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة.

فتحليل مدونة الإقتراع على مختلف القرارات من الدورة 10 إلى 13 للجمعية العامة يبين ثلاث تغييرات هامة في الموقف، الذي حدث تدريجيا:

أولا:انخفاض عدد المؤيدين الحقيقيين لفرنسا بثلث خلال فترة أربع سنوات.

ثانيا:إرتفاع عدد المؤيدين للقضية الجزائرية في تقرير المصير والاستقلال في نفس الفترة بنسبة 15 %، خاصة،من 28 في1955 إلى 35 صوتا في 1958.

ثالثا:في الواقع، أن هذه النسبة لا تعكس الزيادة الحقيقية في الدعم للجزائر،لأن البلدان الستة من أمريكا اللاتينية التي صوتت لصالح تسجيل موضوع الجزائر في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة في سنة 1955، غيرت موقفها في الدورات اللاحقة المتعلقة بتطورات سياسية خاصة داخل بلدانها أو في الخارج.

رأي مجلس الأمن

تعد المملكة العربية السعودية أول بلد يلفت انتباه مجلس الأمن في 5 جانفي 1955، إلى الوضعية الخطرة في الجزائر،وقد احتفظ الوفد السعودي بحقه في دعوة مجلس الأمن إلى الاجتماع، و مهما يكن، فإن

الإجتماع لم يطلب. و درست الوضعية بإهتمام أكثر من وفود إفريقيا – آسيا.

إن استمرار حالة العنف في الجزائر وغياب أية محاولة نحو تسوية سلمية أدت بثلاثة عشر عضوا من إفريقيا – وآسيا، في 13 جوان 1956، إلى دعوة المجلس إلى الإهتمام بالقضية من غير تأخير.

فقد تأسس الطلب من أجل دراسة الوضعية الخطرة في الجزائر على الواقعة وأن استمرارها سيؤدي بالمثل إلى أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر طبقا للمادتين 34 و 35 من ميثاق الأمم المتحدة. اجتمع مجلس الأمن مرتين في 26 جوان، لدراسة الوجه الإجرائي للمسألة في حالة ما إذا كان المجلس يستطيع أن يدرس الموضوع أو يرفض الطلب.

وكان المتحدث باسم مجموعة البلدان الآفرو – آسيوية من إيران قد ناقش في نفس الخط عندما أثيرت مسألة أهلية الجمعية العامة، ومن جملة ما قاله:

" لقد عرفت المجموعة الدولية موقفها فيما يخص القضية الجزائرية عندما وافقت الجمعية العامة، و هي أعلى منبر عالمي، على إدراج المسألة في جدول أعمالها، و لم تتحسن الوضعية منذ ذلك الوقت. وعلى العكس من ذلك ازدادت سوءا ... فأنا واع بكل ما في الكلمة من معنى أن مجلس الأمن هو هيئة مستقلة لمنظمتنا و بذلك يمكنه أن يقرر بنفسه حول القضية المقدمة إليه "

وقرر مجلس الأمن عدم إدراج الموضوع في جدول أعماله، عندما قدمت القضية للتصويت، وصوتت إيران واتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية لصالح التسجيل، صوتت استراليا، وبلجيكا، وكوبا، وفرنسا، والبيرو، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ضد التسجيل وامتنعت الصين " الوطنية" و يوغوسلافيا. وعند نهاية التصويت، شرح الوفد الايراني سبب رفض تسجيل الموضوع الذي لم يعتمد على المادة 02، الفقرة 7، من الميثاق " لكن اعتمد بالأحرى على توقعات سياسية".

و دعي مجلس الأمن مرة أخرى إلى الإجتماع بطلب من فرنسا في 25 أكتوبر 1956، بتهمة التدخل في شؤونها الداخلية، وتقديم"المساعدة العسكرية من الحكومة المصرية للمتمردين في الجزائر" اجتمع المجلس في29 أكتوبر 1956، وادعى الممثل الفرنسي في بيان وجيز أن سفينة (Athos) تم حجزها في المياه الإقليمية الفرنسية في 16 اكتوبر 1956، محملة بأسلحة وذخيرة تم شحنها من الأسكندرية و كان القصد منها تسليمها " للمتمردين" الجزائريين.

هنا، قرر، بالطبع، المجلس إدراج الموضوع في جدول أعماله، ودعوة مصر المشاركة في المناقشة، ولم يطلب من المجلس الاجتماع مرة أخرى، في حين بقي الموضوع مسجلا في جدول الأعمال.

وأمام تدهور الوضع في الجزائر، وجهت 22 حكومة آفرو – اسيوية، رسالة إلى مجلس الأمن في 10 جويلية 1959، تذكره فيها بالوضعية

الخطرة،و أرفقت المذكرة برسالة تشير إلى العدد المتزايد من الضحايا،والتي حددتها التقارير الرسمية الفرنسية بـ 4.000 ضحية شهريا، كما تتعلق بمسألة تعذيب المساجين الجزائريين من قبل الجيش الفرنسي وتجاهل اتفاقية جنيف.

و طالبت المذكرة من مجلس الأمن الإهتمام بمصير ما يقرب من 1.000.000 جزائري متشرد، و أخيرا أشارت إلى سياسة العمليات العسكرية كتهديد خطير للسلم والأمن الدوليين.

الخلاصة

إن الإستنتاج الوجيز لدور الأمم المتحدة تجاه موضوع الجزائريين يعد بلاريب فشلا في الفائدة المرجوة من المنبر العالمي لحل القضية الجزائرية.وعلى أية حال، فإن هذا الحكم أظهر إفراطا في تعقيد القضية الجزائرية. فتدخل الأمم المتحدة في القضية دل على اهتمام دولي تم التعبير عنه رغم معارضة فرنسا، إن الأمر يخص قانونها الداخلي، إلا انه أعطى سمعة للمنظمة، فالأمم المتحدة تدخلت في منطقة مضطربة يتواجد فيها أكثر من نصف مليون جندي لكلا الطرفين في صراع دموي، على أمل استعادة السلم والنظام من خلال حل عادل وديمقراطي، فالقرارات التي صادقت عليها الجمعية العامة في الدورتين الحادية والثانية عشر لم تساهم في حل،والسبب في ذلك أن القرارين المصادق عليهما تمت صياغتهما بالأحرى بغموض ومرونة،

والسبب الثاني أنه لا يمكن عمل أي شيء مع آلية الأمم المتحدة، أضف إلى ذلك عدم تعاون فرنسا مع المنظمة. فقد أصرت على عدم أهلية المنظمة لمعالجة القضية، وعدم استعدادها لقبول أي عمل تقوم به الأمم المتحدة.

و على المرء أن يضع نصب عينيه أن النزاع الجزائري ليس بقضية استعمارية عادية بسيطة، فهناك تعقيدات عديدة ترجع جذورها العميقة إلى البنية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للجزائر،التي جعلت القضية تتعقد أكثر.

ففرنسا وعدت بالإندماج الذي لم يتحقق إطلاقا،وهذا ما جعل المجموعتين من الأهالي والمستوطنين، غير متكافئتين في الفرص، فالمليون من المستوطنين هم الذين لهم سلطة لوحدهم، و يهيمنون على الساحة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتربوية، و هو أساس المشكلة في التعايش بين الأقلية الأوربية المهيمنة وسكان الأهالي يفوق عددهم عدد المستوطنين بتسع مرات، فقد سلبت منهم السلطة.

فهيمنة الأقلية الأوربية كانت سببا مباشرا لهذا الخوف الذي عرفه الأهالي من ناحية إبعادهم، وترقية مصالحهم الخاصة من جهة ثانية، لذلك السبب، فإن فجوة التباينات الثقافية، والإقتصادية والإجتماعية لم تحسم إطلاقا . و كأمر واقعي، فالسياسة الفرنسية لم تحاول أبدا إقامة جسر للفجوة بل أبقت على الوضع الراهن للمستوطنين.أصبح واضحا

أن الوعود الخاصة بالإصلاحات قائمة على حل القضية الجزائرية،والتي كانت منذ البداية غير وافية، لأنه إذا ما تمت هذه الإصلاحات، فإنها ستمد الطريق لا محالة نحو المساواة والديمقراطية، والتي هي في الأساس متعارضة مع الاستعمار،وحالة الجزائر بصفة خاصة، وقد واجهت فرنسا هذه المعضلة، ولم تحاول وضع مقترحاتها موضع التنفيذ.

ثم هناك عامل آخر زاد من تعقيد القضية هو إنكماش الإمبراطورية الفرنسية، التي وضعت فرنسا بداية من 1939 حتى سنوات الثورة في موضع استمرار حالة الحرب. فقد حاربت المحور، ثم حاربت سوريا، والهند الصينية، والمغرب، و تونس و أخيرا الجزائر، من أجل الإحتفاظ بموقفها السيكولوجي عظمة فرنسا فحالة الحرب هذه كانت السبب الرئيسي في عدم استقرارها السياسي في الداخل الذي أظهر في تغيير دائم في مجالس الوزراء، والذي أدى في النهاية إلى إسقاط الجمهورية الرابعة، وكذا الإنهزامات العسكرية المتتالية التي أثبطت من عزيمة الجيش الفرنسي، وخاصة في حرب الجزائر التي ستستمر من غير انتصار في الأفق، فالجيش الفرنسي ملزم قانونيا بالإنسحاب وطلب اللجوء الذي فيه المسؤولية إلى عدم الإستقرار السياسي في الداخل والذي تسبب فيه السياسيون الفرنسيون.

فهذه المرحلة التي بلغها الجيش في 13 ماي 1958، توجت بانقلاب للجنرال ماسو، التي أنذرت بنهاية الجمهورية الرابعة.

ومن بين الأسباب الرئيسية الأخرى التي أدت إلى انهيار وسقوط الجمهورية الرابعة معارضة قادتها لهيمنة الجيش.

و هكذا، ماتت الجمهورية الرابعة في الجزائر، وولدت الجمهورية الخامسة في الجزائر و هيمن عليها الجيش والمستوطنون في البداية.

وفي ظل هذه الظروف، ازدادت القضية الجزائرية تعقيدا أكثر وهيمن المتشددون و المتصلبون على الساحة السياسية في كل من فرنسا والجزائر.

ولم يكن للجبهة السياسية الديغولية، أي حل تقدمه والذي لا يختلف أساسا عن المقترحات السابقة خاصة منها " التهدئة" والإصلاحات.

عقدت فرنسا العزم في هذه المرحلة على سحق الثورة بقوة كاملة اعتمادا على الفرضية الفرنسية القائلة " إن جبهة التحرير الوطني تمثل جزءا بسيطا من السكان الجزائريين الإرهابيين" غير أن الحرب استمرت بمشاركة أكثر من نصف مليون جندي فرنسي، على أمل استعادة احتلال الجزائر.

استمر الوطنيون الجزائريون،وبدعم من الشعب الجزائري، و مساعدة البلدان العربية في البقاء والصمود والصبر وعزيمة أكثر في النضال.

إذن، فشلت القوة، في حل المشكلة، وبالمقابل، كسب الجزائريون تعاطفا عالميا بسبب سياسة القمع الفرنسية،ورفض الفرنسيون التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، إلا عن طريق شروط تمليها فرنسا، وقد جاء هذا العطف والتضامن من بلدان آسيا، و إفريقيا الشرقية.

فالتأييد العالمي للقضية الجزائرية بدأ واضحا في المؤتمرات الدولية، فقد كانت الأمم المتحدة واحدة من المؤتمرات العالمية العديدة التي عبرت عن عميق اهتمامها بالجزائر،وكذا بعض المؤتمرات الدولية الحكومية المنعقدة في باندونغ، في شهر أفريل 1955 ومؤتمرا أكرا، وهو أول مؤتمر للبلدان الإفريقية المستقلة، في شهر أفريل 1958، ومؤتمر شمال إفريقيا بطنجة، في أفريل 1958.

والمؤتمر الثلاثي في تونس لرئيس الحكومتين المغربية و التونسية والممثلين الجزائريين لجبهة التحرير الوطني، في جوان 1958، واجتماع بريوني، في جويلية 1958، و قرار دول الجامعة العربية، في سبتمبر 1958،ومؤتمر مونروفيا، في أوت 1959 و من جهة أخرى، استمر الفرنسيون في الحديث عن الإصلاحات الإقتصادية والاجتماعية كحل للقضية، إنه صحيح أن الفرنسيين قد قاموا ببعض الإصلاحات منذ اندلاع الثورة في 1955، فهذه الإصلاحات، اعتبرت،في الواقع، أنها جاءت متأخرة جدا،واعتبرت الجهود متأخرة

جدا،أيضا لحل القضية إزاء الوطنية الجزائرية. فالإصلاحات الإقتصادية ليست قادرة أن تحل محل مطلب استقلال وحرية وطن ما.

لذلك السبب، فإن النقطتين الأساسيتين – التهدئة والإصلاحات – التي اعتمدت عليها السياسة الفرنسية أثبتت عدم جدواهما، فالمشكلة تحتاج إلى حل عاجز، و خاصة ما دامت فرنسا قد عملت على خلق توتر في علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من البلدان،مثلا، مع تونس، والمغرب و بلدان عربية أخرى، أما في الداخل فإن ميزانية الحرب قيدت اقتصادها وجعلتها تمارس إجراءات تقشفية، ومنها ما تعلق بتخفيض قيمة الفرنك،والزيادة في فرض الضرائب، و انخفاض الأسعار،واقتطاعات في العلاقات الرسمية والضمان الإجتماعي، والتي تبدو جميعها أنها غير محببة عند الفرنسيين.

وبرغم من أن الموقف الفرنسي لم يكن تعاونيا في الأمم المتحدة، فإن أغلب الدول الأعضاء كانت تميل بشكل كبير نحو فكرة إيجاد حل عادل و ديمقراطي للقضية، وبرزت هذه الظاهرة بانخفاض عدد المؤيدين لفرنسا من 27 في الدورة العاشرة سنة 1955 إلى 18 في الدورة الثالثة عشر سنة –، فامتناع الولايات المتحدة لم يكن متوقعا في القرار الآفرو – آسيوي عندما أقرت سياسة رفع اليد في الإجتماع الأخير للدورة الثالثة عشر في 13 ديسمبر 1958، بدلا من دعم فرنسا حسب العادة، فإنها غيرت الصورة. و بالطبع فإنه سيكون لعمل

الولايات المتحدة صداه على موقف العديد من الدول الأعضاء المؤيدة لفرنسا في الماضي و يدفعها مستقبلا إلى تغيير موقفها من القضية أو اتباع السياسة الأمريكية أما عدد الدول الأعضاء في مجموعة الآفرو - آسيوية فيزداد باستمرار في عضوية الأمم المتحدة وربما الأمم تميل هذه الأكثرية لصالح القضية.

وعليه، فإن هناك العديد من الدلائل تشير إلى أن الجمعية العامة ستعترف باستقلال الجزائر في الدورة القادمة في شهر سبتمبر 1959. فهذا العمل لا يمكن أن تنفذه فرنسا ولكن سيضيف ضغطا معنويا عليها أكثر في البحث عن حل سلمي.

وفي الختام، فإنّه من القناعة الإشارة إلى أنه كان على فرنسا أن تتفاوض عاجلا أم آجلا مع جبهة التحرير الوطني، وأخيرا الإعتراف بالمطالب الجزائرية لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

و من جهة أخرى فإنه على الجزائريين أن يكونوا واقعيين و يتكلمون في إطار دولة مستقلة ضمن الإتحاد الفرنسي، لفترة من الوقت تتم فيها عملية نقل الإدارة المدنية تحت إشراف الأمم المتحدة، و يجب ضمان حقوق الأقلية الأوربية في صيغة مقبولة لكلا الجماعتين، ومن الآن فصاعدا، فإنه إذا لم يمارس الإعتدال من كلا الجانبين، فإن الحرب محكوم عليها بالإستمرارية و دون نجاح الطرفين.

1- United Nations, Official Records, Tenth Session, First committee, 795th Meeting, November 25, 1955, p. 203.
2- United Nations, Official Records, Eleventh Session, first Committee, 831st Meeting, February 4, 1957, p. 105.
3- Ibid., p. 108.
4- Ibid., p. 107.
5- International Conciliation, Issuues before the Eleventh General Assembly, Carnegie Endowment for International Peace, November , 1956, p. 144.
6- Raymond Aron, La Tragédie Algérinne, Paris, Librarie Plon, 1957, p. 56.
7- Document Submitted to the united Nations Eleventh General Assembly, Algerian Front of National Liberation, p. 6.
8- United Nations, Official Records, Twelfth Session, General Assembly, First Committee, 913th Meeting, November 27, 1957, p. 253.
9- Ibid., p. 257.
10- Ibid., p. 258.
11- New York Times, May 11, 1958.
12- United Nations, Official Records, eleventh Session, General Assembly, First committee, 844th Meeting, February 12, 1957, pp. 198-199.
13- Ibid., p. 199.
14- United Nations, Official Records, Tenth Session, General Assembly, First committee, 530th Meeting, September 30, 1955, p. 192.
15- United Nations, op. cit., First committee, 832nd Meeting, February 5, 1957, p. 114.
16- United Nations, op. cit., First committee, 839th Meeting, February 8, 1957, p. 158.
17- United Nations, Official Records, Twelfth Session, First Committee, 929th Meeting, December 5, p. 327.
18- United Nations, General Assembly, First Committee, A/C.1/PV. 1017th Meeting, December 10, 1958, p. 63.

19- United Nations, Official Records, Tenth Session, General Assembly, 530th Plenary Meeting, September 30, 1955, p. 187.
20- Brooks Hays and Chester Merroy, Report on the Tenth Session of the General Assembly of the United Nations, U.S. government Printing Office, Washington, D.C., 1956, p. 15.
21- Press Release, The mission of the Arab States in Washington, D. C., May 24, 1957.
22- United Nations, Official records, General Assembly, First Committee, 915th Meeting, November 30, 1957, p. 267.
23- John F. Kennedy, Facing Facts on Algeria, U.S. Government Printing Office, Washington, 1957, pp. 3-4.
24- William S. White, "New French Propaganda Tactic,"" Evening Star, July 6, 1959.
25- U.S., Congressional Record, House of Representatives, 86th Congress, Vol.105, No. 134, August 7, 1959, P. A6820.
26- W. Granger Clair, "Debré Opposes Alliance that on Bondage, » New York Times, August 17, 1959.
27- Walter Lippmann, "Before Paris," New York Herald Tribune, August 20, 1959.
28- United Nations, Official Records, Eleventh Session, First Committee, 833rd Meeting, February 5, 1957,p. 122.
29- United Nations, op. cit., first committee, 840th Meeting, February 9, 1957, p. 163.
30- United Nations, Official Records, First Committee, 794th Meeting, November 23, 1955, p. 201.
31- United Nations, Official Records, Eleventh Session, General Assembly, First Committee,836th Meeting, February 7, 1957, p. 140.
32- United nations, op. cit., First Committee, 841st Meeting, February 11, 1957, p. 174.
33- United Nations, op. cit., First Committee, 1020th Meeting, December 12, 1958, p. 17.

الـمـلاحـــق

ملحـــق أ

مدونة الإقتراع

مدونة الإقتراع للدورة العاشرة للجمعية العامة حول مسألة " قضية الجزائر" التي يجب عدم إدراجها في جدول الأعمال طبقا لتوصية اللجنة العامة. 30 سبتمبر 1955.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان		X		أندونيسيا		X	
الأرجنتين		X		إيران		X	
أستراليا	X			العراق		X	
بلجيكا	X			إسرائيل	X		
بوليفيا		X		لبنان		X	
البرازيل	X			ليبيريا		X	
بورما		X		اللوكسمبورغ	X		
بيل روسيا الجمهورية الإشتراكية السوفياتية		X		المكسيك		X	
				هولندة		X	
كندا	X			نيوزيلندة	X		
الشيلي	X			نيكاراغوا	X		
الصين			X	النرويج	X		

كولومبيا	x			باكستان		x	
كوستاريكا		x		بنما	x		
كوبا	x			بارغواي			x
تشيكوسلوفاكيا		x		البيرو	x		
الدانمارك	x			الفليبين		x	
جمهورية الدومينيكان	x			بولونيا		x	
الايكوادور	x			العربية السعودية		x	
مصر		x		السويد			x
السلفادور			x	تايلندة			x
فرنسا	x			تركيا			x
اليونان		x		اتحاد جنوب إفريقيا			x
غواتيمالا		x		أوكرانيا السوفياتية		x	
هايتي	x			الإتحاد السوفياتي		x	
الهندراس	x			المملكة المتحدة	x		
إيسلندة			x	الولايات المتحدة	x		
الهند		x		الأرغواي		x	
فنزويلا	x			اليمن		x	
يوغوسلافيا		x					
المجموع	14	12	4	المجموع	13	16	1

ملحق1 : مدونة الإقتراع للجنة الأولى الخاصة بوثيقة مشروع 18 دولة (وثيقة A/C. I/L 165) الذي يعترف بحق الجزائر في تقرير المصير ويدعو فرنسا والجزائريين إلى الدخول في مفاوضات 13 فيفري 1957.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	X			أندونيسيا	X		
ألبانيا	X			إيران	X		
الأرجنتين		X		العراق	X		
أستراليا		X		إيرلندة		X	
النمسا		X		إسرائيل		X	
بلجيكا		X		إيطاليا		X	
بوليفيا			X	اليابان	X		

البرازيل		X		الأردن	X		
بلغاريا	X			اللاووس		X	
بورما	X			لبنان	X		
بيلي الروسية	X			ليبيريا	X		
كمبوديا		X		ليبيا	X		
كندا		X		اللكسمبورغ			X
سيلان	X			المكسيك			X
الشيلي		X		المغرب	X		
الصين		X		النيبال	X		
كولومبيا		X		هولندة		X	
كوستاريكا		X		نيوزيلندة		X	
كويا		X		نيكاراغوا		X	
تشيكوسلوفاكيا	X			النرويج		X	
الدانمارك		X		باكستان	X		
جمهورية الدومينيكان		X		بنما		X	
الايكوادور	X			البارغواي			X
مصر	X			البيرو		X	
السلفادور			X	الفليبين			X
اثيوبيا	X			بولونيا	X		
فيلندة		X		البرتغال		X	
فرنسا		لم		رومانيا	X		

		تشارك					
اليونان	X			العربية السعودية		X	
غواتيمالا			X	إسبانيا			X
هايتي		X		السودان		X	
الهوندراس		X		السويد		X	
اندونيسيا	X			تايلندة			X

سوريا	X			تونس		X	
الجر		غائب		تركيا		X	
إسلندة		X		أوكرانيا السوفياتية		X	
الهند	X			اتحاد جنوب إفريقيا		غائب	
الإتحاد السوفياتي	X			الارغواي		X	
المملكة المتحدة		X		اليمن		X	
الولايات المتحدة		X		فنزويلا		X	
يوغوسلافيا		X					
المجموع	12	17	43	المجموع	21	17	67

ملحـق أ

مدونة الإقتراع للجنة الأولى حول قرار الدول الثلاث، اليابان والفيلبين، و تايلندة (وثيقة A/C.I/L 166) تعبر عن أملها في إجراء مفاوضات وتسوية سلمية 13 فيفري 1957.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	x			إيطاليا		x	
البانيا	x			اليابان	x		
الأرجنتين		x		الأردن	x		
أستراليا		x		اللاووس		x	
النمسا			x	لبنان	x		
بلجيكا		x		ليبيريا	x		
بوليفيا	x			ليبيا	x		
البرازيل		x		اللكسمبورغ		x	
بلغاريا	x			المكسيك		x	
بورما	x			المغرب	x		
بيلي الروسية	x			النيبال	x		
كمبوديا	x			هولندة		x	

كندا		X		نيوزيلندة		X	
سيلان	X			نيكاراغوا		X	
الشيلي		X		النرويج			X
الصين			X	باكستان	X		
كولوبيا		X		بنما		X	
كوستاريكا		X		الباراغواي		X	
كوبا		X		البيرو			X
تشيكوسلوفاكيا	X			الفليبين	X		
الدانمارك			X	بولونيا	X		
جمهورية الدومينيكان		X		البرتغال		X	
الايكوادور		X		رومانيا	X		
مصر	X			العربية السعودية	X		
السلفادور			X	إسبانيا		X	
أثيوبيا	X			السودان	X		
فنلندة			X	السويد		X	
فرنسا		لم تشارك		سوريا	X		
اليونان	X			تايلندة	X		

غواتيمالا			X	تونس	X		
هايتي		X		تركيا	X		
الهوندوراس		X		أوكرانيا السوفياتية	X		
المجر		غائب		اتحاد جنوب إفريقيا		غائب	
ايسلندة			X	اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية		X	
الهند	X						

أندونيسيا	X			المملكة المتحدة		X	
إيران	X			الولايات المتحدة		X	
العراق	X			الأرغواي		X	
إيرلندة			X	فنزويلا		X	
إسرائيل		X		اليمن	X		
يوغوسلافيا	X						
المجموع	16	14	8	المجموع	37	27	13

ملحـــق أ

مدونة الإقتراع للجنة الأولى لمشروع قرار ستة دول، الأرجنتين، البرازيل، كوبا، جمهورية الدومينيكان، إيطاليا و البيرو (وثيقة 167 A/C.I/L) يعبر عن الأمل في إيجاد حل سلمي و ديمقراطي 13 فيفري 1957.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان		X		إيطاليا	X		
ألبانيا		X		اليابان		X	
الأرجنتين	X			الأردن		X	
استراليا	X			اللاووس	X		
النمسا	X			لبنان		X	
بلجيكا	X			ليبيريا		X	
بوليفيا			X	ليبيا		X	
البرازيل	X			اللكسمبورغ	X		
بلغاريا		X		المكسيك		X	
بورما		X		النيبال		X	
بيلي الروسية		X		هولندة	X		
كمبوديا			X	نيوزيلندة	X		

كندا	X			نيكاراغوا		X	
سيلان		X		النرويج		X	
الشيلي	X			باكستان			X
الصين	X			بنما		X	
كولومبيا	X			البارغواي		X	
كوستاريكا	X			البيرو		X	
كوبا	X			الفليبين			X
تشيكوسلوفاكيا		X		بولونيا			X
الدانمارك	X			البرتغال		X	
جمهورية الدومينيكان	X			رومانيا			X
الإيكوادور	X			العربية السعودية			X
مصر	X			إسبانيا		X	
السلفادور	X			السودان			X
أثيوبيا		X		السويد		X	
فيلندة	X			سوريا			X
فرنسا		لم تشارك		تايلندة			X
اليونان		X		تونس			X
غواتيمالا	X			تركيا			

هايتي	X			أوكرانيا السوفياتية		X	
الهندوراس	X			اتحاد جنوب إفريقيا		غائب	
المجر		غائب		اتحاد الجمهوريات الإستراكية		X	
ايسلندة	X						
الهند		X		المملكة المتحدة	X		
اندونيسيا		X		الولايات المتحدة	X		
إيران		X		الأرغواي	X		
العراق		X		فنزويلا	X		
إيرلندة	X			اليمن		X	
إسرائيل	X			يوغوسلافيا		X	
المجموع	22	14	2	المجموع	41	33	3

ملحق 1

مدونة الإقتراع للدورة الثانية عشر للجمعية العامة للجنة الأولى الخاصة بـ : (قضية الجزائر) قرار لمشروع قرار 17 دولة (وثيقة 194 A/C.I/L) كما عدل في 6 ديسمبر 1957.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان		X		إيطاليا	X		
ألبانيا		X		اليابان		X	
الأرجنتين	X			الأردن		X	
أستراليا	X			اللاووس	X		
النمسا	X			لبنان		X	
بلجيكا	X			ليبيريا		X	
بوليفيا			X	ليبيا		X	
البرازيل	X			اللكسمبورغ	X		
بلغاريا		X		الملايا		X	
بورما		X		المكسيك	X		
بيلي الروسية		X		المغرب		X	
كمبوديا	X			النيبال		X	
كندا	X			هولندة	X		
سيلان		X		نيوزيلندة	X		
الشيلي	X			نيكاراغوا	X		
الصين	X			النرويج	X		

كولومبيا	X			باكستان		X	
كوستاريكا	X			بنما	X		
كوبا	X			الباراغواي	X		
تشيكوسلوفاكيا		X		البيرو	X		
الدانمارك	X			الفليبين			X
جمهورية الدومينيكان	X			بولونيا		X	
الإيكوادور	X			البرتغال	X		
مصر		X		رومانيا		X	
السلفادور	X			العربية السعودية		X	
أثيوبيا		X		إسبانيا	X		
فيلندة	X			السودان		X	
فرنسا		لم تشارك		السويد	X		
غانا		X		سوريا		X	
اليونان		X		تا يلندة	X		
غواتيمالا			X	تونس		X	
هايتي	X			تركيا		X	
الهندوراس	X			أوكرانيا السوفياتية		X	

المجر		x		اتحاد جنوب افريقيا		غائب	
ايسلندة		x		اتحاد الجمهوريات الإشتراكية		x	
الهند		x		المملكة المتحدة	x		
أندونيسيا		x		الولايات المتحدة	x		
إيران		x		الأرغواي	x		
العراق		x		فنزويلا	x		
إيرلندة	x			اليمن	x		
إسرائيل	x				x		
يوغوسلافيا		x					
المجموع	20	17	3	المجموع	37		7

ملحـــق أ

مدونة الإقتراع للدورة الثانية عشر للجمعية العامة للجنة الأولى حول (قضية الجزائر) الخاصة بالتعديل الذي تقدمت به كندا و إيرلندة والنرويج (وثيقة A/C.I/L 196) التي تعترف أن الجزائر مؤهلة لإدارة أمورها مستقبلا عوضا عن تطبيق تقرير المصير، واقترحت إجراء مناقشات جادة بدلا من المفاوضات 6 ديسمبر 1957.

البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان		X	
ألبانيا		X	
الأرجنتين	X		
استراليا	X		
النمسا	X		
بلجيكا	X		
بوليفيا			X
البرازيل	X		
بلغاريا		X	
بورما		X	
بيلي الروسية		X	
كمبوديا			X
كندا	X		
سيلان		X	
الشيلي	X		
الصين	X		
كولومبيا	X		

البلد	نعم	لا	امتناع
إيطاليا	X		
اليابان		X	
الأردن		X	
اللاووس	X		
لبنان		X	
ليبيريا			X
ليبيا		X	
اللكسمبورغ	X		
الملايا		X	
المكسيك			X
المغرب		X	
النيبال		X	
هولندة	X		
نيوزيلندة	X		
نيكاراغوا	X		
النرويج	X		
باكستان	X		

كوستاريكا	X			بنما		X	
كوبا	X			الباراغواي	X		
تشيكوسلوفاكيا		X		البيرو	X		
الدانمارك	X			الفليبين			X
جمهورية الدومينيكان	X			بولونيا		X	
الإيكوادور	X			البرتغال	X		
مصر		X		رومانيا		X	
السلفادور	X			العربية السعودية		X	
أثيوبيا		X		إسبانيا	X		
فيلندة	X			السودان		X	
فرنسا		لم تشارك		السويد	X		
غانا		X		تونس		X	
اليونان		X		تركيا			X
غواتيمالا			X	أوكرانيا السوفياتية		X	
هايتي		X		اتحاد جنوب إفريقيا		غائب	
الهوندوراس	X			اتحاد			

						الجمهوريات الإشتراكية	
الجزر		x					x
ايسلندة	x					المملكة المتحدة	x
الهند		x				الولايات المتحدة	x
أندونيسيا		x				الأرغواي	x
إيران		x				فنزويلا	x
العراق		x				اليمن	x
إيرلندة	x					يوغوسلافيا	x
إسرائيل	x						
المجموع	20	17	3	المجموع	37	36	7

ملحـــــق

مدونة الإقتراع للدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للجنة الأولى حول (قضية الجزائر) بناء على مشروع قرار تقدمت به 17 دولة تعترف فيه بحق الشعب الجزائري في الإستقلال، و تحث على المفاوضات ودراسة الوضعية الراهنة على أنها تهدد السلم و الأمن العالميين(وثيقة 232 A/C.I/L) 13 ديسمبر 1958.

البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	X		
ألبانيا			
الأرجنتين			X
أستراليا		X	
النمسا			X
بلجيكا		X	
بوليفيا			X
البرازيل		X	
بلغاريا	X		
بورما	X		
بيلي الروسية	X		
كمبوديا			X
كندا		X	
سيلان	X		
الشيلي		X	
الصين			X
كولومبيا			X
كوستاريكا			X

البلد	نعم	لا	امتناع
إيطاليا		X	
اليابان			X
الأردن	X		
اللاووس		X	
لبنان	X		
ليبيريا	X		
ليبيا	X		
اللكسمبورغ		غائب	
الملايا			X
المكسيك			X
المغرب	X		
النيبال		X	
هولندة		X	
نيوزلندة		X	
نيكاراغوا			X
النرويج			X
باكستان			X
بنما			X

كوبا		X		الباراغواي		X	
تشيكوسلوفاكيا	X			البيرو			X
الدانمارك				الفلبين			X
السلفادور		X		بولونيا	X		
جمهورية الدومينيكان		X		البرتغال		X	
الإكوادور			X	رومانيا	X		
مصر			X	العربية السعودية	X		
أثيوبيا	X			إسبانيا			X
اتحادية ملايا			X	السودان	X		
فنلندة			X	السويد			X
فرنسا		لم تشارك		تايلندة			X
غانا	X			تونس	X		
اليونان			X	تركيا			X
غواتيمالا			X	أوكرانيا	X		
غينيا	X			اتحاد جنوب إفريقيا		X	
هايتي			X	اتحاد	X		

			الجمهوريات الإشتراكية				
			الهندوراس			x	
		x	المجر				
			ايسلندة				
			الهند				
	x		المملكة المتحدة				
			أندونيسيا				
x			الأرغواي				
x			إيران				
			فنزويلا				
		x	العراق				
		x	اليمن				
		x	إسرائيل		x		
30	18	32	المجموع	18	8	15	المجموع

ملحـــق أ

مدونة الإقتراع للدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للجنة الأولى حول (قضية الجزائر) الخاصة بتعديل مشروع القرار المعترف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال و يطالب بإجراء مفاوضات و دراسة الوضعية الراهنة التي تهدد السلم و الأمن العالميين (وثيقة A/C.I/L 232) 13 ديسمبر 1958.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	X			إيطاليا		X	
ألبانيا	X			اليابان			X
الأرجنتين			X	الأردن	X		
أستراليا		X		اللاووس		X	
النمسا			X	لبنان	X		
بلجيكا		X		ليبيريا	X		
بوليفيا			X	ليبيا	X		
البرازيل		X		اللكسمبورغ		X	
بلغاريا	X			المكسيك			X
بورما	X			المغرب	X		
بيلي الروسية	X			النيبال	X		
كمبوديا			X	هولندة		X	
كندا		X		نيوزيلندة		X	
سيلان	X			نيكارغوا		X	
الشيلي			X	النرويج			X
الصين			X	باكستان	X		
كولومبيا			X	بنما			X
كوستاريكا		X		الباراغواي		X	
كوبا	X			البيرو			X

تشيكوسلوفاكيا	X			الفليبين			X
الدانمارك			X	بولونيا	X		
جمهورية الدومينيكان		X		البرتغال		X	
الإيكوادور			X	رومانيا	X		
السلفادور			X	العربية السعودية	X		
أثيوبيا	X			إسبانيا			X
اتحادية الملايا	X			السودان	X		
فيلندة			X	السويد			X
فرنسا		لم تشارك		تايلندة			X
غانا	X			تونس	X		
اليونان	X			تركيا			X
غواتيمالا			X	أوكرانيا السوفياتية	X		
غينيا	X			اتحاد جنوب إفريقيا		X	
هايتي			X	اتحاد			

				الجمهوريات			
الهندوراس			x	الإشتراكية	x		
الجر	x			الجمهورية			
				العربية			
ايسلندة			x	المتحدة	x		
الهند	x			المملكة		x	
				المتحدة			
اندونيسيا	x			الولايات			x
				المتحدة			
ايران	x			الأرغواي			x
العراق	x			فنزويلا			x
ايرلندة	x			اليمن	x		
إسرائيل		x		يوغوسلافيا	x		
المجموع	18	8	15	المجموع	35	18	28

ملحـــــق ب

قرارات

قرار 909 (X) . قضية الجزائر تقرر عدم دراسة إضافية للموضوع المعنون بـ " قضية الجزائر " وعليه فإن هذا الموضوع لا يستحوذ على مدة أطول في جدول أعمال دورتها العاشرة.

ملحـــق ب

مشروع قرار حول " قضية الجزائر " (وثيقة A/C.I/L 165)، تقدمت به أفغانستان، بورما، سيلان، مصر، أندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، النيبال، باكستان، العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس و اليمن، للجنة الأولى في الدورة الحادية عشر في 5 فيفري 1957، و الذي رفضته اللجنة.

الجمعية العامة

قد نظرت إلى الوضعية القلقة و النضال في الجزائر، والتي تسببت في معاناة إنسانية و عكرت الوفاق بين الأمم.

تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

1- تطالب فرنسا أن تستجيب لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقه الأساسي في تقرير المصير.

2- تدعو فرنسا و الشعب الجزائري إلى الدخول في مفاوضات توا قصد وقف الحرب و الوصول إلى تسوية سلمية لخلافاتهما طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

3- تطالب من الأمين العام أن يساعد الطرفين للوصول إلى مثل هذه المفاوضات.

ملحـــــق ب

مشروع قرار حول " قضية الجزائر" (وثيقة A/C.I/L 166)

تقدمت به اليابان، الفليبين و تايلندة، للجنة الأولى في الدورة الحادية عشر في 11 فيفري 1957، و قد وافقت عليه اللجنة بالتصويت 37 مقابل 27، و امتناع 13.

الجمعية العامة

قد نظرت إلى الوضعية القلقة في الجزائر و التي تسببت في معاناة إنسانية و فقدان لأرواح كثيرة.

تعتقد أن الوضع الراهن و السائد في الجزائر، غير مرض، قد يسوى بجهود مشتركة من فرنسا و الشعب الجزائري لايجاد حل منصف طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

تعبر عن الأمل بأن فرنسا و الشعب الجزائري سيسعيان من خلال مفاوضات ملائمة، للوصول إلى وضع حد لإراقة الدماء و إلى تسوية سلمية للصعوبات الحالية.

ملحـــــق ب

مشروع قرار حول " القضية الجزائرية " (وثيقة A/C.I/L 167)

تقدمت به الأرجنتين، و البرازيل و كوبا، و جمهورية الدومينيكان،

وإيطاليا و البيرو للجنة الأولى في الدورة الحادية عشر في 12 فيفري 1957، و وافقت عليه اللجنة بتصويت 41 مقابل 33 و امتناع 6

الجمعية العامة

قد استمعت إلى البيانات الفرنسية و الوفود الأخرى، و ناقشت قضية الجزائر.

تعبر عن أملها في إيجاد حل سلمي و ديموقراطي لهذه القضية.

ملحـــق ب

قرار 1012 (X)

(وثيقة A/ RES / 463) قضية الجزائر.

الجمعية العامة

قد استمعت إلى البيانات التي أصدرتها وفود مختلفة وناقشت قضية الجزائر.

قد نظرت إلى الوضعية في الجزائر التي تسببت في معاناة كبيرة وفقدان لحياة بشرية.

تعبر عن أملها في إيجاد روح تعاون، لحل سلمي و ديموقراطي وعادل، من خلال وسائل ملائمة لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

ملحـــق ب

مشروع قرار حول " قضية الجزائر " (وثيقة 194 A/C.I/L)

تقدمت به أفغانستان، بورما، سيلان، غانا، أندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، النيبال، العربية السعودية، سوريا، تونس و اليمن للجنة الأولى للدورة الثانية عشرة في 5 ديسمبر 1957.

ورفضت بعد تعديل لها بتصويت 37 مقابل 37، و امتناع 6.

الجمعية العامة

قد ناقشت القضية الجزائرية.

تذكر بقرارها 1012 (X) الصادر في 15 فيفري 1957.

تأسف على أن الأمل الذي عبرت عنه في ذلك القرار لم يتحقق بعد.

تعتبر أن مبدأ تقرير المصير قابل للتطبيق على الشعب الجزائري.

تنبه إلى أن استمرار الوضع في الجزائر يسبب معاناة كبيرة و فقدان لحياة إنسانية تدعو إلى مفاوضات قصد الوصول إلى حل يتماشى مع مبادئ، و أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

ملحـــق ب

تعديل تقدمت به كندا، و إيرلندة و النرويج، (وثيقة 196 A/C.I/L) في 6 ديسمبر 1957، إلى مشروع قرار مشترك تقدمت به أفغانستان، بورما، سيلان، مصر، غانا، أندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا،

المغرب، النيبال، العربية السعودية، السودان، تونس، و اليمن (194 A/C.I/L) قدم للتصويت في اللجنة الأولى، الدورة الثانية عشر،وتمت الموافقة عليه بتصويت 37 مقابل 36، امتناع 7.

1- شطب الفقرة الرابعة من المقدمة و استبدالها بما يلي:

" الإعتراف بأن الشعب الجزائري مؤهل لرسم مستقبله الخاص بطريقة ديموقراطية "

2- حذف الفقرة النافذة المفعول و استبدالها بما يلي:

" تقترح مناقشات فعلية قصد حل الوضعية القلقة الحالية و الوصول إلى حل طبقا لأهداف و مبادىء ميثاق الأمم المتحدة

ملحـــق ب

مشروع قرار حول " قضية الجزائر "

(وثيقة 195 A/C.I/L) تقدمت به الأرجنتين، البرازيل، كوبا، جمهورية الدومينيكان، إيطاليا، البيرو و إسبانيا إلى اللجنة الأولى في6 ديسمبر 1957، و لم يلح أصحابها على تقديمها إلى التصويت.

الجمعية العامة

قد استمعت إلى البيانات التي تقدمت بها وفود مختلفة و ناقشت قضية الجزائر.

تذكر أن الوضعية في الجزائر، لازالت مستمرة في أحداث معاناة تثل الأرواح البشرية.

تشيد بالمحاولات التي عرضت على الجمعية العامة لتسوية المشكلة، سواء عن طريق المساعي الحميدة لرؤساء الدول أم عن طريق إجراءات تشريعية فرنسية.

تعبر عن أملها مرة أخرى، و بروح من التعاون، في إمكانية إيجاد حل سلمي، و ديمقراطي و عادل، من خلال وسائل ملائمة، طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

ملحـــق ب

قرار وافقت عليه الجمعية العامة 1184 (XII) " قضية الجزائر "

الجمعية العامة

قد ناقشت قضية الجزائر، تذكر بقرارها 1012 (XI) المؤرخ في 15 فيفري 1957.

1- تعبر مرة أخرى عن إهتمامها بالوضعية في الجزائر.

2- تشيد بعرض المساعي الحميدة التي تقدم بها جلالة ملك المغرب و فخامة رئيس الجمهورية التونسية.

3- تعبر عن رغبتها في أن يسود روح التعاون الجاد،واستعمال وسائل ملائمة، قصد الوصول إلى حل يتماشى مع أهداف و مبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

ملحـــق ب

مشروع قرار حول " قضية الجزائر " (وثيقة A/C.I/L 232) قدم إلى اللجنة الأولى من طرف أفغانستان، بورما، سيلان، غانا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، النيبال، العربية السعودية، السودان، تونس، الجمهورية العربية المتحدة، اليمن، و الذي تمت الموافقة عليه بـ 32 صوتا مقابل امتناع 30.

الجمعية العامة

قد ناقشت قضية الجزائر.

تذكر بقرارها 1012 (XI) المؤرخ في 15 فيفري 1957، و الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن أملها في إمكانية إيجاد حل سلمي، و ديمقراطي و عادل من خلال وسائل ملائمة، طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

تذكر أكثر بقرارها 1184 (XII) المؤرخ في 10 ديسمبر 1957، والذي عبرت فيه الجمعية العامة عن أملها في استعمال وسائل أخرى ملائمة، قصد الوصول إلى حل، يتماشى مع أهداف و مبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

تعترف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال.

تهتم كثيرا باستمرارية الحرب في الجزائر.

تعتبر أن الوضع الراهن في الجزائر يشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين.

تشيد بإستعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للدخول في مفاوضات مع حكومة فرنسا.

تلح على مفاوضات بين الطرفين المعنيين قصد التوصل إلى حل يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

ملحـــــق ب

مشروع قرار معدل قدم إلى الجمعية العامة و رفض بالتصويت 35مع، و 18ضد، وامتناع 20 (قاعدة الأغلبية بالثلثين (في 13 ديسمبر 1958.

الجمعية العامة

قد ناقشت قضية الجزائر.

تذكر بقرارها 1012 (XI) المؤرخ في 15 فيفري 1957، الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن أملها في أمكانية إيجاد حل سلمي، وديمقراطي و عادل من خلال وسائل ملائمة، طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

1- أنظر النص في الملحق ب، ص 85.

2- أنظر النص في الملحق أ، ص. 65، 78.

3- تتشكل هذه المجموعة من دول أوربا الغربية، وبلدان الكومنولث، والولايات المتحدة، وإسرائيل، واليونان وتركيا.

4- أنظر النص في الملحق ب، ص80.

5- أنظر النص في الملحف أ، ص 79.

6- // // ب، ص80.

7- // // أ، 80.

8- // // ب، ص 87.

9- // // ب، ص 88.

10- نفس الصفحة.

11- أنظر الملحق أ، ص 82.

12- // // ب، ص 88.

13- // // ب، ص 89.

14- نفس الصفحة.

15- أنظر الملحق أ، ص 83.

16- United Nations, Thirteenth Session, General Assembly A/PV.792nd Plenary Meeting, December 13, 1958, p.87.

17- لمعرفة سجل التصويت، أنظر الملحق أ ، ص 84.

18- United Nations, Official Records, Security Council, Eleventh Year, 729th Meeting, June 26 , 1956, p. 10.

19- Ibid., 730th Meeting, p. 14.

20- Ibid., 747th Meeting, October 29, 1956, pp.1-2.

21- United Nations, Security Council, Documents S/4195 and S/4195 Add.I

ملحـــق ج

الجدول الكرونولوجي للجزائر

من 1830 إلى 1959

1830

➢ **5** جويلية:

- الأتراك يسلمون الجزائر– جزء من الإمبراطورية العثمانية – إلى الفرنسيين الغزاة.

1834

➢ **22** جويلية:

- الفرنسيون يعلنون أن الجزائر " جزء لا يتجزأ من فرنسا"

1847

- تم الإحتلال الفرنسي للجزائر بعد تسليم زعيم المقاومة الوطنية، عبد القادر.

1925

- نضم المغاربة بباريس بن (نجم شمال افريقيا)

1943

- حركة وطنية جزائرية ، انتخب مصالي الحاج رئيسا لها.

➢ سبتمبر:

- الوطنيون الجزائريون يقدمون للحلفاء المتواجدين في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية بيانا يطالبون فيه بالسيادة للجزائر عندما تضع الحرب أوزارها.

1944

➢ 7 مارس:

- الفرنسيون الأحرار، بقيادة الجنرال ديغول، يصدرون مرسوما بإعطاء المسلمين حق الانتخاب دون التخلي عن دينهم، و ليس كما حصل في السابق، بتوفير قاعدة النظام الإنتخابي للهيئتين- الهيئة الانتخابية الأولى للأوربيين و المسلمين الذين اختاروا القانون الفرنسي بدلا من الشريعة الإسلامية، و الهيئة الإنتخابية الثانية للمسلمين الذين يحافظون على الشريعة الإسلامية.

1945

فيفري:

- الرئيس الأمريكي "ف.د. روزفلت" يزور سلطان المغرب،ويعده بدعم الحركات الوطنية في إفريقيا الشمالية الفرنسية.

➢ 8 ماي:

- مشاغب قسنطينة، احتفالات انتصار الحلفاء في مقاطعة قسنطينة، الجزائر، تتحول إلى مظاهرات للإستقلال.

- الحكومة الفرنسية تقمع المتظاهرين و تقتل عشرات الآلاف من المسلمين.

1946

➢ **13** أكتوبر:

- الدستور ينصب الحكومة الرابعة لفرنسا التي تم اختيارها في استفتاء شعبي.

1947

➢ **20** سبتمبر:

- أقر البرلمان الفرنسي القانون الأساسي للجزائر، إقامة جمعية جزائرية، بسلطات تشريعية محدودة، تضمن إصلاحات صدرت سابقا تمنح المواطنة الفرنسية للجزائريين وتوفر نظاما انتخابيا على مستوى الهيئتين.

فكل هيئة تنتخب عددا مساويا من الممثلين في الجمعية الوطنية الفرنسية و المجلس الفرنسي للجمهورية، و الجمعية الجزائرية و جمعية الإتحاد الفرنسي.

1950

- بدء المفاوضات بين تونس وفرنسا للإستقلال الداخلي لتونس.

1951

- تمرد مسلح ضد الحكم الفرنسي في المغرب.

1954

- 21 جويلية:

- الحكم الفرنسي في الهند الصينية ينتهي إلى توقيع اتفاقية هدنة تضع حدا لأربع سنوات لثورة الهند الصينية.

- 1 نوفمبر:

- الثورة الجزائرية، جيش التحرير الوطني يبدأ بعمليات حرب العصابات ضد الفرنسيين، الثوار بزعامة اللجنة الثورية للوحدة و العمل، التي أصبحت جبهة التحرير الوطني في 1954.

1955

- جانفي:

- عمل الأمم المتحدة، العربية السعودية تلفت انتباه مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى " الوضع الخطير في الجزائر " و تحتفظ العربية السعودية بحقها في طلب مجلس الأمن للإجتماع.

- 1 فيفري:

- الوزير الأول إدغارفور، يعين جاك سوستيل مقيما عاما للجزائر.

- 18 – 24 أفريل:

- مؤتمر باندونغ، إثنان وعشرون دولة آسيوية و إفرقية تعلن " الدعم لحقوق شعوب الجزائر،والمغرب و تونس في تقرير المصير

والإستقلال و تحث الحكومة الفرنسية على تسوية سلمية للقضايا دون تأخير".

➢ **29** جويلية:

- أربعة عشرة دولة آسيوية و إفريقية تطلب أن تناقش "القضية الجزائرية" من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة.

➢ **10** أوت:

- فرنسا تتفق مع ليبيا على جلاء قواتها المتمركزة في ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية،وقد استعمل الفرنسيون هذه القوات لمنع وصول الدعم العسكري من مصر للثوار الجزائريين.

➢ **20** أوت:

- ظهور مفاجيء للثورات في المغرب، و تونس و الجزائر، فرنسا ترسل أول فرقة عسكرية كاملة من قواتها في الحلف الأطلسي إلى الجزائر،(بلغ عدد القوات العسكرية البرية الفرنسية في الجزائر في هذه السنة 79.400 المترجم).

➢ **22** سبتمبر:

- اللجنة العامة للجمعية العامة العاشرة تقرر إدراج قضية الجزائر في جدول أعمالها.

1956

- وضع غي موللي، المختار لمنصب الوزير الأول، خطة لتسوية القضية الجزائرية: بإنشاء هيئة انتخابية واحدة، على أساس المسلمين وغير المسلمين، بانتخاب ممثلين الذين يمكن للفرنسيين استشارتهم حول الوضعية الجديدة للجزائر، فقد عين الوزير الأول، غي موللي، الجنرال جورج كاترو،الليبيرالي في القضايا الإستعمارية كمقيم عام للجزائر.طلب 61عضوا جزائريا، في الجمعية الوطنية الفرنسية، وجمعية الإتحاد الفرنسي و الجمعية الجزائرية، من فرنسا أن تعترف بالجنسية الجزائرية للجزائريين بدلا من الجنسية الفرنسية،وقد قاطع هؤلاء الممثلون الإجتماعات عند رفض منح الجنسية الجزائرية.

◄ 1 فيفري:

- غي موللي يصبح وزيرا أولا لفرنسا.

◄ 6 فيفري:

- الوزير الأول،غي موللي في الجزائر،جماهير المستوطنين الفرنسيين ترشقه بالحجارة،وتتظاهر ضد إصلاحاته المقترحة وتعيين الجنرال كاترو، الوزير الأول غي موللي يطمئن المستوطنين بإعلانه " أن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر". كاترو يستقيل.

➢ فيفري:

- تعيين روبرت لاكوست مقيما عاما للجزائر.

➢ 2 مارس:

- المغرب يصبح مستقلا.

➢ 9 مارس:

- غي موللي يطالب بوقف إطلاق النار في الجزائر،واعدا بالعودة إلى إجراء انتخابات وبعد ذلك مفاوضات، الثوار يرفضون وقف إطلاق النار، الوزير الأول غي موللي يدشن سياسة " التهدئة " بوقف العمل العسكري الفرنسي ضد الثوار.

➢ 20 مارس:

- تونس تصبح مستقلة.

➢ 12 أفريل:

- الحكومة الفرنسية تقرر حل الجمعية الجزائرية.

➢ 13 جوان:

- مجموعة الأفرو – أسيوية تطلب من مجلس الأمن للأمم المتحدة دراسة القضية الجزائرية،وتؤكد ان النزاع الجزائري قد وصل إلى " حرب أهلية كاملة ".

- 26 جوان:

- مجلس الأمن يصوت ضد دراسة القضية الجزائرية.

- جويلية – سبتمبر:

- بدأت مفاوضات غير رسمية بين ممثلي جبهة التحرير الوطني، و بيير كومين، الممثل الشخصي للوزير الأول، غي موللي بدون نتائج.

- 20 جويلية:

- عبر تيتو، رئيس يوغوسلافيا، والوزير الأول الهندي، جواهر لال نهرو وجمال عبد الناصر،رئيس مصر عن " تعاطفهم مع إرادة الشعب الجزائري في الحرية " و ذكروا أنهم " يعتبرون أن هناك عددا هاما من السكان الأوربيين في الجزائر و الذين يجب حماية مصالحهم، لكن ذلك لا يعني عدم الاعتراف بالحقوق الشرعية للجزائريين".

- 19 أوت:

- أصدرت جبهة التحرير الوطني بيانا أشارت فيه إلى الشروط المسبقة لوقف إطلاق النار:

1- الإعتراف بالأمة الجزائرية، أنها وحدة لا تتجزأ مع امتداد صحرائها.

2- الإعتراف غير المشروط بالإستقلال الجزائري.

3- إطلاق جميع الجزائريين المسجونين و المعتقلين، أو المنفيين لنشاطات وطنية.

4- اعتراف فرنسا بالحكومة الجزائرية المؤقتة المؤهلة لأن تتفاوض على معاهدة سلام بين الجزائر و فرنسا.

➢ **20** أوت:

- جبهة التحرير الوطني تنتخب 24 عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، معلنة أنه الهيئة الوحيدة المؤهلة لإتخاذ أي قرار حول مستقبل الجزائر.

➢ **6** أكتوبر:

- الفرنسيون يستولون على سفينة " أتوس" و يصادرون الأسلحة التي زعم الفرنسيون أنها أرسلت من مصر للثوار الجزائريين.

➢ **22** أكتوبر:

- خمسة من زعماء الثورةالجزائرية يسافرون إلى تونس للإجتماع بقادة تونس و المغرب، ويلقى الفرنسيون القبض عليهم بعد أمر الفرنسيين الطائرة بالنزول في الجزائر.

➢ 29 اكتوبر:

- مجلس الأمن يضع في جدول أعماله مسألة المساعدة العسكرية من مصر للثوار الجزائريين كتهمة من فرنسا، لم يتخذ أي عمل في هذا الأمر، و إسرائيل تغير على مصر.

➢ 31 اكتوبر:

- الطائرات المقنبلة الفرنسية و البريطانية تهاجم المطارات المصرية.

➢ 6 نوفمبر:

- القوات الفرنسية و البريطانية و الإسرائيلية و المصرية توقف إطلاق النار، طبقا لقرار الأمم المتحدة – 2 نوفمبر 1956.

➢ 12 نوفمبر:

- المغرب و تونس تحت الوصاية الفرنسية يقبلان بإجماع عام في الأمم المتحدة.

➢ 5 ديسمبر:

- فرنسا تحل المجالس البلدية الجزائرية، تاركة الجزائر بدون هيئات تمثيلية فعلية.

1957

➢ 21 جانفي:

- أشار مكتب الأبحاث النفطية الفرنسية أن ودائع نفطية في الصحراء يمكنها أن تسد احتياجات فرنسا مدة 15 سنة.

➢ 22 جانفي:

- اتهم الرسميون الفرنسيون في الجزائر كلا من تونس و المغرب بتقديم الأسلحة للثوار الجزائريين.

➢ 4 فيفري:

- بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحادية عشر مناقشتها للجزائر، إتهم وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، كريستيان بينو، مصر و اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية بدعم الثوارالجزائريين،عرض السيد فريد زين الدين من سوريا، القضية الجزائرية على الأمم المتحدة.

➢ 9 سبتمبر:

- صرح الوزير الأول التونسي، الحبيب بورقيبة بوجود حالة طارئة امتدادا للحدود التونسية الجزائرية.

➢ 17 سبتمبر:

- أدخل مشروع إصلاح قانون " Loi cadre " في الجمعية الوطنية الفرنسية حتى تكون في الهيئة الإنتخابية الواحدة مساواة في السلطة بين المسلمين و غير المسلمين، رفضت جبهة التحرير الوطني هذا القانون باعتباره لا يوفر قاعدة لاستقلال الجزائر.

- 30 سبتمبر:

- صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية ضد القانون الأساسي المقترح.

- 31 سبتمبر:

- وجه زعماء الثورة الوطنية الجزائرية نداء إلى الأمم المتحدة أن تعمل على إنهاء حرب الجزائر، و قدموا عرضا لإجراء مفاوضات سلام إذا اعترفت فرنسا بحق الجزائريين في الإستقلال، و طالبوا بالتشاور مع تونس و المغرب" القيام بإعداد خطوط مشتركة للإتصال والإسراع في استقلال الجزائر المقبل" .

- 12 – 14 نوفمبر:

- صرحت الولايات المتحدة و المملكة المتحدة أنهما قامتا بشحن أسلحة إلى تونس، و عارضت فرنسا على أساس أن هذه الأسلحة سترسل إلى الثوار الجزائريين.

14- نوفمبر:

- إعادة إدخال القانون الأساسي في الجمعية الوطنية الفرنسية.

- 21 نوفمبر:

- تونس و المغرب يعرضان وساطتهما في النزاع الجزائري الفرنسي.

➢ **27** نوفمبر:

- بدأت الجمعية العامة الثانية عشرة مناقشة حول الجزائر، عرض القضية الفرنسية وزير خارجيتها بينو، و عرض القضية الجزائرية المنجي سليم، من تونس.

➢ **10** ديسمبر:

- أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشرة بالإجماع قرار التسوية للجزائر، آخذة بعين الإعتبار عرض المساعي الحميدة المقدمة من تونس، و المغرب و أعربت عن أملها في أن تفضي هذه المحادثات إلى حل للقضية الجزائرية (لم تصوت فرنسا).

1958

➢ **11** جانفي:

- أول شحنة لنفط الصحراء ترسل من ميناء سكيكدة الجزائري إلى فرنسا.

➢ **30** جانفي:

- فرنسا تتلقى قروضا إجمالية قدرها 655 مليون دولار من اتحاد المجموعة الأوربية، و صندوق النقد الدولي و حكومة الولايات المتحدة.

➢ **31** جانفي:

- مشروع الإصلاح الجزائري للقانون الأساسي المقترح في 17 سبتمبر 1957، يصبح قانونا.

- 8 فيفري:

- الطائرات الفرنسية تقنبل قرية ساقية سيدي يوسف التونسية، على أساس أنها قاعدة للثوار الجزائريين.

- 9 فيفري:

- تونس تحتج أمام الأمم المتحدة على قنبلة فرنسا لساقية سيدي يوسف، و تمنع تونس القوات الفرنسية في تونس من مغادرة مراكزها.

- 12 فيفري:

- تونس تطلب من فرنسا الإنسحاب الكلي و الفوري لجميع القوات الفرنسية من تونس و التخلي عن كل القواعد الفرنسية بتونس، بما في ذلك بنزرت.

- 13 فيفري:

- تونس تطلب من مجلس الأمن دراسة قنبلة ساقية سيدي يوسف.

- 14 فيفري:

- فرنسا تطلب من مجلس الأمن للأمم المتحدة دراسة الوضعية الناتجة عن المساعدة المقدمة من تونس إلى الثوار.

والتي مكنتهم من القيام بعمليات عسكرية في الأراضي التونسية

17 فيفري:

- فرنسا و تونس تقبلان عروضا أمريكية و بريطانية لاستعمال مساعيها الحميدة في الخلاف الفرنسي- التونسي،تونس تطلب من مجلس الأمن للأمم المتحدة" البحث عن حل يضع حدا للحرب في الجزائر،التي توسعت إلى التراب التونسي و أن تأخيرها هو تهديد للسلم و الأمن الدوليين في تلك المنطقة من العالم"

➢ **18** فيفري:

- أجل مجلس الأمن للأمم المتحدة دراسة الشكوى التونسية حتى تعرف نتيجة مساعي المصالحة التي تقوم بها الولايات المتحدة و بريطانيا.

➢ **15** مارس:

- تونس تقبل حل التسوية المقترحة من لجنة المساعي الودية الأمريكية – البريطانية حول النزاع التونسي – الفرنسي (روبرت مورفي من الولايات المتحدة،و هارولد بيلي من المملكة المتحدة)، و يقضي الحل بانسحاب جميع القوات الفرنسية خارج بنزرت، ومن تونس في تونس في أسرع وقت ممكن، و بالتالي، إيجاد نظام مؤقت لبنزرت الذي سيتم العمل عليه بين فرنسا وتونس.

◄ 14 أفريل:

- قبل الوزير الأول الفرنسي فيليكس غايار، اقتراح لجنة المساعي الحميدة الأمريكية البريطانية.

◄ 16 أفريل:

- مؤتمر أكرا – طلبت ثماني بلدان إفريقية، المغرب، تونس، ليبيا، السودان، ليبيريا، غانا، أثيوبيا و الجمهورية العربية المتحدة، من الفرنسيين الإنسحاب من الجزائر و الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كهيئة تمثيلية و وحيدة للجزائريين.

◄ 27 – 30 أفريل:

- مؤتمر طنجة. أعلن حزب الإستقلال المغربي، و حزب الدستور التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية عن "حق الشعب الجزائري في السيادة و الإستقلال كشرط وحيد لحل النزاع الجزائري – الفرنسي" و أوصى المؤتمر بتكوين حكومة جزائرية في المنفى و كذا إقامة أمانة مغاربية.

◄ 13 ماي:

- العصيان الجزائري، أعلن الجنرال راؤول سالان، القائد الفرنسي الأعلى في الجزائر" أنني أتحكم في مصير الجزائر الفرنسية مؤقتا" تشكلت لجنة الخلاص العام تحت قيادة اللواء

جاك ماسو، مطالبا حكومة الجنرال ديغول، إنهاء نظام الحز
السياسي في فرنسا.

➢ **14** ماي:

- انتخاب بيير بفيملين وزيرا لفرنسا بعد 28 يوما من دون
حكومة، رخص الوزير الأول بفيملين، الجنرال سالان أن يتولى
السلطة المدنية و كذا العسكرية في الجزائر.

➢ **14** ماي:

- بدأت الحوادث في تونس، و تشمل القوات الفرنسية
المتمركزة هناك و الطائرات الفرنسية من الجزائر.

➢ **15** ماي:

- الجنرال ديغول " أنا على استعداد لتولي سلطات الجمهورية "

➢ **16** ماي:

- الوزير الأول بفيملين يتلقى دعما من الجمعية الوطنية للإعلان
عن حالة الطوارئ، و يذكر الجمعية أن الحوادث التي تجري في
الجزائر و فرنسا تمثل مؤامرة منظمة ضد الجمهورية و النظام القائم.

➢ **24** ماي:

- لجنة الخلاص العام تتحكم في كورسيكا.

➢ **25** ماي:

- انضمام قيادة الحلف الأطلسي في المتوسط بقيادة الأميرال فيليب ماري أو بونيو Philippe - Marie AUBOGNEAU.

- الطائرة الفرنسية تقنبل و تهاجم منطقتي الرمادة و وادي دكوك بتونس من الجزائر.--

◄ 28 ماي:

- استقالة الوزير الأول بفيملين.

◄ 29 ماي:

- الرئيس ريني كوتي يطلب من الجمعية العامة أن تصوت على الرئاسة للجنرال ديغول أو تهديد بحرب أهلية، و قال أنه سيستقيل إذا لم تصوت الجمعية على ذلك.

وأن يخلق شكلا جديدا في العلاقات بين فرنسا وممتلكاتها فيما وراء البحار.

◄ 7 جوان:

- عقدت فرنسا و تونس اتفاقا لإنسحاب جميع القوات الفرنسية من تونس باستثناء القوات المتواجدة في بنزرت، وسيتم إجلاء هذه القوات في غضون أربعة أشهر.

◄ 18 جوان:

- مؤتمر ثلاثي في تونس يضم رئيسي الحكومتين التونسية والمغربية و ممثلي جبهة التحرير الجزائرية

➢ **20 جويلية:**

- صدر بيان رسمي في بريوني بعد انتهاء لقاء الرئيس تيتو ليوغوسلافيا و جمال عبد الناصر و الوزير الأول الهندي نهرو "بعد دراستهم حالة الجزائر"،ويطالبون باهتمام عاجل من زاويتين الأولى من وجهة نظر الحقوق الأساسية لشعب الجزائر والثانية من وجهة نظر تدعيم السلم في ذلك الجزء من العالم".

➢ **19 سبتمبر:**

- أعلنت لجنة التنسيق و التنفيذ لجبهة التحرير الوطني في القاهرة عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزئرية، و تم اختيار فرحات عباس رئيسا لها، و أعلنت الجمهورية العربية المتحدة، و العراق، و ليبيا، و اليمن، و تونس و المغرب اعترافها بالنظام مباشرة.

- صرحت الحكومة الفرنسية أن اعتراف الدول الأجنبية بحكومة في المنفى سيعتبر عملا غير ودي .

➢ **21 سبتمبر:**

- العربية السعودية تعترف بالحكومة المؤقتة.

- 22 سبتمبر:

- الأردن و السودان يعترفان بالحكومة المؤقتة، و باريس تحتج لدى حكومات المغرب، و تونس و ليبيا ضد اعترافهم بالحكومة الجزائرية الثورية.

- 26 سبتمبر:

- صرحت الحكومة المؤقتة من مقرها بالقاهرة أنها " مستعدة للتفاوض " مع فرنسا، و أن " استقلال الجزائر لا يعد عقبة في إقامة علاقات جديدة بين فرنسا و الجزائر"

- بدأ اليوم استفتاء حول الدستور الفرنسي المقترح في كامل البلاد.

- 27 سبتمبر:

- أوردت جريدة البرافدة للحزب الشيوعي الرسمي أن الحكومة السوفياتية أقامت علاقات على أعلى مستوى مع الحكومة الجزائرية الثورية.

- 29 سبتمبر:

- تمت الموافقة على الدستور الفرنسي، الذي قدم للتصويت عليه في استفتاء عام بنسبة 97 % .

➢ **3 أكتوبر:**

- أعلن الرئيس الفرنسي ديغول عن خطة خماسية تعطي للمسلمين أكبر حظوظ في إشراكهم في الحياة الإجتماعية و الإقتصادية، و السياسية و التعليمية في الجزائر، وأشار إلى أن الجزائر لن " تلحق " بفرنسا، و لكن ستكون لها " شخصيتها " الخاصة بها في إطار الروابط التي تربطها بفرنسا.

➢ **10 أكتوبر:**

- أعلنت حكومة الرئيس ديغول عن قرارها بتخصيص 66 مقعدا للجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية المقبلة، على أن يخصص منها 45 مقعدا للمسلمين.

➢ **14 أكتوبر:**

- استقال اللواء جاك ماسو، زعيم لجنة الخلاص العام لكل الجزائر، و11ضابطا فرنسيا من اللجنة إذعانا لأوامر الجنرال ديغول.

➢ **17 أكتوبر:**

- أجلت انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية من 23 نوفمبر إلى 28 – 30 نوفمبر.

➢ 18 أكتوبر:

- وافق مجلس الجامعة العربية أن يخصص أعضاؤها العشرة مبلغا قيمته 34.000,000 دولار لدعم الثورة الجزائرية.

➢ 23 أكتوبر:

- دعا الرئيس ديغول قادة جبهة التحرير الوطني إلى القدوم إلى باريس لمناقشة " سلام الأبطال " و توقيف الحرب.

➢ 25 أكتوبر:

- رفضت الحكومة المؤقتة الجزائرية في القاهرة عرض ديغول للقاء به في باريس و التفاوض حول وقف إطلاق النار، و قالت أنها " مستعدة لتعيين ممثليها للقاء نظرائهم من الحكومة الفرنسية، و لكن للتفاوض على حل حقيقي لكامل القضية الجزائرية، و لا يمكن أن ينعقد هذا اللقاء إلا في بلد محايد.

➢ 7 نوفمبر:

- أعلنت الحكومة الثورية أن أي مسلم يقدم نفسه كمرشح في الإنتخابات القادمة في الجمعية الوطنية الفرنسية سيعتبر خائنا.

➢ 21 نوفمبر:

- طالبت الحكومة المؤقتة الثورية من الأمين العام للأمم المتحدة أن يستعمل مساعيه الحميدة في محاولة منه للقيام بمفاوضات بينها و فرنسا.

➢ **29** نوفمبر:

- صرح فرحات عباس رئيس الحكومة الثورية، أن نتائج الإنتخابات التشريعية الفرنسية لا صحة لها.

➢ **8** ديسمبر:

- انسحبت فرنسا من اللجنة السياسية للأمم المتحدة احتجاجا ضد مناقشتها للقضية الجزائرية، في حين أخذ وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية مقعده في مؤتمر الشعوب الإفريقية الذي افتتح في أكرا (غانا).

- شكل 60 نائبا منتخبا جديدا في الجمعية الوطنية الفرنسية كتلة موحدة و وافقت على برنامج يطالب بإدماج الجزائر في فرنسا.

➢ **13** ديسمبر:

- فشل قرار الجمعية العامة المعترف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال. حصل على ثلثي الأغلبية المطلوبة بصوت واحد فقط.

- 20ديسمبر:

- وعدت الصين الشيوعية في بيان مشترك لها مع ممثلي الحكومة الجزائرية أن " تقوي علاقاتها" مع الجماعة الثورية.

1959

- 13 جانفي:

- قدم الجنرال ديغول عفوا للثوار الجزائريين.

- 14 جانفي:

- قالت الحكومة المؤقتة الجزائرية في القاهرة أن عفو فرنسا " لا يكون إيجابيا" إلا إذا دعم بالإستعداد للتفاوض المباشر مع النظام " الحر".

- 16 جانفي:

- وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية بـ 56 – 453 صوت على السياسة الجزائرية التي ينتهجها الوزير الأول ميشال دوبري: أن تبقى الجزائر تابعة للسيادة الفرنسية، و أن يبقى التطور الإقتصادي و الإجتماعي و الإنساني خاصا بفرنسا.

- عروض بوقف إطلاق النار بدون مفاوضات سياسية.

- 27 جانفي:

- الحكومة المؤقتة الجزائرية تصرح في معظم بياناتها السياسية من خلال وزيرها للإعلام أمحمد يزيد انها على

استعداد للتفاوض، لكن الحكومة الفرنسية غير مستعدة للقيام بذلك.

➢ **8** فيفري:

- صرح الوزير الأول: ميشال دوبري، عند وصوله " أقدم لكم الضمان، باسم الحكومة أننا على استعداد لبدء إرادة جديدة لدعم السيادة الفرنسية التي تغطي هذا الجانب من البحر المتوسط، كما يفعل الطرف الآخر".

➢ **17** فيفري:

- عرض الرئيس الحبيب بورقيبة على فرنسا البقاء في القاعدة الجوية – البحرية لبنزرت مقابل " اعتراف فرنسي للآمال الوطنية " في الجزائر، و صرح أن عرضه هذا باقيا إلى غاية 17 جوان.

➢ **17** فيفري:

- احتجت تونس رسميا أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة ضد هجوم قامت به الطائرات المقنبلة الفرنسية في 14 فيفري، و التي راح ضحيتها 4 مواطنين تونسيين، وجرح 9 آخرين.

- 27 فيفري:

- ورد من القاهرة أن الحكومة الثورية الجزائرية وقعت اتفاقا ماليا و عسكريا مع الصين الشيوعية.

- 2 مارس:

- طالب الوزير الأول عبد الكريم قاسم مقاطعة عربية، سياسيا و اقتصاديا مع فرنسا " إلى أن تتحرر الجزائر العربية "

- 22 مارس:

- أعطى الوزير الأول، ميشال دوبري، في زيارة تفقدية للجزائر (وعده القاطع) أنه لن يكون هناك " انفصال بين فرنسا و الجزائر " و قال أن عرض الجنرال ديغول (سلم الأبطال) من غير مفاوضات سياسية، لازال قائما في سياسة الحكومة الفرنسية.

- 23 مارس:

- قال، ميشال دوبري، أنه على فرنسا أن تبقى في الجزائر للحفاظ على أمن الأمم، و ضمان تنمية النفط و الثروة المعدنية للصحراء، و أن تبقي على العلاقات الإنسانية مع أعضاء الجماعة الفرنسية الموجودة في أقصى الجنوب.

➢ **25** مارس:

- قال الرئيس، شارل ديغول، "إن مصير الجزائر يعتمد على المهمة الضخمة لفرنسا على المدى الطويل قبل تسوية اي شيء لجهود جيل كامل...)

➢ **29** مارس:

- قال فرحات عباس،رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، أن العضوية في الجماعة الفرنسية لا تتماشى واستقلال الجزائر، لكن ذلك لا يتعارض و وجود إفريقيا الشمالية موحدة مع فرنسا في ظل ظروف معينة.

➢ **9** أفريل:

- أعلن الوفد الأمريكي في لجنة ما بين الحكومات الخاصة بالهجرة الأوربية أن الولايات المتحدة ساهمت بـ 150.000 دولار لإغاثة اللاجئين الجزائريين بتونس و المغرب.

➢ **15** أفريل:

- صرح الوزير الأول جواهر لال نهرو، أن الهند " تتعاطف كلية مع الجزائريين " في حربهم للإستقلال من فرنسا.

➢ 16 أفريل:

- افتتح المؤتمر العربي الأول للنفط، من تنظيم جامعة الدول العربية، في القاهرة، بحضور 258 ممثلا عن الجمهورية العربية المتحدة، و السودان، و المغرب، و قطر، و الكويت،

و الحكومة المؤقتة الجزائرية، و فنزويلا، و إيران (شاركوا كملاحظين) و 36 كمراقبين.

- أمر الجيش الفرنسي بوقف إعادة إستيطان الجماهير من المسلمين الجزائريين، لأن الجيش الفرنسي هجر ما يزيد عن مليون جزائري من ديارهم.

➢ 21 أفريل:

- وصل وفد عن الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة فرحات عباس إلى بغداد في زيارة رسمية.

➢ 23 أفريل:

- أعلنت الحكومة الفرنسية عن عطلة رسمية جزائرية إحياء لذكرى السنة الأخيرة لانتفاضة 13 ماي.

➢ 25 أفريل:

- قررت وفود الجمهورية العربية، و الجزائر، و لبنان و المغرب مقاطعة جلسات المؤتمر النقابي اليوغوسلافي احتجاجا على حضور الوفد الإسرائيلي.

➢ **26** أفريل:

- يقول بيان مشترك صدر عقب انتهاء زيارة الرئيس فرحات عباس للعراق، أن بغداد قدمت 210.000 مليون دولار للحكومة المؤقتة الجزائرية، و أن الأقساط الباقية و هي 5.6 مليون دولار المخصصة في الميزانية ستدفع للثوار الجزائريين في شهر أكتوبر 1959.

➢ **27** أفريل:

- أصدر مجلس الوزراء الفرنسي بيانا أشار فيه إلى تقدم تهدئة الجزائر أعلن يوم 13 ماي، عيدا تخليدا لهذه الذكرى.

➢ **28** أفريل:

- قدم عبد القادر الشندرلي، ممثل الحكومة المؤقتة في الولايات المتحدة مذكرة إلى الأمين العام داق همر شولد، يطالب فيها تدخل الأمم المتحدة لإنقاذ مليون جزائري من خطر الموت الكبير " المجاعة و المرض ".

➢ 30 أفريل:

- قال الرئيس شارل ديغول، في مقابلة نشرت في جريدة كبيرة بوهران أن سياسته في الجزائر هي سياسة الإندماج مع فرنسا، و لكنه لم يستعمل هذا المصطلح علانية لأنه جرت محاولات " لفرضها " عليه، و أعلن أن أولئك الذين يريدون إثارة الفرنسيين في الجزائر ضده يمكن أن يؤجلوا السلام الذي لا يستطيع أحد تحقيقه، و أكد أن العناصر الأوربية في الجزائر التي " تصرخ بصوت عال " للإندماج هي نفسها التي تعارض إعطاء المسلمين الحق في الإنتخابات.

➢ 31 ماي:

- حمل عبد القادر الشندرلي، باسم الحكومة المؤقتة الجزائرية، فرنسا التي تفضل إدماج مع فرنسا، و قال أن الرئيس ديغول أختار " سياسة الحرب " و أضاف الشندرلي قائلا أنه لن يكون سلام إلى موافقة السلطات الفرنسية على التفاوض المباشر مع الجزائريين. »

➢ 5 ماي:

- صرح أحمد توفيق المدني، وزير الثقافة في الحكومة المؤقتة، أن الجزائريين يفقدون 500 شخص يوميا في الحرب ضد فرنسا، و من ثم فإن عدد القتلى منذ بدء الثورة سنة 1954، بلغ رقم 750.000،

وأشار من ناحية ثانية إلى أن جيش التحرير قد ازداد عدده من 20.000 إلى 120.000.

➢ **6 ماي:**

- تحدث عبد القادر الشندرلي، في لقاء كتلة الآفرو – آسيوية بالأمم المتحدة عن ضرورة دفع القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه السنة لأن فرنسا قد " فشلت في أن تأخذ في الحسبان" القرارات السابقة للجمعية التي أوصت بأن القضية يجب أن تسوى بالتفاوض.

➢ **7 ماي:**

- صرح الرئيس ديغول، أن القضية الجزائرية " لن تحل عن طريق الحرب" بل بمجهود ضخم لـ " تحويل بشري فقط" و وفقا لذلك فإنه يمكن للجزائريين البقاء مع فرنسا إلى الأبد إذا ما أرادوا ذلك، و صرح أن تهدئة الجزائر هي " في الأفق".

➢ **12 ماي:**

- صرح الوزير الأول الفرنسي، ميشال دوبري، أن احتفال الفرنسيين بالإنتفاضة الجزائرية يعد دلالة على قطع الصلة بالماضي،وبداية التأخي بين الأوربيين و المسلمين.

◄ 14 ماي:

- اتهم بلقاسم كريم، نائب الرئيس و وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة، أنه عكس ما ورد في ضمانات واشنطن، فالجيش الفرنسي يستبدل أسلحته و عتاده في الجزائر بمواد جديدة من الولايات المتحدة.

◄ 19 ماي:

- اتهم عبد الحفيظ بوصوف، وزير الإتصال و المواصلات، في الحكومة المؤقتة، الولايات المتحدة على اعتراضها لشحنة من الأسلحة التي كانت بعض الدول مستعدة لإرسالها للثوار الجزائريين، وردت كتابة الدولة للخارجية أنه لا علم لها بما يعنيه الوزير الجزائري باتهامه هذا، و أشارت كتابة الدولة أن سياسة الدولة الأمريكية لا تشحن أسلحة لثوار ضد حكومة معترف بها، وصديقة، و أن الأسلحة الأمريكية المزودة لبلد ما لا يمكن أن تشحن إلى بلد ثالث من غير إبداء الموافقة من واشنطن.

◄ 20 ماي:

- صرح عبد القادر الشندرلي، أن الصين الشيوعية وافقت على تزويد الثوار الجزائريين بمساعدة عسكرية.

- حلت الشاحنة السوفياتية بالدار البيضاء (المغرب) محملة بـ 1.000 طن من الحبوب، و 100 طن من السكر، و 50.000 علبة حليب مقدمة من الصليب الأحمر السوفياتي إلى اللاجئين الجزائريين بالمغرب.وصف وزير خارجية فرنسا تقريرأذيع في إذاعة تونس صباح اليوم أنه عمل " أحمق تماما " مفاده أن فرنسا قبلت اقتراح الجمهورية العربية المتحدة أن توقف فرنسا تزويد اسرائيل بالأسلحة مقابل أن تقطع مصر مساعدتها للثوار الجزائريين.

➢ **28** ماي:

- قررت كتلة الآفرو – آسيوية في الأمم المتحدة أن تحرك النزاع الجزائري أمام الجمعية العامة القادمة.
- أكد محمد الفرا، من جديد،(الأردن) الرئيس الحالي للكتلة، في بيان له تصريحات مؤتمري باندونغ و أكرا مساندة الكتلة لإستقلال الجزائر، و قال أنه " لا يمكن إيجاد حل عادل للقضية إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الحكومة الفرنسية و ممثلي الشعب الجزائري".

Bibliography

I. DOCUMENTS AND OFFICIAL RECORDS

A. Official Records of the United Nations

Annual Reports of the Secretary-General on the Work of the Organization, 16 June 1955-15 June 1956, Doc. Supplement No.1 (A/3137); 16 June 1956-15 June 1957, Doc. Supplement No.1 (A/3594); 16 June 1957-15 June 1958, Doc. Supplement No.1 (A/3844);16 June 1958-15 June 1959, Supplement No.1 (A/4132).

Everyman's United Nations, 1945-1955, A Ready Reference to the Structure, Function and Work of the United Nations and its Related Agencies.

General Assembly, First Committee Summary Records of Meetings, Tenth Session,(21 September-12 December 1955).

------ ------ First Committee Summary Records of Meetings, Eleventh Session, (12 November 1956-28 February 1957).

---------- ------- First Committee Summary Records of Meetings, Twelfth Session, (17 September-14 December 1957).

---------- ------- First Committee Provisional Verbatim Records, Thirteenth Session (20 September-13 December 1958).

--------- ------- Plenary Meetings, eleventh Session Verbatim Records of Meetings, Vol. I and II. (12 November 1956-8 March 1957).

--------- ------ Plenary Meetings, Twelfth Session, Verbatim Records of Meetings (17 September-14 December 1957).

--------- ------ Plenary Meetings, Provisional Verbatim Records, Thirteenth Session, (16 September-13 December 1958).

------- ------ Index to Proceedings,Tenth, Eleventh and Twelfth Sessions.

------ ------ Annexes, Tenth Session, (20 September-20 December 1955).
------ ------- Annexes, Eleventh Session,Vol. I and II, (12 November 1956-8 March 1957).
------ ------- Annexes Twelfth Session, (17 September-14 December 1957).
-------- ------ General Committee, Summary Records of Meetings, Tenth Session, (21 September-7 December 1955).
-------- ------- General Committee, Summary Records of Meetings, Eleventh Session (13 November 1956-14 February 1957).
------- ------- General Committee, Summary Records of Meetings, Thirteenth Session (17 September-12 December 1958).
Report of the First Committee on the Question of Algeria,Thirteenth Session, Document A/ 4075.
Resolutions of the General Assembly,Tenth Session, (20 September-20 December 1955) Document No.19 (A/3116).
------ ----- Eleventh Session, (17 September-14 December 1957) Document No. 18(A/3805).
------ ------ Thirteenth Session, (16 September-13 December 1958). Document, Supplement No. 18 (A/4090).
Security Council Meetings, Eleventh Year,1956.
Yearbook of the United Nations 1955,Department of Public Information, New York, 1956.
Yearbook of the United Nations 1956,Department of Public Information, New York, 1957.
Yearbook of the United Nations 1957,Office of Public Information, New York, 1958.

B. Governmental Publications

Ambassade de France, Algeria At Work, service de Presse et d'Information, New York, November 1957.
------ ----- Birth of a New Community of Free People, Service de Presse et d'Information, New York, October 1958.

------ ----- Algeria, Service de Presse et d'Information, New York, October 1957.
------ ----- French Settlement in Algeria, Service de presse et d' Information, New York, January 1957.
------- ------ Ordinance No. 58-964 of October 16, 1958, relative to the election of Deputies from the Departments of Algeria to the National Assembly, Service de presse et d'Information, New York, October 1958.
------ ----- Ordinance No. 58-965 of October 16, 1958, Relative to the Election of Deputies Representing the Departments of Saours and the Oases (the Sahara), Service de Presse et d'Information, New York, October 1958.
Department of External Affairs, Canada and the United Nations, 1957, Confernce Series, Ottawa, 1958.
Department of State, U.S. Participation in the United Nation, Report by the President to the Congress for the year 1956, International Organization and the Conference Series III, 124, U-S. Government Printing Office, Washington, December 1957.
Department of State, US. Participation in the United Nations, Report by the President to the Congress for the year 1958, International Organization and Conferences Series IV, U.S. Government Printing Office, Washington, July 1959.
Dulles, John Foster, Peace Through Law, Department of State, No. 86, January 31, 1959.
France, Group d'étude des Relations Financières entre la Métropole et l'Algérie. Rapport Général, Algiers, Imprimerie Officielle, 1955.
Hays, Brooks and Merrow, E. Chester, report on the Tenth Session of the General Assembly of the United Nations, US Government Printing Office, Washington, 1956.
Kennedy, John F., Facing Facts on Algeria, U.S. Government Printing Office, Washington, 1957.
U.S. Congressional Records, 84th, 85th and 86th Sessions.

II. SECONDARY SOURCES

A. Books and Pamphlets in English and French Languages

Al-Fasi, Alal, The Independence Movement in Arab North Africa, Ann Arbor, Edwards Brothers Inc., 1954.

Algeria; Subcontractor's Monograph, New Haven,(Human Relations Area Files, Inc., 1956).

Algerian Delegation, What is Algeria? New York, 1955.

------ ------ The Legal Aspect of the Algerian Question, Cairo, 1955.

------ ------ Document Submitted to the United Nations, Eleventh General Assembly, New York, November 1956.

------ ------ The Question of Algeria, the Debate at the United Nations, New York, 1958.

Algerian National Movement, The question of Algeria, New York, 1955.

------ ------ Algerian Nuremberg, New York, 1956.

------ ------ The North Atlantic Treaty Organization and Algeria, New York, 1956.

Arab States Delegations Office, Algeria Speaks, the Case for Algeria at the 12th United Nations General Assembly, New York, 1958.

Aron, Raymond, La Tragédie Algérienne, Paris, Librairie Plon, 1957.

Claude Inis L. Jr., Swords into Plowshares, New York, Random House, 1955.

Farrah, Muhammad el , The Question of Algeria, Arab Information Center, New York, 1955.

------ ------ Algeria and the United Nations, Arab Information Center, New York, September, 1956.

Goodrich, Leland M., and Hambro Edvard, Charter of the United Nations Commentay and Documents, Boston, World Peace Foundation, 1949.

International Conciliation, Issues before the Tenth General Assembly, Carnegie Endowment for International Peace, No. 504, September, 1955.
------ ---- Issues before the Eleventh General Assembly, Carnegie Endowment for International Peace, No. 510, November, 1956.
Issues before the Thirteenth General Assembly, Carnegie Endowment for International Peace, No. 519, September, 1958.
International Review Service, The Algerian-French Conflict, Vol. IV, No. 43, New York, June, 1958.
Jack, Homer A., Bandung: Asian-African Conference, Chicago, Cooperative Publishing Association, 1955.
Kelsen, Hans, The Law of the United Nations, London Stevens and Sons, Ltd., 1950.
Luethy,Herbert,France Against herself,New York,Frederick A.Praeger, 1955.
Provisional Government of the Algerian Republic, Resolutions on the Algerian Question adopted by International Governmental Conferences, New York, September, 1958.
Werth, Alexander, France,1940-1955, Henry Holt and Company, New York, 1956.

B. ***Periodical Literature***

Barbour, Neville, "Algeria today," Middle East Forum, Vol. XXXI, No.10, December, 1956.
Beck, Sigmund, "The Riddle of Algeria," The Progressive, Vol. 22, No. 11, November, 1958.
Behr, Edward, "The Algerian Dilemma," International Affairs, Vol. 34, No. 3, July, 1958.
Cowan, L. Gray, "The New Face of Algeria," Political Science Quarterly, Vol. 66, Nos.3 and 4, September-December, 1951.
Gillespie, Joan, "Inside Rebel Algeria," The New Leader, Vol. XLII, No. 17, April 27, 1959.

Goodrich, Leland M., "The United Nations and Domestic Jurisdiction," International Organization, Vol. III, February, 1949.
Greer, Herb, "Algeria at war," Middle East forum, Vol. XXXV, No. 7, July, 1959.Hahn, Lorna, "Algeria: The End of an Era," Middle Eastern Affairs, Vol. VII, No. 8-9, August-September, 1956.

C. *Newspapers*

New York Herald Tribune, New York.
New York Times, New York.
The Christian Science Monitor, Boston.
The Evening Star, Washington.
The Washington Post and Times Herald, Washington.

فهـــــــرس

عباس فرحات، 25- 26- 174- 178- 182

الأمير عبد القادر ، 17

Auboyneau,Philippe-Marie, 173

Batista,Fulgencio, 76- 94- 95

Beeley,Harold, 170

بن بلة أحمد: 26

Blum,Leon, 24

Bourgés –Maunoury,Maurice, 68

الحبيب بورقيبة: 166- 180

بوصوف عبد الحفيظ : 187

Catroux,Georges, 161

شنترلي عبد القادر: 184- 185- 186- 187

Charles X, 18

Commin,Pierre 163

Coty, René, 173

Debré,Michel, 88- 179- 180- 181- 186

De Gaulle,Charles, 11- 12- 71- 85- 157- 172- 176- 181

الفرا محمد: 188

Faure,Edgar, 159

Gaillard ,Félix 171

الحاج مصالي 24- 25- 26

Hammarskjold,Dag, 184

قاسم عبد الكريم: 181
Kennedy,John, :82- 83
الأمير خالد : 23
كريم بلقاسم: 187
Lacoste,Robert, :162
Lippman,Walter :88
Maspétiol ,Ronald :28
Massu,Jacques :71
توفيق المدني: 185
محمد الخامس، ملك المغرب: 151
Mullet,Guy :67
Murphy,Robert :170
جمال عبد الناصر: 163- 174
Nehru,Jawajarlal :163- 182
Pflimlin,Pierre :71
Pineau,Christian :69
Roosvelt,Franklin Delano :157
Salan,Raoul :171- 172
منجي سليم: 168
Soustelle,Jacques :159
Tito,Josip Broz :163- 174
Wilson,Woodrow :24
محمد يزيد : 179
زين الدين فريد: 166

المحتـــــوى

كلمة معالي وزير المجاهدين 3

كلمة مدير المركز 5

تقديم 7

مقدمة المترجم 9

مقدمة المؤلف 13

الخلفية التاريخية للنزاع الحالي 15- 31

الإحتلال الفرنسي 17

سياسة التماثل و الإندماج 19

الحركة الوطنية في الجزائر 22

إنفجار عنف 27

مسألة أهلية الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية 33- 60

طلب التسجيل 37

البراهين المضادة لتدخل الجمعية العامة 40

الحجج المؤيدة لتدخل الجمعية العامة 44

الجزائريون وحقوق الإنسان 52

الحق في تقرير المصير 51

نتيجة المناقشة الإجرائية 56

مداولات الجمعية العامة للقضية الجزائرية 61- 95

موقف فرنسا 63

موقف البلدان الآفرو- آسيوية 72
موقف الولايات المتحدة 79
موقف حكومات أوربا الغربية 90
موقف حكومات أوربا الشرقية 91
موقف دول أمريكا اللاتينية 93
أعمال الأمم المتحدة 97- 111
في الدورة الحادية عشر 100
في الدورة الثانية عشر 103
في الدورة الثالثة عشر 105
رأي مجلس الأمن 108
الخلاصـــــــة 111- 119
الملاحـــــق 121-
ملحق أ: مدونة الاقتراع 123- 144
ملحق ب: القرارت 145- 155
ملحق ج: كرونولوجية الجزائر 156- 188
ببليوغرافيا: 189- 194
الفهرس 195- 196

القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة
1958 - 1957

لقد بذلت دول الجامعة العربية وبعض الدول في آسيا ما في وسعها للحصول على كسب تأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال أربع سنوات لدعم استقلال الجزائر، غير أن هذه المساعي لم تكلل بالنجاح بسبب تعنت فرنسا التي رفضت ذلك بدعوى أن قضية الجزائر هي أمر داخلي لايحق للجمعية العامة مناقشة، ووجد ذلك دعما من اعضاء الأمم المتحدة لمنع أية محاولة لتسجيل القضية الجزائرية.

غير أن التاريخ أثبت أن ما يؤخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة. وكانت شرارة غرة نوفمبر الخالدة هي الإجابة الوافية لمزاعم فرنسا الإستعمارية و حلفائها.

وفي النهاية فهذا الكتاب المعرب، إنما هو عمل متكامل لجهد المؤلف، أولا وأخيرا وجهد العرب، فنرجو أن نكون قد وفقنا في تقديم هذا العمل إلى الباحثين و الدارسين معا، والله ولي التوفيق.

تقدم جزيل شكرنا للمؤلف، علوان محمد، سكرتير السفارة العراقية بواشنطن، الذي إستطاع ان يلم بالقضية، وليس غريبا عنا ان العراق الأبدي من البلدان الأوائل التي رافقت ووقفت إلى جانب الجزائر منذ إبادة 8 ماي 1945.

المترجم/علي تابليت